الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ



عنوان المذكرة:

مؤسسات الثورة الجزائرية ودورها في تطور أحداثها (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة أنموذجا) 1956 – 1962

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبتين:

- إيمان بوعروج
- وسام بولمخ

إشراف الأستاذ الدكتور:

شايب قدادرة

أعضاءلجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
قرين عبد الكريم	أستاذ مساعد أ	رئيســـــا	جامعة 08 ماي 1945
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945
غربي الحواس	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية : 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4)عَلَّمَ الإنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5).

سورة العلق الآية 1-5

إهداء

إهداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة ، إلى شهدائنا الأبرار.

مع كل الاحترام والتقدير لجدي المجاهد " بـوعـروج عمـر " .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ، إلى سندي الأول في الحياة ، إلى من كان أبا و أخا وصديقا لي ، إلى حبيب قلبي وقرة عيني **"والــدي العـــزيـــز "**.

إلى من ركع العطاء أمام قدميها...إلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية ، إلى من علمت وربت إلى جوهرة حياتي **" أمــي الغــاليــة "** .

إلى من شاركنني فرحة الحياة وحزنها أخواتي : راوية – سارة – ريم .

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية إلى من كان عونا لي في هذا المجهود..إلى رفيق دربي زوجي الغالي "بـلال" أدامك الله سندا لي.

إلى زوج أختي " عبد الغـاني " الذي كان بمثابة أخ لي .

إلى من ملأ البيت فرحا وسرورا أولاد أختي التوأم : إياد – شهد .

إلى كل أفراد عائلتي العزيزة(الأجداد،الأعمام،العمات،الأخوال،الخالات)

إلى زميلاتي ومن شاركنني الحياة الجامعية .

إلى أعز صديقاتي وأكثرهن إخلاصا " نـور الهـدى "

إيمان

أهدي عملي المتواضع :

إلى كل من ضحى من أجل وطنه

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء ولم يبخل عليا بشيء من أجل رفعي إلى طريق النجاح **" والدي العزيز"** أطال الله في عمره

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى سندي وقوتي وملاذي

" أمي الغالية " حفظها الله

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى من أظهر ما هو أجمل من الحياة إليك

زوجي **" وليد "** أدامك الله سندا لي

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة إخوتي وأخواتي جعلهم الله عونا لي

إلى فلذة كبدي ابني العزيز **" ضياء الدين"**

إلى كل أفراد عائلة زوجي الكريمة فردا فردا

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي الأعزاء

إلى كل أساتذتي وكل من أشرف على تعليمي

وسام

شكر وعرفان

" كن عالما ...فإن لم تستطيع فكن متعلما ، فإن لم تستطيع فأحب العلماء ، فإن لم تستطيع فلا تبغضهم "

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي وفقنا بعونه تعالى في إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف **"شايب قدادرة "** الذي وجهنا توجيه الأب لأبناءه والأستاذ لطلبته ، ولم يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته رغم كثرة التزاماته ومسؤولياته، فلنا الشرف أن تكون مشرفا لهذا العمل المتواضع.

كما نشكر اللجنة المناقشة لقبولها مناقشة بحثنا المتواضع .

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل عمال مكتبة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة ،لحسن استقبالهم وصبرهم علينا وتقديمهم يد العون لنا .

إلى عمال المكتبة العسكرية بقسنطينة وعنابة .

إلى الأستاذة " سهام خطابي " التي ساعدتنا في هذه الدراسة .

إلى كل عمال مكتبة المتحف الوطني بقالمة .

إلى جنود الخفاء الذين صبروا على كتابة هذه الرسالة وإخراجها .

إلى كل من علمنا حرفا .

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية

الكلمة	المختصر
دون دار نشر	(د، ن)
دون مكان نشر	(د ،م)
دون تاريخ نشر	(د، ت)
دون طبعة	(د ، ط)
الصفحة	(ص)
الجزء	(ج)

2- باللغة الفرنسية

(P)	Page

مقدمة

مـــقــــــدمـــــــة

عملت الجزائر منذ أن وطأت أقدام العدو الفرنسي أرضها على التصدي له ومقاومته طيلة قرن واثنين وثلاثين سنة من الاستعمار بكل الوسائل والطرق، وتمثلت المقاومة الجزائرية في العديد من المحطات الحاسمة التي أدت إلى تحقيق الاستقلال ولعل أبرز محطة هي ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي قدمت فيها الجزائر خيرة أبنائها ،محققة بذلك العديد من الانتصارات الثورية أهمها انطلاقة الثورة في المنطقة الأولى الأوراس النمامشة 1 نوفمبر 1954 ثم هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 التي كانت دافعا قويا لها ، هزت به كيان السلطات الاستعمارية ، هذا وبالرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهت الثورة في عامها الأول خاصة مشكلة السلاح ونقص التنظيم وهو ما تطلب ضرورة عقد لقاء لقادة الثورة من أجل تقييم العمل والوقوف على بعض النقائص ووضع إستراتيجية جديدة لمواصلة الثورة وهو ما عرف بمؤتمر الصومام في المنطقة الثالثة يوم 20 أوت 1956 الذي تمخضت عنه عدة نتائج ايجابية لثورة بفضل المؤسسات التي أنشأها حيث رأى بضرورة تشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة الجزائرية والعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير الثورة ممثلة في هيئة تشريعية عرفت بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، حيث يعتبر الهيئة العليا للثورة والذي كان له الدور البارز في تطور أحداثها، يظهر هذا من خلال تأسيسه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت لها الفضل للوصول إلى الهدف الأسمى المتمثل في استرجاع السيادة الوطنية وبعث الدولة الجزائرية من جديد من خلال الدور الكبير الذي لعبته لتعريف بهذه القضية على الصعيدين الوطني والدولي .

أسباب الاختيار :

يعود اختيارنا لموضوع " مؤسسات الثورة الجزائرية ودورها في تطور أحداثها 1956-1962 (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة أنموذجا)لعدة أسباب هي :

أولا: لسبب ذاتي وهو رغبتنا الشخصية والملحة في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية دون غيره من المواضيع .

ثانيا: الوقوف على الجوانب التنظيمية والسياسية للثورة والتي حسب اعتقادنا تعتبر أهم المجالات الأساسية لدراسة الثورة الجزائرية .

ثالثا: معرفة مؤسسات الثورة الجزائرية (المجلس الوطني ،الحكومة المؤقتة) وأهميتها ودورها في تطور أحداث الثورة الجزائرية .

رابعا: محاولة المساهمة في كتابة التاريخ الوطني .

إشكالية البحث :

وحتى نقف عند أهم محطات الموضوع ، وما احتواه من أفكار وأحداث تاريخية التي ناقشنا فيها مؤسسات الثورة الجزائرية ، سنحاول الإجابة عن بعض التساؤلات ، حيث تتمحور اشكالية بحثنا حول سؤال جوهري يتمثل في ؟

فيما تتمثل مؤسسات الثورة الجزائرية كيف ساهمت في سير الكفاح المسلح وتطور أحداث الثورة ؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات الفرعية وهي :

- كيف اندلعت الثورة الجزائرية وما هي التطورات التي عرفتها ؟
- ما هي ظروف وملابسات انعقاد مؤتمر الصومام ؟ وما هي النتائج المتمخضة عنه ؟
- ماذا يمثل المجلس الوطني بالنسبة للثورة ؟ وما التطورات الي شهدها منذ تأسيسه إلى غاية إنشاء الحكومة المؤقتة ؟
- ماذا تمثل الحكومة المؤقتة بالنسبة للثورة ؟ وإلى ما تعود جذور صراعها مع هيئة الأركان ؟ وكيف استطاعت تحمل عبء الثورة وإيجاد حل للقضية الجزائرية ؟

المناهج الموظفة:

ان طبيعة موضوع بحثنا تطلبت توظيف :

المنهج التاريخي الوصفي : حيث اعتمدناه عندما استعرضنا أهم الأحداث التي عرفتها المرحلة



من الثورة والنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصومام .

المنهج التحليلي : وظفناه في تحليل بعض القضايا التي نتجت عن مؤتمر الصومام والمؤسسات التي شهدتها الثورة مثل المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة والأدوار التي لعبتها هذه المؤسسات في تطور الثورة .

حدود البحث : تتمثل في:

الزمانية: امتدت من فترة 1956 إلى 1962 ، ومن أهم الأحداث البارزة فيها هو مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958.

المكانية : الجزائر .

خطة البحث :

لقد قسمنا موضوع بحثنا الى مقدمة ،مدخل، وثلاث فصول ،وخاتمة ،وجملة من الملاحق ذات الصلة بالبحث وقائمة المصادر والمراجع .

مدخل : تناولنا في المدخل احداث اندلاع الثورة الجزائرية وانتشارها ، وأهم الأحداث العسكرية والسياسية التي شهدتها ، كما أبرزنا مواقف السلطات الفرنسية وكيفية مواجهتها لهذا الكفاح المسلح.

الفصل الأول :أدرجناه للحديث عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، بداية بالأوضاع والظروف التي كانت سائدة قبل عقده وأهم التحضيرات والاستعدادات السياسية والعسكرية لعقد المؤتمر ، وصولا إلى انعقاده بإبراز أهم القضايا والأشغال التي ناقشها المؤتمرون وأهم القرارات والنتائج المنبثقة عنه .

الفصل الثاني : تناولنا فيه هيئة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بداية بالتعريف بها وعددأعضائها وأهم الصلاحيات الموكلة لهم ، مرورا بأهم دوراته ونشاطاته إلى هئة الحكومة المؤقتة.

مقدمة

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل للحديث عن الحكومة المؤقتة بتسليط الضوء على ظروف نشأتها وأهم الأهداف التي أنشئت من أجلها سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي ، ثم تطرقنا إلى أهم انجازاتها ،وبعدها الحديث عن أسباب خلافها مع هيئة الأركان وقدرتها على تحدي هذه

الصراعات ، و اختتمتاها بمؤتمر طرابلس 1962 الذي عجل باستقلال الجزائر والذي كان وفق استفتاء تقرير المصير في 1 جويلية 1962.

بالإضافة إلى خاتمة كانت عبارة عن حوصلة لمجموعة من الاستنتاجات والحقائق .

مصادر ومراجع الموضوع

ولقيامنا بهذه الدراسة كان لابد من الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ترتبط وتتصل اتصالا مباشرا بالموضوع المدروس .

فمن بين المصادر التي اعتمدنا عليها نذكر : **" مذكرة أحمد بن بله" :** التي قام بإعدادها أحمد منصور والذي أجرى فيها مقابلات مع بن بلة ، والتي تعتبر مصدرا هاما ذكر فيه التحضيرات التي سبقت الثورة التحريرية ، أيضا **" مذكرات علي كافي"** الذي تمكنا من خلاله جمع مختلف الدارسات المتعلقة باجتماعات المجلس الوطني للثورة الذي أتى على محطات مهمة في المرحلة المراد دراستها .
بالإضافة إلى كتاب عمار قليل **"ملحمة الجزائر"** نظرا لما احتواه من مادة علمية شملت كل جوانب الموضوع

ثانيا المراجع :استندنا كثيرا إلى كتاب "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 " للباحث ازغيدي محمد لحسن الذي الم بهذا الموضوع بطريقة شاملة ومختصرة ،وكذلك كتاب "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" للدكتور يحي بوعزيز ، إضافة إلى كتاب التاريخ السياسي للجزائر لكاتبه عمار بوحوش وغيرها من المراجع التي لا تقل أهمية .

بالنسبة للمراجع باللغة الأجنبية فتمثلت في :

- Ben youcef ben khedda, l'Algérie a l'indépendance la crise de.
- Mouhamed Harbi , les archives de la révoulition algérienne .

صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات ، ففي دراسة هذا الموضوع واجهتنا مجموعة من المصاعب من بينها :

- تعدد الآراء حول القضايا الحساسة وهو ما تطلب منا العودة إلى المصادر الأساسية مثل بن يوسف بن خدة وعلي كافي.
- تشابك الأحداث وتداخلها مما صعب علينا الإلمام بكل عناصر الموضوع.



مدخل

اندلاع الثورة الجزائرية وانتشارها

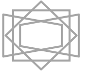


مدخل : اندلاع الثورة الجزائرية وانتشارها

أولا:التحضيرات الأخيرة للثورة

ثانيا: انتشار الثورة التحريرية

ثالثا: موقف السلطات الاستعمارية من انتشار الثور



أولا : التحضيرات الأخيرة لثورة.

تعتبر مجازر 8 مايو 1945 بمثابة المنعطف الحاسم الذي كان له الأثر الواضح على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، حيث كان لما أقدمت عليه السلطات الفرنسية من بطش وتنكيل للجزائريين في هذه المجازر درسا كافيا لهم من اجل الانطلاق إلى العمل النضالي ، فقد تبلورت فكرة العمل المسلح في أذهان الكثير من المناضلين وأصبحت ذات صدى واسع داخل الأوساط الجماهيرية الشعبية [1] .

وبهذا شرعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية [2] في العمل من اجل الكفاح المسلح وذلك عن طريق عقد العديد من المؤتمرات التي انتهت بتأسيس جناح عسكري سري.

حيث كُلف محمد بلوزداد [3] بتشكيل هذا الجناح والذي أطلق عليه بالمنظمة الخاصة وذلك في 15 فيفري 1947 [4]، والتي كانت بمثابة جناح عسكري سري لتحضير لثورة والذي ساهم فيما بعد في انطلاقها ، ولكن بالرغم من سريتها إلا أن السلطات الفرنسية استطاعت اكتشافها في مارس 1950.

ولقد خلف اكتشاف أمر المنظمة الخاصة أثرا كبيرا على نشاط المنظمة حيث تم فيها القضاء على مجهودات سنوات من التحضير للثورة إضافة إلى تخلي الحزب عن المنظمة خوفا من إلصاق التهمة به [5] لكن وبالرغم من ذلك إلا أن الأمة الجزائرية المستعمرة استطاعت الوصول إلى مرحلة الذروة بفضل نشاط المنظمة الخاصة عام 1949 وذلك من خلال انتشار المد الثوري الرافض للسياسة الاستعمارية [6] ،

---

(1) عامر رخيلة ، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 106-109.

(2)**حركة انتصار الحريات** تكونت بعد حل حزب الشعب الجزائري من طرف السلطات الاستعمارية عام 1946 ، اتبعت برنامج نجم شمال إفريقيا ، وبرنامج حزب الشعب كانت تنادي إلى الكفاح المسلح بكل أشكاله كان مصالي الحاج رئيسا لها ، للمزيد أنظر : الجيلالي صاوي ، محفوظ قداش، الجزائر في في التاريخ والمقاومة السياسية بين 1900-1954 ، ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ص88 .

(3)**محمد بلوزداد** من مواليد 03 نوفمبر 1924 بالجزائر ،تابع دراسته بالمدارس الفرنسية وفي سنة 1943 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ، عين عضو في المكتب السياسي للحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال المؤتمر المنعقد في فيفري 1947 ، للمزيد انظر محمد الشريف ولد حسن ، عناصر للذاكرة حتى لا احد ينسى (من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962)،دار القصبة ،الجزائر ،2009،ص5.

(4)-بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة مسعود الحاج مسعود ، ط2 ، دار الشاطبية ، الجزائر ، 2012 ، ص 182.

(5)- محمد لحسن زغيدي و معراج أجديدي ، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954 ، د،ط ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ص 49 .

(6)حسين آيت احمد ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-195 ، ترجمة سعيد جعفر ، د،ط ، منشورات البرزخ ،د،م ، 2002 ، ص 19.

غير أن الظروف الداخلية للبلاد أجلت في انطلاقة الثورة خاصة بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة إضافة إلى الصراعات الداخلية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي زادت الطين بله ، حيث عرفت هذه الأخيرة أزمة داخلية في صيف 1951 بين مصالي الحاج [1] واللجنة المركزية حول الزعامة ، وأثناء قيام مصالي الحاج بدورة في الوطن القي القبض عليه في 14 ماي 1952 نفي من خلالها إلى فرنسا وهناك أدار حزبه [2] .

بعد انقسام الحزب نهائيا إلى مصاليين ومركزيين لم يعترف العديد من المناضلين بما يحصل في الحزب فحاولوا بذلك الحفاظ على وحدة القاعدة الحزبية ،حيث بادر بما يحصل فريق من التيار الثوري المعارض بدعوة للمناضلين بالتزام موقف حيادي والمحافظة على وحدة القاعدة النضالية كان ذلك في مستهل 1945 [3] .

إذن فإن ميلاد الكفاح المسلح في الحقيقة راجعا إلى مناضلي الحركة الوطنية وذلك عن طريق تأسيسهم للمنظمة الخاصة التي عملت على تجنيد أعضائها وتدريبهم في مختلف الأصعدة بهدف القضاء على الاستعمار في الجزائر [4] .

وهنا قام التيار الثوري المعارض بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 ، والتي كانت بمثابة لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف الثوري داخل حزب الشعب " حركة انتصار الحريات الديمقراطية [5] .

وهكذا تم تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل من الحياديين أمثال محمد بوضياف [6] الذي كان مسؤول تنظيمي في فيدرالية الحزب بفرنسا ، ومصطفى بن بولعيد عضو للجنة المركزية للحزب وغيرهم [7] .

---

(1) **مصال الحاج** من مواليد 1898 من عائلة فقيرة ،مارس عدة حرف في حياته ،بدأ مسيرته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا ،التي ساهم في تأسيسها والحزب الشيوعي الفرنسي الذي بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ 1928 ، ثم أنشأ حزب الشعب 1937 ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية للمزيد انظر : محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،ترجمة نجيب عياد ، سلسلة صاد ،الجزائر ، 1994،ص 177 ،178.

(2)عمار عمورة ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002، ص 184.

(3)أحمد مهساس ،الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة ،ترجمة الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس ، د،ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003، ص 373.

(4)محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث ، الجزائر ،1984 ، ص117 ، 118.

(5) بن يوسف بن خدة ،جذور أول نوفمبر 1954 ، المصدر السابق ،ص 335.

(6) **محمد بوضياف** من مواليد 23 جوان 1919 بالمسيلة من عائلة معروفة ، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أصبح مسؤول الشمال القسنطيني في المنظمة الخاصة ،شارك بفعالية في اجتماع 22 وفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ،من المشرفين على انطلاقة الثورة حيث تم تعيينه بالبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني سنة 1954 ، للمزيد انظر : محمد الشريف ولد الحسين ،المرجع السابق ،ص15.

(7)عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب ، بيروت ، 1997 ، ص 351.

وقد حاول أعضاء اللجنة الثورية بإيجاد حلول بين الطرفين المتنازعين (المصاليون والمركزيون) لكنهم لم يتمكنوا من ذلك ما أدى بهم إلى كشف هذه الخلافات للشعب ، حيث عملوا على إقناعه بأهداف اللجنة وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية [1] .

وبعد ذلك شرع أعضاء اللجنة فورا إلى التنظيم والعمل من أجل الكفاح المسلح [2] ، بداية بتوسيع الاتصالات بالقاعدة العسكرية ومن ثمة البحث عن الوسائل والطرق لجلب الأسلحة بمختلف أنواعها وأيضا جلب الشعب أو المنخرطين والشروع في تدريبهم على فنون الحرب والقتال [3] .

كل هذا كان من خلال عقد اجتماع في 25 جوان 1954 ،عرف باجتماع لجنة 22 المتكون أعضائها من قدماء المنظمة الخاصة [4] للثورة [5]

ولقد تضاعفت عزيمة مناضلي اللجنة الثورية كثيرا خاصة بعد هزيمة القوات الفرنسية في الفيتنام في معركة ديان بيان فو في 8 ماي 1945 ، حيث كانت هذه الهزيمة بمثابة المحفز لهؤلاء المناضلين من أجل الانطلاق للثورة المسلحة [6] ، لذا فقد درس أعضاء لجنة 22 الذين اجتمعوا في منزل الياس دريش [7] بالجزائر العاصمة والذين أرادوا الكفاح المسلح بكل التنظيمات اللازمة من اجل الانتقال إلى النضال العسكري [8] .

([1]) محمد لحسن أزغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، د،ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2000 ، ص 57 ،58 .

([2]) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 184 .

([3]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ،ص 58.

([4]) **المنظمة الخاصة** أنشئت هذه المنظمة في 15 فيفري 1947، ومنحت هذه المنظمة (السرية) طابعا شبه عسكري ، زودت بهياكل خاصة بالكفاح المسلح الذي يعتبر أساسا ومحتوما ، وكانت هذه المنظمة الرائدة قد آذنت بما ستكون في 1954 ، اللجنة الثورية للوحدة والعمل... ، للمزيد أنظر : محمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة) تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، ط2 ، دار ثالة ، الجزائر ، 2010 ،ص 107 .

([5])عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 184 .

([6]) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر..... ، المصدر السابق ، ص 338.

([7]) **الياس دريش** ولد في 14 أفريل 1928 بالقصبة بمدينة الجزائر ، مناضل بحزب الشعب الجزائري ، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، ولقد انعقد اجتماع مجموعة الـ22 بمنزله بالمدنية في جوان 1954 من أجل تنظيم إطلاق ثورة أول نوفمبر 1954 ، ألقي في جوان 1957 ، ولم يتم اطلاق سراحه إلا في 23 مارس 1962 ، توفي يوم 27 ديسمبر 2001 بالجزائر ، للمزيد أنظر : محمد الشريف ولد الحسين ، المرجع السابق ، ص 19 .

([8].) عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص354.

وتتكون لجنة 22 من العديد من المناضلين وفي هذا الشأن يقول السيد محمد بوضياف " كانت الجلسة برئاسة مصطفى بن بولعيد أما أنا فكنت أقدم التقرير الذي تم في الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها" [(1)] .

إضافة إلى المناضلين الآتي أسمائهم العربي بن مهيدي ، مراد ديدوش رابح بيطاط ويعتبر هؤلاء بمثابة المنظمون الرئيسيون، ضف إلى ذلك باقي المناضلين الآخرين من بينهم سويداني بوجمعة [(2)] وزيغود يوسف [(3)] وغيرهم وكل منهم كان يمثل منطقة ما [(4)]

حيث قام هؤلاء بمناقشة مختلف النقاط المطروحة من بينها :

- تاريخ المنظمة الخاصة .
- تقرير حول نضج اللجنة الثورية .
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة .
- أزمة الحزب وأسبابها.

كما قدم الحاضرون تقاريرا كاملة لأوضاع مناطقهم [(5)]، وقاموا بتقسيم البلاد إلى 5 مناطق ثورية وهي :

المنطقة الأولى : الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد [(6)] .

([1]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 59

([2])**زيغود يوسف** من مواليد 8 فيفري 1921 بسمندو بقسنطينة ، انتخب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتحق بالمنظمة الخاصة التي تكلفت بالإعداد للكفاح المسلح ، ألقي عليه القبض سنة 1950 وتمكن من الفرار لينظم في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي الفاتح من نوفمبر1954 عين نائبا للولاية الثانية ، قاد هجومات 20 أوت 1955 ، ثم عين عضوا بالمجلس الوطني ، للمزيد أنظر : محمد الشريف ولد الحسين ، المرجع السابق ، ص 18 .

([3])**سويداني بوجمعة** من مواليد 10 جانفي 1922 بقالمة لعائلة متواضعة ، انخرط بالمنظمة الخاصة مع تأسيسها ، تمكن من انجاز مختلف المهام التي تكفل بها ، بدأ سويداني نشاطه العسكري بإعادة تنظيم الأفواج والإشراف على التدريبات العسكرية وفقا لما تقتضيه ظروف الثورة وتطوراتها ، واصل نشاطه السياسي إلى غاية فوزه بالشهادة في ميدان الشرف في 16 أفريل 1956 في نقطة مراقبة قرب مدينة القليعة ، للمزيد أنظر : المرجع نفسه ، ص 18 .

([4])عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص 355،356.

([5])محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق ، ص59.

([6]) **مصطفى بن بولعيد** من مواليد 5 فيفري 1917 بقرية إنركب باريس ، أدخله أبوه مدرسة الأهالي (الأمير عبد القادر حاليا)، وفي أواخر عام 1938 دعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية ببجاية ، وهو ما أولد إلى ذهنه فكرة النضال السياسي ، من الأعضاء الفاعلين في لجنة 22 ولجنة الستة أين عين مسؤولا عن المنطقة الأولى الأوراس ، للمزيد انظر عثماني مسعود ،مصطفى بن بولعيد مواقف و أحداث ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009، ص 52.

المنطقة الثانية : الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد [1]

المنطقة الثالثة : القبائل الكبرى بقيادة كريم بالقاسم

المنطقة الرابعة : الجزائر الوسطى بقيادة رابح بيطاط [2]

المنطقة الخامسة : وهران وضواحيها بقيادة محمد العربي بن مهيدي.

ثم عينوا في هذه المناطق نواب عن هؤلاء الرؤساء . [3]

وبعد أن درست لجنة 22 لأهم النقاط راح أعضاءها يعملون على تطبيق وتوفير كل الوسائل والإمكانيات لنجاح خطة انطلاق الثورة والتي استكملوها في اجتماع آخر.

حيث جرى هذا الاجتماع في 10 أكتوبر بالمرادية الذي حضره القادة الخمسة للمناطق الثورية إضافة إلى محمد بوضياف [4] ، قاموا فيه بدراسة النقاط التالية :

- تكليف بوضياف بتحرير منشور أو بيان الثورة.
- تحديد أسباب وأهداف ووسائل الثورة .
- الاتفاق على الساعة الواحدة بعد منتصف ليل الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954. [5]
- تكليف احد الأعضاء بالتنسيق بين الداخل والخارج وتقسيم المناطق السابقة إلى نواحي.
- وفي الأخير اتفقوا على الالتقاء في 22 أكتوبر لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف [6] وبهذا لم يبقى سوى تحديد يوم انطلاق الكفاح المسلح الذي تم تحديده مرتين لكنه الغي بسبب الظروف الأمنية وفي العشر الأواخر من شهر أكتوبر [7] وبالضبط في اجتماع قادة الستة في بيت مراد بوقشودة يوم 22 -24 أكتوبر [8] .

([1]) **ديدوش مراد** من مواليد 13 جويلية 1927 ، ترعرع في عائلة قبائلية بالمرادية بالجزائر العاصمة ،وبدافع حبه للوطن وتعطشه للحرية انخرط منذ 1942 بصفوف حزب الشعب الجزائري ،وفي عام 1952 تكلف بمهمة تصنيع القبائل تحضيرا لإطلاق حرب التحرير ،شارك في اجتماع 22 وعين مسؤولا على المنطقة الثانية ،للمزيد انظر :محمد الشريف ولد الحسين ،المرجع السابق ،ص16.

([2]) **رابح بيطاط** من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة ولاية قسنطينة ، ناضل في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم في المنظمة الخاصة سنة 1948 ، وبعد اكتشاف أمرها عاش متخفيا ، وفي 23 مارس 1954 عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ، حضر اجتماع الـ22 ، اختير ضمن القادة الخمسة للقيادة الثورية وكلف بقيادة المنطقة الرابعة الجزائر للمزيد أنظر : محمد علوي ، قادة ولايات الثورة الجزائري (1954-1962) ، منشورات مديرية الثقافة ، بسكرة ، 2013 ، ص 113 ، 114 .

([3]) محمد يوسفي ، المرجع السابق ، ص 198 .

([4]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962) ،د ،ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص69.

([5]) يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2012 ، ص39.

([6]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص62.

([7]) بن يوسف بن خدة، جذور أول نزفمبر ... ، المصدر السابق ، ص349.

([8]) سليمان باور ، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد ، د،ط ، دار الشهاب ، الجزائر ، د، س ،ن ، ص 48 .

وقد حضر هذا الاجتماع الأعضاء الستة السابق ذكرهم ، حيث قاموا بمراجعة المنشور وأكدوا بصفة نهائية اليوم والساعة لبداية العمل المسلح [1] .

أيضا قاموا بصياغة بيان الفاتح من نوفمبر([2]) في شكله النهائي [3] الذي شمل الأهداف الرئيسية لهذه الثورة والمتمثلة في :

- **الأهداف داخلية :**
  - ✓ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
  - ✓ تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.
- **الأهداف الخارجية :**
  - ✓ **تدويل** القضية الجزائرية .
  - ✓ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
  - ✓ في إطار الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية [4]

كما قاموا في هذا الاجتماع بإعطاء تسمية جديدة للحركة الوطنية التي قرر تسميتها بجبهة التحرير الوطني فيما يخص الجانب السياسي ، وجبهة التحرير الوطني بالنسبة لتنظيم العسكري [5] .

وفيما يخص اختيار الفاتح من نوفمبر لانطلاق الثورة فيرجع لعدة اعتبارات من بينها :

- التفاؤل بيوم الاثنين ميلاد الرسول عليه الصلاة والسلام [6] .
- مصادفة لعيد القديس ويليه عيد الأموات (2 نوفمبر) [7] .

([1]) يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق، ص 40 .
([2]) أنظر إلى الملحق رقم (1)
([3])عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص 40 .
([4]) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 578.
([5]) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، 67.
([6])المرجع نفسه ،ص68.
([7]) محمد عباس ،نصر بلا ثمن ، المرجع السابق ،ص69.

وبعد التحاق الأعضاء الخمسة بأماكن عملهم غادر بوضياف يوم 25 أكتوبر إلى جنيف ومن ثمة إلى القاهرة لنشر بيان أول نوفمبر [1] .

وفي الأخير اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر بعد أن أتمت اللجنة التحضيرية كل تنظيماتها وترتيباتها لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة من تاريخها النضالي ضد الاستعمار الفرنسي.

([1])يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص40.

ثانيا : انتشار الثورة الجزائرية

اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 في كل التراب الجزائري ،مستهدفة بذلك الثكنات العسكرية وطرق المواصلات وأيضا مراكز البوليس وكل المناطق التي يتواجد فيها العدو [1] ، حيث عرفت الانطلاقة قلة في السلاح الذي قدر بحوالي 350 إلى 400 قطعة فقط والمتمثلة في البنادق الايطالية التي واجهت المنظمة الخاصة صعوبة كبيرة في إدخالها للجزائر عن طريق الحدود الليبية [2] .

وبعد اندلاع الثورة الجزائرية بقليل انتشر صداها في كل نواحي الجزائر شرقا وغربا ، خاصة من خلال التوجيهات والشعارات التي قدمها مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة الذي كان يمثله محمد البشير الابراهيمي والفضيل الورثلاني مؤيدين بذلك الثورة والثوار [3] .

كما أحرزت الثورة الجزائرية نجاح كبير في الأيام الأولى لانطلاقها حيث تكبد الفرنسيون خسائر في الأرواح والعتاد التي استولى عليها الثوار [4] .

ومع مطلع 1955 تصاعد المد الثوري بزيادة عدد المتطوعين بالمال والسلاح وأدى هذا التوسع إلى اشتباك جيش التحرير الوطني مع القوات الفرنسية على الحدود الصحراوية والتي تمكن فيها جيش التحرير من إلحاق خسائر بالعدو تزيد عن 500 جندي فرنسي [5] .

وبهذا فقد شهدت الثورة التحريرية تطورا ملحوظا في عامها الثاني حيث استطاعت تجنيد حوالي 42.000 جندي مقسمين على مختلف أنحاء البلاد على الشكل التالي:

-تونس والقاعدة الشرقية : 8000 جندي.

-الولاية الأولى (الاوراس):5000 جندي.

([1]) محمود عبد المنعم مرتضى ،الجزائر المنتصرة ، د،ط ، د،ن ، د،م ، د،ت ، ص22 .
([2])روبير ميرل ، مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة لعفيف الأخضر ،د،ط ،دار الأدب ، بيروت ، د،س ، ص96 .
([3]) الفضيل الورثلاني ، الجزائر الثائرة ، ط4 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2005 ، ص169 .
([4])حسين فوزي النجار ، انتصار الجزائر ، د،ط ، د،ن ، د،م ، د،ت ، ص45 .
([5])محمود مورو ، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492 -1992 (الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم) ، د،ط ،المختار الإسلامي ، القاهرة ، 1992 ، ص 103 ، 104.

-الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) : 5000 جندي.

-الولاية الثالثة (القبائل الكبرى):8000 جندي.

-الولاية الرابعة (الجزائر): 7500 جندي.

-الولاية الخامسة (وهران):8500 جندي [1] .

وبهذا التطور الملحوظ للثورة الجزائرية جعل العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني تنتشر عبر مختلف المناطق الثورية الخمسة مؤكدة بذلك على أن الثورة ثورة شعب وليست عصابات، فشهدت بذلك هذه المناطق مجموعة من الأحداث والمعارك أشهرها :

أولا المنطقة الأولى (الاوراس) [2] : اندلعت الثورة في هذه المنطقة الجبلية الصعبة التي جرت فيها عدة حوادث في بداية الثورة مست العديد من الجهات حيث باشر المجاهدون بالعمليات ثم الرجوع إلى الجبال محاولين بذلك الاستيلاء على منجم إستيمون في معركة عنيفة أطلقت فيها 600 طلقة نارية لكنهم لم يستطيعوا في البداية [3] .

ولقد كانت هذه المنطقة أكثر جهة نشطة حيث تعتبر منطلق الثورة الجزائرية وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تقوم بعمليات حربية واسعة من اجلها خاصة وأنها منطقة صعبة وواسعة حيث ضمت جبال الاوراس ، جبال النمامشة ،الهضاب العليا ،ناحية سوق اهراس، جبال الحضنة ما جعل الثورة تنتشر بسرعة في أرجاء حدودها [4] .

ومما زاد من اتساع الثورة في هذه المنطقة هو التنظيم الجيد الذي قام به بن بولعيد في صفوف جيش التحرير الوطني بالمنطقة حيث بلغت العمليات العسكرية للجيش مابين فيفري وديسمبر 1954 (31) عملية أما في بداية سنة 1955 إلى غاية 20 آوت فقد بلغ عدد المعارك 381 معركة وهو ما يدل على الانتشار السريع للثورة في هذه المنطقة [5] .

---

(1) عبد المجيد عمراني ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 -1962 ، د،ط ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010 ، ص51 ، 52 .

(2) **الأوراس** (النمامشة) تقع المنطقة على الحدود الجزائرية التونسية يحدها من الناحية الشرقية المنطقة الخامسة من الولاية الأولى ، ومن الناحية الشمالية المنطقة الثانية من الولاية الأولى ومن الناحية الجنوبية منطقة وادي سوف التابعة للولاية السادسة ، تمتاز بجبال كثيرة وكهوف وصخور وكثبان رملية وهو ما ساعدها على احتضان الثورة التحريرية مبكرا ، للمزيد انظر :أحسن بومالي ، التنظيمات الأولية للثورة في الولاية الأولى (أوراس النمامشة) ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 61 ،الجزائر ،1983 ، ص83 .

(3) الفضيل الورثلاني ، المرجع السابق ، ص183 .

(4) يوسف مناصرية ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،دار هومة ،الجزائر،2014 ، ص60 .

(5) محمد لحسن أزغيدي ، معراج أجديدي ، المرجع السابق ، ص139 .

ومن أشهر المعارك التي وقعت في المنطقة :

معركة ليانة في فيفري 1955 ، الهجوم على مركز الجرف في 10 مارس 1955 والهجوم على مركز الشريعة في 18 أوت 1955 [1] .

وبهذه المعارك والتوسع الكبير للثورة في هذه المنطقة جعل السلطات الفرنسية تعمل على محاربة الثوار بها بمختلف الوسائل والطرق .

وبالرغم من هذا إلا أن العدو لم يستطيع إيقاف هذه المنطقة بل بقيت صامدة تحت قيادة البشير شيهاني خلفا لبن بولعيد الذي سافر للمشرق لجلب الأسلحة [2] .

المنطقة الثانية : شهدت الثورة في هذه المنطقة عدة عمليات عسكرية ، قام بها جيش التحرير الوطني رغم قلة الإمكانيات التي لم تسمح بقيادة عمليات أخرى ، ومن أهم هذه العمليات معارك بناحية سوق اهراس ومعركة مجاز الصفاء في 21 نوفمبر 1954 [3] ، كما واجهت هذه المنطقة ظروف صعبة نتيجة استشهاد قائدها ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 ، وهو ما دفع بنائبه زيغود يوسف إلى البحث عن حلول لإعادة بعث النشاط الثوري بعد الجمود الذي عرفته الانطلاقة [4] . وهو ما جعله يفكر في قيادة هجومات في منتصف النهار عرفت بهجومات الشمال القسنطيني التي سبقتها عدة تحضيرات عسكرية .

حيث بدأت العمليات العسكرية الأولى التي خطط لها زيغود يوسف في 8 ماي 1955 تخليدا لمجازر 8 ماي 1945 ،وذلك من خلال محاصرة مدينة القل وتخريب بعض المنشآت كما استطاع مساعده لخضر بن طوبال محاصرة مركز للمراقبة العسكرية في الميلية [5] .

ثم شرعت قيادة المنطقة الثانية في التحضير لهجومات 20 أوت بقيادة زيغود يوسف ، فانطلقت عدة اجتماعات وتحضيرات بحضور جميع مسؤولي المنطقة فتم رسم الخطوط العريضة للعمليات وتحديد توقيتها وأماكنها وتنظيم العمل السياسي ما بين 25 جوان إلى 1 جويلية 1955 [6] .

حيث سطرت في هذه الاجتماعات عدة أهداف في حال نجاح هذه الهجومات وهي :

([1]) المرجع نفسه ، ص139 .
([2]) يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص60 .
([3]) محمد لحسن أزغيدي و معراج أجديدي ،المرجع السابق ص 142 ،143 .
([4]) طاهر الجبلي ، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2015 ،ص 148 .
([5])المرجع نفسه ، ص 148 .
([6]) عمار قليل ،ملحمة الجزائر الجديدة ،ج2، د،ط ،دار العثمانية ،الجزائر ،2013 ، ص337.

1- كسب ثقة الشعب الجزائري وانضمامه إلى الثورة
2- تشتيت القوات الفرنسية وفك الحصار على منطقة الأوراس
3- التضامن مع اعتقال الملك المغربي محمد الخامس .
4- إثبات حقيقة الثورة وتكذيب فكرة انها مستوحاة من الخارج كما تزعم فرنسا.
5- تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة [1] .

واختير 20 أوت لأنه يوافق عطلة نهاية الأسبوع عند الأوروبيين وبداية العطل والإجازات بالنسبة لجنود العدو ورجال الشرطة والدرك ، كما صادف يوم سوق سكيكدة الذي تنشط فيه الحركة فيسهل على جنود جيش التحرير التنكر والدخول إلى السوق [2] .

وفي الساعة المحددة أي الثانية عشر ظهرا انطلقت العمليات العسكرية [3] . حيث قاد جيش التحرير من المناضلين وجمهور من الشعب والفلاحين وداهموا مراكز الجيوش والثكنات العسكرية كما قاموا بقتل العشرات من الأوروبيين بالرغم من الأسلحة البسيطة لكن زيغود يوسف زاد من قوتهم وعزيمتهم [4] .

وهو ما جعل العدو يتفا جيء بهذه الهجومات ، خاصة وانه لم يتوقع مثل هذه العمليات في وضح النهار ولقد شملت هذه العمليات كل من قسنطينة ، الخروب ، القل ، عين عبيد، وادي الزناتي ، الحروش ، قالمة ، عزابة وغيرها من المدن [5] .

ولقد حققت هجومات 20 أوت مجمل الأهداف المسطرة من بينها :

1- تمكن الثوار من التنقل في وضح النهار وذلك من خلال ثقة الشعب الجزائري الذي تبنى الثورة.
2- كانت هذه المرحلة بمثابة بداية حرب حقيقية تمكن فيها زيغود يوسف ورفقائه من القضاء على حملة سوستيل.

([1])عثمان الطاهر علية ، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات ، د،ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1996 ، ص81، 82 .
([2]) عمار قليل ، المصدر السابق ، ص337 .
([3]) المصدر نفسه ، ص341 .
([4]) سعدي بزيان ، 20 أوت 1955 وانعكاساته على الثورة ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 130-131 ، الجزائر ، 1991 ، ص38 .
([5]) عمار قليل ، المصدر السابق ، ص341 .

1- تخفيف الحصار على المنطقة الأولى من خلال تشتيت القوات الفرنسية في مختلف أنحاء الشمال القسنطيني [1] .

وبهذا تمكن جيش التحرير الوطني من خلال هذه الهجومات أن يؤكد للعدو فشله في تطويق الثورة في جبال الاوراس ، كما أكد بان جبهة التحرير الوطني هي القوة العسكرية والسياسية الوحيدة في ميدان الحرب [2] .

ومنه يمكن حصر المعارك التي شهدتها المنطقة خلال فترة 1954-1955 على الشكل الأتي :

-(7) معارك في سنة 1954.

-(167) معركة في سنة 1955 و 181 شهيد قبل 20 اوت 1955 [3] .

المنطقة الثالثة : أما المنطقة الثالثة فقد تمكن جيش التحرير الوطني بقيام عدة هجمات في مختلف المراكز العسكرية والإدارية والاقتصادية في ناحية تيزي وزو ، ذراع الميزان ، البويرة وغيرها ، حيث تمكنوا من قتل عدد من المعمرين وأفراد الجيش الاستعماري كما استولوا على كمية كبيرة من الأسلحة.

وفي شهر سبتمبر 1955 توسعت جهودهم خاصة منطقة القبائل الكبرى وذلك من خلال التوسع نحو الجبهة الشرقية والتوسع نحو جبال القبائل الصغرى متجهة نحو جبال البيبان والبابور منسقين جهودهم مع المنطقة الثانية ، حيث بلغت العمليات العسكرية في المنطقة الثالثة حسب التقارير 79 عملية ما بين 1954 و 20 أوت 1955.

المنطقة الرابعة : أما عن العمليات العسكرية الأولى للثورة في مدينة الجزار فقد هاجم الثوار دار الإذاعة بثلاث قنابل كما هاجموا ثكنة عسكرية بقيادة اوعمران.

كما شهدت هذه المنطقة هدوء ظاهري مقارنة بما كان يجري في المنطقة الأولى والثانية وهو ما استغله بيطاط واعمران وسويداني من اجل تجنيد المزيد من المناضلين وتدريبهم على الأسلحة ، كما ركزت هذه المنطقة جهودها على المهام الدعائية باسم جيش التحرير الوطني واستطاعت بذلك كسب السكان تدريجيا وإقناعهم بأفكار الثورة [4] .

([1])محمد عباس، نصر بلا ثمن ... ، المرجع السابق ، ص109 .

([2])جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ، ص 260 .

([3])محمد لحسن أزغيدي ومعراج أجديدي ، المرجع السابق ، ص 144 .

([4]) محمد تقية ، حرب التحرير في الولاية الرابعة ، ترجمة البشير بولفراق ، د،ط، دار القصبة ، الجزائر ، 2012 ، ص28.

وقد بدأ التنشيط في هذه المنطقة منذ شهر ماي 1955 عن طريق تكوين فوج متكون من 15 رجلا حيث استطاعوا الهجوم على مقر البريد لمدينة عين الدفلى والاستحواذ على الأسلحة ، كما تكفل علي عمار سنة 1956 بتطهير القصبة من العناصر المشبوهة " العملاء والمهربين وغيرهم" [1] .

المنطقة الخامسة : أما عن العمليات العسكرية بهذه المنطقة فلم تكن نشطة كثيرا مقارنة بالولايات الأخرى وذلك لقلة الأسلحة التي بقوا في انتظار وصولها من المغرب ، وقد تم تقسيم الأفواج التي شاركت في العمليات العسكرية إلى ثلاثة أفواج من أجل تطويق المنطقة جيدا [2] .

كما شهد الفاتح من أكتوبر 1955 بداية انتعاش جديد في المنطقة وذلك بعد التمكن من إدخال الأسلحة التي وزعت على المنطقتين الأولى والثانية واستلم ومعها المنطقة الخامسة [3].

هذا ما مكنها من القيام بعدة هجمات على العدو فحطموا البنية التحتية للاستعمار كما قاموا بمهاجمة القوات العمومية [4] ، بالمشاركة مع جيش الريف المراكشي [5] .

وعن مجمل العمليات بالمنطقة الخامسة فقد وقعت عمليات عديدة في غرب البلاد نذكر منها عملية وليش بوصفي ، كاصال ، تالقة ، تلمسان وغيرها [6].

وبهذا انتشرت الثورة في كل ربوع الوطن مؤكدة بذلك للسلطات الفرنسية وللعالم مبدأ أن ما يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

---

(1) المرجع نفسه ، ص 24.
(2) محمد لحسن أزغيدي ومعراج أجديدي ، المرجع السابق، ص122.
(3) محمد عباس ، فرسان الحرية ،د،ط، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 58،59.
(4)يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص 47 .
(5) محمد عباس ، فرسان الحرية، المرجع السابق ، ص 59 .
(6) محمد لحسن أزغيدي ومعراج أجديدي ، المرجع السابق، ص123.

ثالثا : موقف السلطات الاستعمارية من تطور الثورة.

إن اندلاع الثورة التحريرية كان بمثابة مفاجأة بالنسبة للسلطات الاستعمارية ،التي لم تكن تتوقع ثورة من الشعب الذي لطالما استعبدته ،وقد هزت هذه الثورة أركان الرأي العام الفرنسي الذي كان منصب اهتمامه حول قضايا متعلقة بالمستعمرات الأخرى كالهند الصينية وتونس والمغرب [1] .

وهذا لا يعني أن فرنسا تناست على ما يحدث في الجزائر لكن كان اهتمامها بها اقل من القضايا الأخرى فحسب ،خاصة وان يقظة الرأي العام الفرنسي على تفجير الثورة كان على ثلاث منافذ الأحزاب السياسية وما تحمله من ادعاءات والصحافة المكتوبة وما خلفت أقلامها من اتهامات وأكاذيب إضافة إلى الحكومة وتصريحات وزرائها وحكامها وما صرحوا به في مؤتمراتهم من مؤامرات إزاء تكذيب الثورة والقضاء عليها وإقناع الرأي العام العالمي بعدم شرعيتها [2] .

وقد كانت ردود الفعل الفرنسية ما هي إلا بحث عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى الثورة مع محاولة البحث عن الحلول المناسبة من اجل اتخاذ التدابير اللازمة والتي من شانها القضاء على هذا المشكل كما يصفونه مع السعي إلى معرفة العناصر المسؤولة والأيادي الفاعلة ومحاولة زرع الشك في نفوس الجزائريين لعزل الثورة وخنقها.

حيث بادرت الصحافة الفرنسية في نشر تقاريرها ومقالاتها إذ صرحت جريدة لورود l'AURORE يوم 5 نوفمبر 1954 أن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج ، وهي الجريدة التي وزعت السموم العنصرية أكثر من غيرها في فرنسا ضد الجزائريين [3] .

كذلك فقد وردت الصحافة في جريدة لموند LE MONDE ادعاءات ضد القضية الجزائرية وكان محررها بير آليا ميشال اذ قال " قد يقول المرء أن العمليات ليسألها الطابع المصالي حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات ولم تسجل اية هيجانات مشبوهة لذلك لا يسعنا إلى أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية " [4] .

([1]) محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 22 .

([2]) أحمد منغور ، موقف السلطات الفرنسية من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير ، الجزائر ، 2013 ، ص150 .

([3]) محمد حربي ،المرجع السابق ،ص 23 .

([4]) أحمد منغور ، المرجع السابق ، ص156 .

وفي 2 نوفمبر جاء في جريدة لوفيغار Le figaro" ان الجامعة العربية وأولئك الذين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا هم وحدهم الذين يمارسون ضدنا سياسة الأراضي المحروقة ،أن خيوط المؤامرة لا تمر كلها عبر القاهرة ،ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح إذ لا بد أن تسقط الأقنعة يوما ما ..." [1]

والحقيقة أن هذه المؤامرات لم تأتي من طرف الصحافة الفرنسية فحسب إنما كان لديها طرف أخر وهم المسؤولين الفرنسيين إذ أعلن رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس mandas franco [2] أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954 ردا على النواب الجزائريين اللذين كانوا يطالبون بقمع تمرد المجاهدين و تحقيق الإدماج إذ قال (لا تخافوا أن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها وليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا) [3] .

كما صرح بإعادة النظر في ظروف الجزائريين ومحاولة تحسينها خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصاديين وأكد أيضا على تحسين ظروف العمال الجزائريين بفرنسا الذي لا طالما عانوا البؤس والظلم [4] .

وقد وجه كذلك منداس فرانس اتهامات ضد الدولة المصرية وطلب منها التوقف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانتها وهددها باتخاذ إجراءات ضدها [5] .

أما بالنسبة للحاكم العام روجي ليونارد Rogér Léonard فقد ابدي اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات الثورية عبر التراب الوطني ، وراح يؤكد بان كل هذا من تخطيط عناصر أجنبية كانت تقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة [6] .

---

(1) محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 23 .

(2)**منداس فرانس** من مواليد 11 جانفي 1907 بباريس من عائلة يهودية، درس الحقوق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية، وأصبح محاميا وعمره لا يتجاوز 21 سنة، فكان أصغر محام فرنسي في عصره، عين في 18 جوان 1954 رئيسا للمجلس بعد بضعة أسابيع من معركة ديان بيان فو في الهند الصينية،رئيس حكومة فرنسا من 17 جوان 1954 إلى 05 فيفري 1955،للمزيد أنظر : محمودي عادل ، المرجع السابق،ص

(3) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص199 .

(4) محمد العربي الزبيري وآخرون ، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962 ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني لدراسات البحث ، الجزائر ، 2007 ،ص 40.

(5) محمد حربي ، المرجع السابق ، ص24 .

(6) محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ،المرجع السابق ، ص91 .

كما صرح أيضا بان الثورة هي عبارة عن مجموعة من الثائرين والمتمردين الذين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والتي بدورها تعد السبب الأساسي في تحريضهم على التمرد والعصيان [1] .

وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 2 نوفمبر 1954 أكد على أن المحركين من الخارج وهم يسعون إلى الدعم ويأملون أن تساعدهم هذه العمليات على عرض قضية الجزائر على هيئة الامم المتحدة قريبا فأكد وأشار إلى أن المتمردون لن ينجحوا لان ملف الجزائر ابيض فارغ لا مظالم فيه ولا شكاوي [2] .

أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد صرح بان هذه الحوادث ناتجة أساسا عن رفض الحكومات الفرنسية تلبية المطالب الوطنية للأغلبية الساحقة للجزائريين [3] .

كذلك تطبيق الحرب النفسية التي جسدتها أقوال وتصريحات الساسة الفرنسية التي تهدف إلى تحطيم معنويات الشعب والقضاء على إرادته والتقليل من قيمة الثورة ، حيث أعلن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا متيران [4] يوم 5 نوفمبر 1954 أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي " انه لا مجال لأي شيء سوى الحرب " [5] ، ثم أضاف قائلا "إن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأية سلطة غير سلطتها " [6] .

وقد نسبت الصحافة الأحداث الواقعة في الجزائر بالفئات الإرهابية ومجموعة من العصابات والمجرمين الخارجين عن القانون [7] ، فكل المواقف والتصريحات التي جاءت على اثر الثورة المسلحة سواء من قبل الصحافة أو المسؤولين الفرنسيين رددت تقريبا نفس الخطاب فكلها نادت بضرورة الحفاظ على الجزائر مؤكدة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبالتالي فهي مقاطعة فرنسية [8] .

---

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص204 .

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر (او بعض مآثر فاتح نوفمبر) ، دار الأمة ، الجزائر ،2007 ، ص88 ، 89 .

(3) علي كافي ،مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 -1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، د،س ، ص59 .

(4) **فرانسوا متيران** ولد في 25 أكتوبر 1960 في مدينة جارناك ، عين في سنة 1947 ، وزير القدماء المحاربين في حكومة رامادي ،شغل منصب وزير حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة ، وفي سنة 1953 استقال من حكومة لانيال بسبب خلع سلطان المغرب محمد الخامس من عرشه ، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة " منديس فرانس " 1954-1955 ، للمزيد أنظر: سعدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر ، دار همة ، الجزائر ، 2005 ، ص 112 .

(5)عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص105.

(6)محمد لحسن أزغيدي و حسن بومالي ، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010، ص 100 .

(7) أحمد حمدي ، الثورة الجزائرية والإعلام ، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995 ، ص49 .

(8) محمد لحسن أزغيدي ، وحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 98 .

أما فيما يخص التدابير الوقائية والتي سارعت السلطات الفرنسية لاتخاذها من اجل القضاء على الثورة والثوار الذين ادعت بأنهم خارجين عن القانون ومتمردين ما يلي :

- عمدت في بادئ الأمر إلى مصادرة الصحف الوطنية وإلقاء القبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة وزجت بالآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات وبادرت بالتعذيب والتقتيل [1] .

- إصدار مرسوم 5 نوفمبر 1954 يقضي بحل الأحزاب السياسية مثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها مع إلقاء القبض على مناضلي هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفي فرنسا في حد ذاتها.

- إلقاء القبض على حوالي ألفي رجل من مناضلين ومسؤولي الحركة المصالية من اجل الوصول إلى القيادة العاملة [2] .

وقد كانت السلطات الفرنسية بواسطة القتل الجماعي والفتك الذريع وبواسطة السجون والمعتقلات تسعى إلى تحطيم الأمة الجزائرية وتقضي على الإدارة الثورية وتنال من عزيمة الثائرين المجاهدين [3] .

وقد أدرك الساسة الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وان السكان يتعاونون مع الثوار فسارعوا إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للقضاء على الثورة ، فانتهجوا سياسة جديدة تمثلت في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر وقد اشرف عليها وزير الداخلية الفرنسية فرنسوا ميتران على هذا المشروع بتاريخ 5 جانفي 1955 والذي تمثل في إنشاء مدارس وطنية للإدارة في الجزائر حيث تم تعيين المسؤولين الجزائريين في مناصب عليا في الجهاز الوظيفي العمومي [4] .

وقد بدأت السلطات الاستعمارية بالاعتقالات وأخذت تعزز قواتها على كامل التراب الوطني فقد زودت القوات الفرنسية بالجيش والأسلحة والدبابات والطائرات [5] .

فأرسلوا حوالي 100 جندي محاولين تسليطهم على عدة نقاط أساسية من اجل إخماد الثورة ولكن بمجرد وعيهم أن الثورة قد قامت لا محال وذلك من خلال التفاف الأمة حولها سارعوا في جمع قواتهم التي شملت:

---

(1) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 199 .
(2) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 -1962 ،ج2 ،منشورات اتحاد الكتاب ، دمشق ،1999، ص 17 .
(3) أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 ، ص232 .
(4)عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص407 .
(5) زهير إحدادان ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ،مؤسسة إحدادان ، الجزائر ، 2007 ، ص 17 .

-400 ألف جندي من الفرق التي سلحتها أمريكا.

-100 ألف رجل من رجال الشرطة والحرس و الجند ارم.

-100 ألف من السكان المدنيين والفرنسيين مهمتهم التسليط على المدن والقرى كما شكلوا بالميلشيات التي قامت بادوار فظيعة من قتل وتعذيب [1] .

كما تم تزويد السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والعمومية .

وفيما يخص سلاح المدفعية فقد تلقى عددا من المدرعات والمدافع الثقيلة والمصفحات مختلفة الأنواع.

وتم أيضا تعزيز القوات البحرية كذلك بوحدة من البواخر الحربية [2] ، كما قامت أيضا السلطات الاستعمارية بإقامة المعتقلات والمحتشدات ومكاتب الجوسسة ولكن دون جدوى وهو ما دفع بفرنسوا ميتران إلى الإعلان والقول " بأن التدابير العسكرية وحدها لا تكفي ،فعلينا ان نستثمر أكثر من أربعين مليار فرنك ،حتى يعلم كل جزائري انه محل العناية الفرنسية [3] .

وفي 23 جانفي 1955 واصلت القوات الفرنسية قمعها لثورة خاصة بعد استعمالها لعمليات فيولان وفيرنيك وهي عمليات تسعى من ورائها فرنسا للقضاء على الثورة في مهدها [4] .

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها فرض حالة الطوارئ في افريل 1955 في كل من الاوراس والحدود التونسية لتمديد كامل التراب الوطني ،اذ عملت حالة الطوارئ على تحديد الإقامة ،تقييد الحريات ،إلقاء القبض والتفتيش وترتب على هذه الأعمال الشنيعة ممارسات لا أخلاقية وأفعال لا إنسانية [5] .

([1]) أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق ، ص228 .

([2]) محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المرجع السابق ، ص 126 .

([3]) محمد العبد مطمر ، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة (العقيد سي الحواس) ، دار الهدى ، الجزائر ، د،س ، ص 70 ،71.

([4]) وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية ومشكلات السلاح 1954-1962 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009، ص 42 .

([5]) رشيد الزبيري ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956 – 1962) ،دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 70 .

كما أعطيت الإشارة كذلك من قبل الحاكم العام جاك سوستيل [1] وذلك ابتداء من افريل 1955 إلى ممارسة حرب العصابات وذلك من طرف ضباط ذوي شهرة عالية وخبرة واسعة.

وقد طبقت أيضا عدة برامج عسكرية من اجل القضاء على الثورة كبرنامج شال [2] الذي كان عبارة عن عمليات كبرى استعملت فيه الطائرات والدبابات والمدفعيات وباشرت العمليات بالمنطقة الأولى تحت اسم الشرارة ثم انتقلت الى الولاية الثالثة وعرف الجيش الوطني خلالها خسائر باهظة من عتاد وشهداء [3] .

ومن بين الإجراءات والعمليات الشنيعة التي اعتمدتها فرنسا تنصيب الأسلاك الشائكة المكهربة [4] لمنع دخول الأسلحة والذخائر للثورة الجزائرية ففي الحدود التونسية وضعت خط موريس التي فقدت فيها الجزائر 600 مجاهد ،والحدود المغربية خط شال [5] .

---

(1) **جاك سوستال** من أصول يهودية عين أثناء الثورة واليا عاما على الجزائر 1955 وهو صاحب مشروع سوستيل الاغرائي ، نصب نفسه مدافعا عن " الجزائر الفرنسية " وسياسة الإدماج ، عينه ديغول سنة 1958 بوزارة الإعلام ثم الوزارة المنتدبة للصحراء ، للمزيد أنظر : محمودي عادل ، مصطلحات ، شخصيات، تواريخ معلمية وخرائط، دار البدر ، الجزائر، 2010،ص26.

(2) **برنامج شال** نسبة للجنرال شال وهو عبارة عن إجراءات شاملة تهدف للقضاء على الثورة من خلال تكثيف العمليات العسكرية ، وعزل وحدات الجيش ومنع تواصلها وغلق الحدود التونسية والمغربية لشل تحرك الثوار ووقف الدعم عنها ومن أهم العمليات العسكرية: الشرارة والتاج والمنظار .. للمزيد أنظر: المرجع نفسه ، ص 18.

(3) محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المرجع السابق ، ص26 .

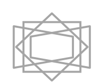
(4) **الأسلاك الشائكة المكهربة** هما خطان مكهربان (12 ألف فولت) ومسيجيان بالأسلاك الشائكة والألغام الفردية ومراكز المراقبة ، الأول ينسب إلى الجنرال موريس يمتد على الحدود المغربية ، والثاني نسبة إلى الجنرال شال على الحدود التونسية ، للمزيد أنظر : محمودي عادل ، المرجع السابق، ص 18،19.

(5) عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص87 .



الفـــصـــل الأول :

انعقاد مؤتمر الصومام وآثاره (20 أوت 1956)



الفصـل الأول: انعقاد مؤتمر الصومام وآثاره (20 أوت 1956)

المبحـث الأول: ظروف المؤتمر وانعقاده.

المطلب 1 :ظروف المؤتمر وتحضيراته.

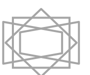
المطلب 2 :انعقاد المؤتمر وأهم قضاياه .

المبحث الثاني : القرارات المتمخضة عن المؤتمر .

المبحث الثالث :ردود الأفعال الأولية حول قرارات المؤتمر .

المطلب 1: ردود داخلية.

المطلب 2: ردود خارجية



المبحث الأول: ظروف المؤتمر وانعقاده.

المطلب 1 :ظروف المؤتمر وتحضيراته.

مضت عامين على انطلاق الثورة التحريرية، وبقيت خطاها خلال هذه الفترة غير واضحة ، فكان لابد لقيادة الثورة أن تضع منهجا تحدد فيه مسارها المقبل . وأن تفكر في إستراتجية جديدة للخروج من المأزق الاستعماري الذي حاول أن يعزلها في الداخل والخارج ، فرأت من الضروري عقد مؤتمر لدراسة الوضع السياسي والعسكري لها.

خاصة وان عقد هذا المؤتمر في هذه المرحلة بالذات يعتبر ضرورة حتمية وذلك نتيجة لما توصلت إليه الثورة من تعبئة و اتساع إضافة إلى محاولات السلطات الفرنسية المختلفة في القضاء على الثورة [1] .

وأيضا من اجل تقييم عامين من الكفاح المسلح خاصة وان هذا الاجتماع كان مبرمجا في جانفي 1955 لكن نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العمل المسلح [2] ، جراء الأحداث المؤلمة للعام الأول من الثورة حيث استشهد كل من باجي مختار ،ديدوش مراد، سويداني بوجمعة في الولاية الثانية إضافة إلى رحيل بوضياف إلى الخارج واعتقال مصطفى بن بولعيد كلها ظروف حالت دون عقد هذا المؤتمر [3] .

ومن بين الظروف التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر هي :

1-ضرورة تنظيم الثورة وهيكلتها إضافة إلى الحاجة الماسة الى قيادة مركزية لاتخاذ القرارات الهامة ، والقضاء على التردد في اتخاذ القرار اتجاه المشاكل الكبرى.

2-الصعوبات التي واجهتها القيادة الجماعية إضافة إلى الإجراءات الاستعمارية المتمثلة في حضر التجوال والوسائل القمعية [4] .

3-الظروف الصعبة التي واجهها الثوار في المنطقة الثانية ضد العدو حيث شرع هذا الأخير في 28 افريل 1986 في عملية التطهير بلغت ذروتها في ماي 1956 المتمثلة في القنابل وتخريب العمران [5] .

([1]) أمال الشلي ،التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 ، رسالة ماجستير،قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ،2005-2006، ص393.

([2])محمد العربي الزبيري وآخرون ،المرجع السابق ، ص48 .

([3]) علي كافي ، المصدر السابق ، ص98.

([4]) بوعريدة عبد المالك ، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 ، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص63.

([5]) أحسن بومالي ،إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،د،س ،ص335.

ونتيجة لهذه الظروف أرسل عبان رمضان إلى المنطقة الثانية مبعوثا من اجل إعادة ربط الاتصال مع زيغود يوسف لتشاور حول العديد من المواضيع ، وبعد ذلك بمدة كلف زيغود يوسف بدوره بن طوبال [1] . لتبليغ رسالة إلى عبان رمضان جاءت فيه فكرة مؤتمر وطني ، ما أدى بعبان رمضان إلى توجيه رسالة ...... إلى الوفد الخارجي جاء فيها : نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة لقد التقينا مع المسؤولين وننوي أن نعقد في مكان ما بالجزائر اجتماعا هاما [2] .لأبرز قادة الثورة في جبهة وجيش التحرير الوطني ملحا في هذا الخطاب على ضرورة الحضور لأنه سوف يتم اتخاذ قرارات جد مصيرية [3] .

ولقد بدأ التحضير لهذا المؤتمر التاريخي كل من كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، العربي بن مهيدي وسعد دحلب [4] . حيث كثرت لقاءاتهم في مدينة الجزائر من أجل إعداد الخطوات السياسية والعسكرية التي ستناقش في هذا المؤتمر [5] .

حيث تلقت الولاية الأولى رسالة تدعو القادة لحضور المؤتمر التي كانت موجهة تحديدا لسي مصطفى مراردة لكن بسبب استشهاده ذهب وفد من كبار قادة الولاية [6] . وفي هذه الأثناء كان مسؤولي المنطقة الرابعة يعملون على تشكيل الهيئات لمختلف شرائح المجتمع ، حيث أعلنت جبهة التحرير الوطني يوم 24 فيفري 1956 عن تشكيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ،وتعتبر هذه خطوة محسوبة استعدادا لمؤتمر الصومام [7] .

أما عن الاتصال بالمنطقة الخامسة من اجل هذا المؤتمر فكان من خلال اتصالين قاما بهما عبان رمضان ، الأول كان مع بن بولعيد قبل فراره من السجن والثاني كان مع عبد الحفيظ بوصوف.

([1]) **لخضر بن طوبال** من مواليد 1923 ، ناضل في صفوف حزب الشعب ، شارك في اجتماع 22 التاريخي تولى قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد وزيغود يوسف ، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة ، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، اشتغل وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة ، للمزيد انظر : سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 - 1978 ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997 ، ص 235 .

([2]) مبروك بلحسن ، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ، القاهرة) 1954 -1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية ، ترجمة الصادق عمادي ، د،ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2004 ، ص51.

([3]) الهاشمي جيار ،مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره ، ترجمة حضرية يوسفي ، د،ط ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2013 ، ص 109 .

([4])**سعد دحلب** ولد بقصر الشلالة سنة 1919 ، ناضل في حزب الشعب بعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التحق بجبهة التحرير الوطني في 1955 ، من أعضاء المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ ، كما شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961 ، للمزيد أنظر : محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 193 .

([5])يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص73.

([6]) مسعود فلوسي ،مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى) ، د،ط ، دار الهدى ، الجزائر ،2009 ،ص59.

([7]) علي كافي ، المصدر السابق ، ص99 .

الذي كان نائبا عن المنطقة الخامسة ، بعد أن التحق بن مهيدي بالخارج حيث أعرب عبد الحفيظ عن موافقته بالمكان الذي سيعقد فيه المؤتمر [1]

وبهذه الظروف شرع القادة بأجراء اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وكانت الفكرة في البداية متجهة [2] إلى ان يتم عقد الاجتماع في المنطقة الثانية ولكن نتيجة لعدة ظروف خاصة البعد ووسائل النقل جعل من غير الممكن عقد المؤتمر هناك [3] . ثم تقرر عقده في ضواحي مدينة الاخضرية . التابعة للمنطقة الثانية في 21 جويلية 1956 لكنه تأجل بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية .حيث وبمجرد وصول المجاهدين إلى هذه المنطقة وتفطن العدو لذلك جعل المكان يتغير إذ وقعت اشتباكات بين الطرفين في معارك وكمائن مما أدى بالعدو إلى تمشيط المنطقة ومما زاد من تفطن العدو هو العثور على بعض الوثائق التي أعدت للمؤتمر في محفظة احد القادة على ظهر بغل بعد الكمين الذي وقع فيه المجاهدين [4] .

حيث هيئت السلطات الاستعمارية فور اكتشافها أمر المؤتمر قوات لحصار المنطقة والقيام بعملية تمشيط واسعة بجانب الموقع ورغم تلك الجهود إلا أن العدو لم يجد مكان المؤتمر بالضبط [5] .

وبعد هذه الأحداث غير القادة مكان المؤتمر إلى المنطقة الثالثة التي كانت تتوفر على عدة شروط مساعدة على عقد مثل هذا المؤتمر المصيري خاصة وأنها تتوسط الولايات الثورية الخمسة .

ولقد سبق هذا المؤتمر تحضيرات مادية وفكرية والتي كانت تجرى في تستر وكتمان على العدو، حيث كون عبان رمضان لجنة للإعلام والتوجيه تضم العديد من الأعضاء مهمتها إصدار الأعمال الفكرية والتي تثري المفاهيم الثورية [6] .

([1]) محمد عباس ، الولاية الثانية ومؤتمر الصومام الأقلية المعارضة ،الشروق اليومي ، العدد 654 ، الجزائر ، 23 سبتمبر 2002 ، ص7.

([2]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص133.

([3])زهير احدادان ، المرجع السابق ، ص29.

([4])محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص133

([5])الجنيدي خليفة وآخرون ، حوار حول الثورة ، ج1 ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2009 ،ص328.

([6]) محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص261.

المطلب 2 :انعقاد المؤتمر وأهم قضاياه .

بعد أن أنهى القادة تحضيراتهم ،كان اللقاء بالضبط بقرية افري اوزلاقن .... بالمنطقة الثالثة الواقعة بالضبط في حوض الصومام [1] . هذه المنطقة [2] ذات الموقع الجغرافي الممتاز إضافة إلى توفرها على كل شروط الأمن والسرية والنظام في تلك الفترة [3] .

ومن ثمة كان التقاء المؤتمرون في 20 اوت 1956 بمنزل السيد السعيد محمد امقران وهو مناضل قديم بالمنطقة ، حيث كلف القائد عميروش . مساعده المجاهد احميمي بحراسة المكان رفقة عدد كبير من المجاهدين المسلحين كما أمر كتائب اخرى بشتى غازات خاطفة على أماكن بعيدة عن المكان لإلهاء القوات الاستعمارية وصرفها [4] .

وبالنسبة لتاريخ المؤتمر فيعود إلى ثلاث مناسبات اعتبرها الشعب الجزائري ذكرى هامة وهي :

1-نفي الملك محمد الخامس ملك المغرب الى جزيرة مدغشقر.

2-هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني.

3-قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955 التي دخلتها القضية الجزائرية بالرغم عن فرنسا [5] .

ولقد حضر المؤتمر مسؤولي المناطق الثورية وهم :

زيغود يوسف ونوابه (بن طوبال ، علي كافي وغيرهم) ومن المنطقة الثانية [6] ، كريم بالقاسم عن المنطقة الثالثة القبائل ، أوعمر عمار عن المنطقة الرابعة الجزائر ،العربي بن مهيدي عن المنطقة الخامسة وقد ترأس المؤتمر، عبان رمضان عن جبهة التحرير الوطني (مدينة الجزائر) والذي كان مقررا ومحررا للوقائع [7] .

([1]) **حوض الصومام** هو منطقة تمتد من بجاية في الشمال الشرقي منها مشدالة في الجنوب الغربي وهي ذات كثافة سكانية عالية تضم في ضفتيها الشرقية والغربية مدن بجاية أميزور ، لقصر وغيرها وقد استولى عليها المعمرون باكرا لموقعها الممتاز للمزيد أنظر : عبد العزيز وعلي ، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة ، تقديم عبد الحفيظ أمقران الحسني ، دار الجزائر ، الجزائر ، 2011 ، ص 347 ، 348 .

([2])عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص192.

([3]) عبد العزيز وعلي ، المرجع السابق ، ص11.

([4]) يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص75.

([5]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص338.

([6]) زهير احدادان ، المرجع السابق ، ص29.

([7]) مبروك بلحسن ، المرجع السابق ، ص53.

في حين بقي الوفد الخارجي ينتظر في سان ريمو بإيطاليا وثم طرابلس إشارة من اجل حضور المؤتمر خاصة وان حضور هؤلاء يستلزم حيطة كبيرة الأمر الذي حتم على أعضاء الوفد لتريث والانتظار حتى يتوفر الأمن [1] .

كما لم تتمكن كل المناطق من الحضور إلى مؤتمر الصومام من بينها القاعدة الشرقية التي كانت ممثلة عبر المنطقة الثانية، كما بقيت المنطقة الأولى بدون ممثل وذلك لوفاة قائدها مصطفى بن بولعيد [2] ، بالرغم من انه أرسل وفد يمثل المنطقة لكن ما إن وصلوا إلى مقر المؤتمر حتى وجدوا أن أشغاله قد انتهت وانقضى كل شيء [3] .

ولقد تم في هذا الاجتماع طرح العديد من القضايا أهمها:

1-شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع.

2-تقديم تقرير نظامي عسكري ومالي وسياسي عن الثورة [4] .

3-توحيد إداري متمثل في مجلس الشعب إضافة إلى العتاد ونظام العمل والعلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير (العلاقة بين الداخل والخارج) [5] .

4-توحيد النظام العسكري وفق تقسيمات محكمة للجيش والمساحة الجغرافية للبلاد [6] .

إضافة إلى مواضيع مختلفة على الاوراس والقبائل وما عداها [7] .

وبعد طرح هذه القضية توجه كل مسؤول على إعطاء تقرير مفصل عن المنطقة الثورية التابعة له ، شملت مواضيع عن السلاح والأموال.

حيث قرأ زيغود يوسف تقريره على المنطقة الثانية جاء فيه عدد المجاهدين الذي قدر ب1669 مجاهد و5000 مسبل أما بالنسبة للأموال فقدر ب13 بندقية رشاش، 9325 بندقية حربية صيد اي 4088 قطعة متنوعة من السلاح [8] .

---

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص134 .
(2) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 102 .
(3) مسعود فلوسي ، المرجع السابق ، ص59.
(4) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص135.
(5) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية ، ج3 ،المجلد 3 ،عالم المعرفة ،الجزائر ،2010 ،ص 335 ، 336.
(6) أمال الشلي ، المرجع السابق ، 396.
(7) محمد لحسن أزغيدي ن المرجع السابق ، ص136 .
(8) الطاهر الجبلي ، المرجع السابق ، ص212 ،213.

أما المنطقة الثالثة فقد قدم كريم بالقاسم [1] تقريرا شفويا جاء فيه يوجد 450 مجاهد في الفاتح من نوفمبر أما في الوقت الحاضر أي عام 1956 فيوجد :

-المناضلون داخل الجبهة عددهم 87044.

-المسبلون عددهم 7470.

-المجاهدون عددهم 3100 [2] .

كما قدم اوعمران تقريرا عن وضع المنطقة الرابعة ، تضمن كمية الأسلحة المتمثلة في 5 بنادق ورشاشة و200 بندقية آلية و300 مسدس و1500 بندقية صيد 80 رشاشة [3] .

في حين شرع محمد العربي بن مهيدي في عرض تقرير شفوي على المنطقة لخامسة وهران بتقسيم عدد المجاهدين الذين وصلوا إلى 500 مجاهد عام 1955 و500 مسبل أما السلاح فتمثل في 50 بندقية ورشاشة ، 165 رشاشة ،1400 بندقية حربية ، 100 مسدس و1000 بندقية صيد [4] ، ثم واصل عمر اوعمران حديثه متجها إلى المنطقة السادسة التي تكونت حديثا حيث قدم تقرير شفوي عن هذه المنطقة المتمثل في :

يوجد 300 مجاهد ، أما فيما يخص السلاح يتمثل في 100 بندقية حربية ، بندقية رشاشة واحدة، 10 رشاشات و 100 بندقية صيد [5] .

وبهذه التقارير تمكن القادة ومسؤولي المناطق الثورية ونوابهم في عقد اجتماع درست فيه مختلف التطورات والبطولات التي قام بها الثوار خلال عامين من الثورة وتقييمها ومن ثمة خلق أرضية جديدة لمستقبل الجزائر،كما استطاعوا تقييم اثنين وعشرين شهرا من هذه البطولات ومناقشتها في جدول الأعمال [6] . وبذلك تمكنوا من تشريع ميثاق سياسي عرف بوثيقة الصومام حددت فيه وسائل و أهداف الثورة [7] .

(1) **كريم بالقاسم** من مواليد 14 سبتمبر 1922 بذراع الميزان بمنطقة القبائل من أصول ريفية برجوازية ومن قدماء المنظمة الخاصة ،لعب دور كبير في القضاء على الأزمة البربرية ،انظم إلى لجنة الخمسة التي انبثقت عن لقاء مجموعة 22 وأصبح من التاريخيين بقيادة المنطقة الثورية الثالثة القبائل الكبرى ، كما لعب دور كبير في مؤتمر الصومام ، للمزيد أنظر: رابح لونيسي ،الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، د،ط ، دار المغرب ، الجزائر ، 2000 ، ص25.

(2) أحمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،ج3، المصدر السابق ، ص336 ، 337.

(3) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص341 ،342 .

(4) أحمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،ج3، المصدر السابق ، ص339..

(5) المصدر نفسه ، ص339 ، 340.

(6) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص135 .

(7)عبد العزيز وعلي ، المرجع السابق ، ص348 .



المبحث الثاني : القرارات المتمخضة عن المؤتمر.

لقد حاول مؤتمر الصومام النظر في حل القضايا المطروحة عليه ودراستها ومناقشتها من اجل الخروج بجملة من القرارات المصادق عليها من طرف المشاركين في المؤتمر والتي كانت في يوم 20 أوت 1956 وقد تناولت هذه القرارات مختلف الجوانب السياسية والتنظيمية والعسكرية إذ تضمنت ما يلي :

1- التنظيم الإقليمي

تضمن هذا المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية والاحتفاظ بترقيم الولايات وتحويل التسميات إذ أصبحت المنطقة ولاية وقسمت الولاية إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى أقسام وكل هذا يقتضي نوع من التوازن الذي استخلص حل المشاركون في مؤتمر الصومام إذ تم تعديل هذه الحدود على الشكل التالي [1] :

-**المنطقة الأولى:** الاوراس والنمامشة يحدها شمالا سدراتة ،القرزي،سطيف ومن الجنوب الصحراء ومن الغرب برج بوعريرج ،المسيلة ،بوسعادة وأولاد جلال من الشرق الحدود التونسية [2] .

- **المنطقة الثانية :** الشمال القسنطيني (السمندو) يحدها شمالا القالة وسوق اهراس وجنوب سطيف وطريق الجزائر-قسنطينة الى القرزي-حدود تونس مارة بمقاوس ، غرب سطيف خراطة وسوق الاثنين ، شرقا الحدود التونسية [3] .

- **المنطقة الثالثة :** القبائل يحدها شمالا سوق الاثنين وكوربي ومارين ، جنوبا سطيف ،برج بوعريريج ،المسيلة ،بوسعادة ، أما غربا كوربي مارين ، تنية بن عيشة باليستر،البويرة ،عين بسام،سور الغزلان ، سيدي عيسى ، بوسعادة ، شرق سطيف ، خراطة وسوق الاثنين [4] .

- **المنطقة الرابعة :** الجزائر وما حولها يحدها شمالا كوربي مارين ، تنس جنوبا البويرة ، عيسى بسام ، بير غبالو، قصر البخاري ، تيار تاما غربا حدود عمالة وهران ، شرقا كوربي مارين – تنية ، بن عيشة باليسترو، عين بسام [5] .

([1]) عامر رخيلة ،التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د،س ، ص75 .

([2]) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ص 340 .

([3]) المصدر نفسه ، ص340.

([4]) محمد بالعباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ، الجزائر ، 2009 ، ص163.

([5]) المرجع نفسه ، ص163.



المنطقة الخامسة : عمالة وهران ، حدودها عمالة وهران [1] .

المنطقة السادسة: جنوب عمالة الجزائر ، حدودها من الشمال بيردو وبوقاري ،بورقيبة،بئر غبالو،عين بسام [2] .

أما بالنسبة لمدينة الجزائر العاصمة فهي ليست تابعة للولاية الرابعة باعتبارها منطقة مستقلة تحت نظام خاص بها فهي تنفرد دون غيرها بخصائص متميزة لذلك اعتبرت مقرا لجبهة التحرير الوطني [3] .

وفيما يخص مركز القيادة فقد قرر مؤتمر الصومام إخضاعها لمبدأ الإدارة الجامعية أو القيادة الجماعية والتي تستوجب على كل الهيئات والهياكل التابعة لجبهة التحرير الوطني أن تحترم وتعمل على تطبيق هذا القانون .حيث تتألف من القائد الذي يمتاز بصفتان أحداهما عسكرية والأخرى سياسية إذ يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ،كما لديه ثلاثة مساعدين من الضباط يشرفون ويعتنون بالفروع التالية:السياسية والعسكرية إضافة إلى المخابرات والاستعلامات والاتصال ،كما توجد مراكز قيادة الولاية والمنطقة والناحية والقسم [4] .

2- <u>التنظيم العسكري:</u>

تناول التوحيد العسكري الذي تضمن هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته إضافة إلى النظر في المرتبات والمنح الخاصة بكل تشكيلاته .

فيما يخص التوحيد العسكري فقد تم فيه تقسيم جيش التحرير الوطني على النحو التالي :

الفوج : ويتكون من إحدى عشرة جنديا من بينهم عريف وجنديان اثنان أولان .

نصف فوج : يتكون من خمسة جنود من بينهم جندي أول.

الفرقة : وتضم خمسة وثلاثين جنديا أي من ثلاثة أفواج وقائد الفرقة ونائبه [5] .

الكتيبة : ويحتوي على مائة وعشرة جنود أي من ثلاث فرق وخمس إطارات.

([1]) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962) ، ج3، دار الغرب ، الجزائر ، 2010 ، ص35.
([2]) المرجع نفسه ، ص35.
([3]) عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962 ، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013 ، ص214.
([4]) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ، ص341 ، 342.
([5]) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين ... ، المرجع السابق ، ص37.

الفيلق : ويضم هو لآخر ثلاثمائة وخمسين جنديا أي من ثلاث كتائب وعشرين إطارا [1] .

كما اقر مؤتمر الصومام الرتب العسكرية مع تحديد رواتبهم ووضع علامات كل منهم وهي كالآتي :

-الجندي soldat: وليس له شارة أما راتبه الشهري فيقدر بحوالي 1000 فرنك.

-الجندي الأول cabaral: وتتميز شارته بعلامة للحمراء معكوسة وتوضع على الذراع اليمنى ويقدر راتبه بحوالي 1200 فرنك.

العريف sergent: وتميز علامتان حمراوان معكوستان من نوع v ويقدر راتبه بحوالي 1500 فرنك [2] .

-العريف الأول sergent chef: وله ثلاث علامات من نوع v معكوسة ويقدر راتبه الشهري 1800 فرنك.

-المساعد Adjudant: وله علامة v وتحتها خط ابيض ويقدر راتبه الشهري 2000 فرنك.

-الملازم aspirant: وله نجمة بيضاء ويقدر راتبه الشهري 2500 فرنك [3] .

-الملازم الثاني sous lieutenant: وله نجمة حمراء ويقدر راتبه الشهري 300 فرنك [4] .

-الضابط الأول lieutenant: وله نجمة حمراء وبيضاء ويقدر راتبه الشهري 3500 فرنك.

-الضابط الثاني capitaine: وله نجمتان حمراوان ويقدر راتبه الشهري 4000 فرنك [5] .

- صاغ الأول commandant: وعلامته نجمتان حمراوان وواحدة بيضاء يقدر راتبه الشهري 4500 فرنك.

- صاغ الثاني colonel: وعلامته ثلاثة نجوم حمراء ويقدر راتبه الشهري 5000 فرنك [6] .

---

(1) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 105.
(2 عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962 ، د،ط،دار الكتاب العربي ،الجزائر، 2010 ، ص56.
(3) محمد بالعباس ، المرجع السابق ، ص164 .
(4) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين .... ، المرجع السابق ، ص38.
(5) المرجع نفسه ، ص40 .
(6) عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق، ص56 ، 57.

كما حددت الرتب العسكرية لقادة الولايات والمناطق والنواحي و الأقسام على النحو التالي:

-قائد الولاية : يتمتع برتبة "صاغ ثاني " ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول [1] .

- قائد المنطقة : يكون برتبة "ضابط ثاني " ونوابه الثلاثة برتبة صاغ أول.

-قائد الناحية : يتمتع برتبة "ملازم ثاني " ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.

-قائد القسم : يتمتع برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة العريف الأول [2] .

وقد شملت كذلك قرارات المؤتمر المرتبات والمنح العائلية إذ منح لكل مجاهد راتبا يتراوح مابين 1000 فرنك و5000 فرنك مع الاهتمام بمصاريف العائلة والإنفاق عليها شرط أن لا تمس الأموال الخاصة بالثورة [3] .

وفيما يخص المسبلون فلهم نفس منح المجاهدون إذا عملوا ثلاثين يوم، ونصف المنحة إذا عملوا خمسة عشرة يوم وإذا عملوا أسبوع في الشهر فلهم ربع المنحة ، أما الأسرى وعائلات الشهداء فلهم الإعلانات التي تعطى المجاهدين .كما حدد مؤتمر الصومام تشكيلة جيش التحرير انقسم إلى ثلاث أقسام وهم كالأتي:

1-المجاهدون : وهم جنود يرتدون اللباس العسكري مهمتهم الهجوم والالتحام بالقوات الاستعمارية وفق خطط حربية.

2-مجاهدون لا يرتدون اللباس العسكري وهم صفتين [4] :

*-المسبلون: هم فئة احتياطية للجيش تقوم بتزويده بحل الأخبار مع تكلفهم بالجرحى والذخيرة إضافة إلى أنهم يسعون إلى كشف المعلومات الخاصة وتحركات العدو واتجاهاته ليتمكن الجيش من التنقل داخل القرى والمدن.

- الفدائيون: هم عادة ما يكون متواجدون في القرى والمدن والعواصم وتكمن مهمتهم في الهجومات على مكاتب الشرطة والدرك وغيرها أي أنهم يحققون أهدافهم في الأماكن التي تفاجئ العدو [5] .

---

(1) محمد منغور ، المرجع السابق ، ص 69.

(2) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ، ص 344.

(3) المصدر نفسه ، ص344 ، 355.

(4) علي خلاص ، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني الولاية الثانية ، منشورات الحضارة ، الجزائر ،2005 ، ص 134.

(5) عامر رخيلة ، التطور السياسي والتنظيمي...، المرجع السابق ، ص 75.

3- التنظيم السياسي والإداري:

لقد اقر مؤتمر الصومام مجموعة من المبادئ والأسس التي من شأنها مواجهة السلطات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تنظيم النشاط السياسي والإداري وهيكلته عن طريق تشكيل وحدات ومؤسسات قيادية للثورة التحريرية وهي :

- **المجلس الوطني للثورة التحريرية :**

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام إذ يعتبر أعلى سلطة في التنظيم السياسي والإداري للثورة ويعد بمثابة البرلماني الجزائري [1] .

ومن جهة أخرى فهو يمثل الهيئة التشريعية العليا للثورة فهو الساعي إلى رسم معالمها وتحديدا إستراتيجيتها لذلك تعتبر رمز السيادة الوطنية [2] .

ومن بين مهام المجلس الوطني للثورة انه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية الساعية بدورها إلى تنفيذ خطتها العسكرية والسياسية فيما بين الأعضاء كما أن له صلاحية اتخاذ ذات التوجيهات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كما انه كلف بالقضايا الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني ووضع برنامج لعملها ومراقبة أجهزتها [3] .

ويتكون هذا المجلس من أربعة وثلاثين عضو سبعة عشرة عضوا منهم دائمون والآخرين إضافيين [4] ، وقد تم الاتفاق من طرف الجميع على تحديد أسمائهم والتأكيد على أن صلاحيات هذا المجلس تكتمل في تحديد السياسة العامة للثورة مع التزام جميع استراتيجيات وقراراته كالمفاوض مثلا [5] .

وله أيضا أولوية الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد تخص مستقبل البلاد كإجراء مفاوضات مع العدو والنظر في قضايا الحرب والسلم [6] .

([1]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص206 .

([2]) محمد العربي الزبير وآخرون ، المرجع السابق ، ص54.

([3]) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان،الجزائر،2004 ، ص72 .

([4]) مبروك بلحسن ، المرجع السابق ، ص54.

([5]) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص31 .

([6]) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، المصدر السابق ، 72 .

- **لجنة التنسيق والتنفيذ :**

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد تشكلت خلال مؤتمر الصومام خمسة إلى أربعة عشر عضوا وهم كالأتي :

1- رمضان عبان : مكلف بالشؤون السياسية والمالية.
2- العربي بن مهيدي : مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر .
3- كريم بالقاسم : مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد الولاية الثانية.
4- بن خدة بن يوسف : مكلف بالاتصال باتحادات الطلبة والعمال وبإدارة شؤون مدينة الجزائر.
5- سعد دحلب : مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية [1] .

وتعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ الهيئة التنفيذية للثورة التحريرية إذ وصفت بأنها المجلس الحربي الحقيقي لثورة [2] وقد اتخذت مدينة الجزائر مقرا لها وأصبحت تحت لواء سلطتها [3] .

ومن بين المهام التي اقرها مؤتمر الصومام للجنة هي :

- السهر على مصالح الشعب والثورة.
- مراقبة النشاطات السياسية والعسكرية الداخلية منها والخارجية بهدف تحقيق الانسجام والاتفاق بين القادة العسكريين من اجل تحقيق عمليات عسكرية متوازنة [4] .
- الإشراف على جميع فروع الثورة بما في ذلك إصدار التعليمات والأوامر الخاصة بتوزيع وحدات جيش التحرير على كامل التراب الوطني قصد تسيير وتنظيم العمليات العسكرية وعلى الجميع تطبيق قرارات اللجنة والإخضاع لها [5] .

ومن اجل سير مهام لجنة التنسيق والتنفيذ على أكمل وجه استوجب على مؤتمر الصومام إنشاء مجموعة من اللجان تقتضي مهمتهم على تطبيق قرارات المؤتمر ، والنظر في قضايا الثورة والشعب وكل هذا تحت إشراف اللجنة وهم كالأتي :

---

(1) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 309 .
(2) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 355 .
(3) عامر رخيلة ، التطور السياسي والتنظيمي.. ،المرجع السابق ، ص 70 .
(4)أحسن بومالي ، المرجع السابق ، 356 .
(5) عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ، ص71.

- لجنة الدعاية والإخبار .
- اللجنة الاقتصادية .
- اللجنة النقابية .
- اللجنة السياسية [1] .

وقد أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ فعالية كبيرة لثورة التحرير وقيادتها وذلك من خلال تنظيمها وتسييرها ومراقبة أجهزتها وهي التي ستتحول فيما بعد إلى جهاز حكومي [2] .

- **المحافظون السياسيون :**

اقر مؤتمر الصومام وضع وظيفة جديدة تحت إشراف ما عرف بالمحافظون السياسيون وتمثلت مهامهم فيما يلي :

1- تسيير شؤون الثورة سواء منها السياسية أو العسكرية لزرع القوى الفرنسية [3] .
2- اقاض الشعب الجزائري وتنظيمه وتثقيفه وكذلك حثه على استرجاع السيادة الوطنية.
3- القيام بالدعاية والأخبار والتوجيه [4] .
4- العناية بالأقلية الأوروبية ومساجين الحرب.
5- إعطاء الرأي في البرامج والنشاطات الخاصة لجبهة وجيش التحرير الوطني [5] .

- **المجالس الشعبية :**

وقد تكونت هذه المجالس من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المواطنين ومن بين مهامهم الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والاقتصادية والشرطة كما تعتبر هذه المجالس السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني [6] .

ولم تكتفي هذه المجالس بالمهام التي اقرها مؤتمر الصومام فحسب بل تعدته إلى مهام أخرى وهي كالأتي :

([1]) عامر رخيلة ، التطور السياسي والتنظيمي ...،المرجع السابق ، ص70.
([2]) سيد علي أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص16 .
([3]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص50 .
([4]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 355.
([5]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص348 .
([6]) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين ... ، المرجع السابق ، ص 48 .

1- تسيير شؤون الدواوير والقرى والمدن من حيث جمع التبرعات والزكاة وغيرها [1] .
2- الأشراف على عمليات صرف المنح الخاصة بعائلات الشهداء والمجاهدين.
3- العمل على دعم جيش التحرير الوطني عن طريق توفير المأوى والمأكل مع محاولة جمع الإخبار والمعلومات الخاصة بالجانب العسكري وإيصالها لهم [2] .
4- النظر في القضايا والخصومات التي تنشب بين المواطنين ومحاولة إصلاحها مع الحث على التعاون والتنظيم أيام الحرث والحصاد [3] .

ومن بين القرارات الهامة أيضا التي تمخضت عن مؤتمر الصومام ما يلي:

- توثيق العلاقة بين الداخل والخارج مع إعطاء أولوية الداخل على الخارج.
- تحديد العلاقة بين جيش التحرير وجبهة التحرير مع تأكيد أولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية باعتبار أن هدف الثورة هو هدف سياسي وان العمل العسكري هو وسيلة لفرض الإرادة السياسية [4] .
- تدويل القضية الجزائرية وطرحها في المحافل الدولية من اجل تحقيق اكتساب التأييد الدولي والحصول على دعم فعال ومتميز للعمل الدبلوماسي الخاص بجبهة التحرير الوطني [5] .
- الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدة شعبها وترابها من اجل القضاء على المقولة الكاذبة بان "الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا" [6] .
- تنظيم و تأطير الثورة الجزائرية من خلال البرنامج الإداري والعسكري مع إقامة إدارة مهيكلة ومنظمة تسعى إلى وضع قوانين تسير الجيش الوطني على أكمل وجه [7] .

كما وضع برنامج لمشكل المفاوضات مع تحديد شروط لهذا المشكل وهي كالأتي :

([1]) محمد الشريف عباس ، من وحي نوفمبر ، مداخلات وخطب ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، دار الفجر ، الجزائر ، 2005 ، ص26 .
([2]) الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962 (دراسة والسياسات والممارسات) ، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص441 ،442 .
([3]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص349 .
([4]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص139.
([5]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص50.
([6]) بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، المصدر السابق ، ص73.
([7]) محمد أمين بلغيث ، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق صور نادرة نشرت لأول مرة) ، دار البلاغ ، الجزائر ، 2011 ، ص 166.

- ✓ الاعتراف بان الشعب الجزائري واحد لا يتجزأ [1] .
- ✓ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.
- ✓ الإفراج على جميع المعتقلين الجزائريين [2] .
- ✓ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كونها السلطة والهيئة الممتثلة لشعب والناظرة في جل القضايا المتعلقة بالتفاوض [3] .

وبمجرد إيقاف القتال تكون جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الذي يمثل الشعب الجزائري مع إجراء المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام وفق النقاط التالية :

1- حدود التراب الجزائري.
2- الأقلية الفرنسية أي لا تقبل الجنسية المزدوجة [4] .
3- تحويل الشؤون الإدارية.
4- الأملاك الفرنسية التابعة للدولة الفرنسية وللمواطنين الفرنسيين [5] .

كما اقر المؤتمر مبدأ القيادة الجماعية ومنع النفوذ الشخصي ، إضافة إلى تحريض الشعب لالتفافه حول الثورة والجبهة من اجل اكتساب التلاحم بين الجيش والشعب [6] .

أما بالنسبة للمحاكم فقد تقرر خلال مؤتمر الصومام محاكمة العسكريين والمدنيين معا مع إمكانية اختيار المتهم ومن يدافع عنه [7]

ظهور أيضا بما يعرف بالحرب النفسية (حرب العصابات) وتتمثل في توثيق العلاقات بين الشعب مع العناية بالأقلية الأوروبية ومساجين الحرب ، كما أعطيت للكوميسارات السياسيون تنظيم وتثقيف الشعب وإعطاء آرائهم في مختلف الأعمال الخاصة بالجيش مع اهتمامهم بالدعاية والإخبار والتوجيه [8] .

([1]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص143 .
([2]) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص 32.
([3]) بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، المصدر السابق ، ص 74 .
([4]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 31 .
([5]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 143 .
([6]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 31 .
([7]) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ، ص360.
([8]) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين ....، المرجع السابق ، ص 43 ،44.

المبحث الثالث : ردود الأفعال الأولية حول قرارات المؤتمر .

المطلب 1: ردود داخلية.

اختلفت الردود الأولية في الداخل على قرارات مؤتمر الصومام بين ردود الساسة المحليين بالقبول والتشجيع وبين رفض المسؤولين الجزائريين في الخارج الذي اعتبروه نوعا من الخيانة التي ستؤثر على مسيرة الثورة [1] .

أ- ردود فعل القادة بالداخل .

فيما يخص الولاية الأولى فقد عقد أعضاءها اجتماعا بعد مؤتمر الصومام ترأسه علي مهساس درس فيه الحاضرون الوضعية السياسية والعسكرية للولاية ، حيث ظهر في هذا الاجتماع موقف الولاية الأولى وسوق اهراس التي تغيبت عن هذا المؤتمر برفضه جملة وتفصيلا [2] ولعل أهم موقف صارم أخذته ولاية سوق اهراس التي تعتبر معبرا للسلاح هي حجب هذا الأخير عن الولايات الداخلية بهدف إرغامها على التراجع على قرارات المؤتمر [3] .

وتمثلت نتائج هذا الاجتماع في :

1- تقدم الولايتان مطالبهما إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بهدف الدعوة الى تجديد المؤتمر .

يوجه علي مهساس تقرير مفصل إلى احمد بن بلة عن قرارات هذا الاجتماع والى لجنة التنسيق والتنفيذ للمطالبة بترشيح ممثلين داخل اللجنة وفي المجلس الوطني [4] .

أما المنطقة الثانية فبعد استشهاد قائدها زيغود يوسف الذي كان متجها إلى المنطقة الأولى من اجل تبليغ قرارات المؤتمر ، فقد تبنت اغلبية محتويات هذا المؤتمر خاصة التنظيمية منها والإدارية ولكن بالرغم من ذلك إلا أن مسؤولي الولاية رفضوا فكرة تعليق الرتب في المنطقة الثانية [5].

---

(1) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 81 .

(2) محمد زروال ، اللمامشة في الثورة " دراسة ويليها قصة المشتاق فمائة وخمسين رفات شهيد في مدينة الشريعة ، د،ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 365 .

(3) فتحي الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي،القاهرة،1990 ، ص 248 .

(4) محمد زروال ، اللمامشة في الثورة، المرجع السابق ، ص 366 .

(5) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 109 .



كما تحفظت في خصوص قرار أولوية السياسي على العسكري ، مبررة ذلك بأنه لا فرق بين هاذين المفهومين في الثورة الجزائرية ذلك ان كل المجاهدين تخرجوا من مدرسة واحدة هي مدرسة النضال الثوري [1]

وبالنسبة للولاية الخامسة فقد تحفظت هي الأخرى بهذه القرارات [2] .

أما منطقة الجنوب أي الولاية التي كانت حديثة النشأة آنذاك فقد اعتذر قائدها علي ملاح عن عدم الحضور مقدما تقريرا لذلك عن الاضطرابات التي كانت تعيشها المنطقة والتي لم تعرف الاستقرار إلا بعد 1956 أي بعد المؤتمر ، وهو ما يفسر ان غيابها لم يكن نتيجة لموقف سياسي إنما نتيجة ظروف [3] .

أ- ردود الوفد الخارجي

من النتائج السلبية لمؤتمر الصومام انه أولد خلاف بين الداخل والخارج وظهر بما يعرف بالتسابق على السلطة وأعادت الانقسامات والاختلافات ما قبل الثورة.

فيما يخص الوفد الخارجي فقد وجه انتقادات عديدة لقرارات مؤتمر الصومام تمثلت في ردة فعل احمد بن بلة الذي طلب من القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني تأجيل نشر هذه القرارات إلى غاية حصول مواجهة بين الجميع مبررا موقفه هذا بان العديد من الولايات من بينها سوق اهراس لم تكن حاضرة في هذا الاجتماع ، واستمر موقفه هذا حتى بعد اختطافه في 23 أكتوبر 1956 ما يعرف باختطاف الطائرة [4] (الزعماء الخمسة) [5] .

كما عمل الوفد الخارجي على الاتصال بعناصر الناحية بسوق اهراس من المنطقة الأولى من اجل التحريض والتشجيع لرفض هذا المؤتمر حيث صرح الوردي قتال قائلا "بعد إعلان نتائج مؤتمر الصومام أرسل احمد بن بلة مبعوث إلى المنطقة الأولى يشرح فيه قرارات مؤتمر الصومام شرحا مخالفا لأهداف المؤتمر كما أوصى المجاهدين برفض هذه القرارات جملة وتفصيل [6] .

---

(1) محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائري ، المرجع السابق ، ص 263.
(2) المرجع نفسه ، ص 364 .
(3) الهاشمي جيار ، المرجع السابق ، ص 93 .
(4) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 104 .
(5) **الزعماء الخمسة** وهم أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، محمد بوضياف، محمد خيضر ، رابح بيطاط .
(6) مبروك بلحسن ، المرجع السابق ، ص 55 .

كما يؤكد فتحي الديب في لقاءه مع بن بلة عقب نهاية المؤتمر أن علامات الإرهاق والتأثر الواضح من قرارات المؤتمر التي وصفها على حد قوله بأنها أخطار تهدد كيان الثورة واستمرارها [1] .

ومن بين القرارات التي أفاضت الكأس ما نص عليه دليل المحافظ المتمثل في عنصرين هامين هما:

1- أولوية الداخل على الخارج.
2- أولوية السياسي على العسكري [2] .

كما اعترض بن بلة من جهته على تواجد بعض الشخصيات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين والمركزيين إضافة إلى اعتراضه على مبدأ أولوية الداخل على الخارج وقد وافقه الرأي أعضاء آخرون عن الوفد الخارجي [3] .

ومن بين أيضا أسباب رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات انه لا يوجد أي ممثل من الوفد في لجنة التنسيق والتنفيذ كما تم تقليص الصلاحيات التي كان الوفد يخص بها نفسه [4] . وأعطاها للجماعة فرحات عباس وبذلك ابعد التاريخيين وأعضاء المنظمة الخاصة ،خاصة وانه تم الاتفاق على إيقاف القيادة العليا في أعضاء المنظمة [5] .

واعتبروا أيضا أن وثيقة الصومام لم تتضمن عبارة (دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية) معتبرين ذلك انحرافا من القادة الذي يجعل فيه دولة الجزائر دولة غير مبالية بمكانة الإسلام [6] .

ج- ردة فعل الشعب الجزائري

([1]) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص245 .
([2]) محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 262 .
([3]) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، المصدر السابق ، ص 76 .
([4]) محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 264 .
([5]) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص17.
([6]) الهاشمي جيار ، المرجع السابق ، ص 116 .

أما عن ردة فعل الشعب الجزائري عن هذه القرارات فكانت ايجابية ظهر ذلك من خلال خروج الشباب المثقف بعد إضرابه العام عن الدراسة في 28 جانفي 1957 وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني إضافة للدور الإعلامي من خلال نشر الوعي السياسي والاجتماعي [1] .

حيث يمكن إجمال موقف الجزائريين من نتائج المؤتمر أنها استقبلت ظاهريا بقبول المسؤوليين لكنها في حقيقة الأمر تسببت في ميلاد صراع داخلي على السلطة بين الطبقة العسكرية والسياسية خاصة وان هذه الأخيرة تعتبر نفسها أولى بإصدار قرارات المؤتمر التي تعبت عنها وأنها ذو خبرة أكثر [2] .

---

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 167 .

(2) محمد العربي الزبيري و ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 83 ، 84 .

المطلب الثاني : خارجية

أما موقف السلطات الفرنسية الاستعمارية على منهج مؤتمر الصومام التي بقيت تتعامل مع الثورة على أنها أمر داخلي يخص فرنسا وحدها من خلال غضبها على المنزل الذي عقد فيه المؤتمر حيث وجهت لهد حملة كان هدفها إزالة القاعدة المادية للمقر الذي تم فيه اتخاذ القرار التاريخي [1] .

كما عملت فرنسا على اللجوء إلى أساليب المكر والخداع من اجل إخماد الثورة وذلك عن طريق اختطاف الزعماء الخمسة على متن الطائرة التي كانت متجهة من المغرب الأقصى إلى تونس لعقد مؤتمر دعت إليه تونس وأقطار المغرب العربي الثلاثة وبهذا ظنت السلطات الاستعمارية أنها قضت على زعماء الثورة كما صرحت ، وبذلك تكون قد نجحت في إضعاف الثورة [2] .

لم تكتفي بهذا فحسب بل قامت بعزل المناطق حيث قامت بمحاصرة كل منطقة ومراقبتها ومنع أي اتصال بين الشعب والمجاهدين كما أقامت المحتشدات التي تحيطها الأسلاك الشائكة وبعدها ظهرت عمليات تمشيط وتربيع واسعة [3] .

ثم لجأت إلى وسائل أخرى من اجل ضرب الثورة في الخارج حيث شاركت في العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1958 التي كانت تهدف من وراءه إلى ضرب مصر ضرب قاضية من اجل الاحتفاظ على الجزائر [4] .

كما قامت بوضع برنامج تعسفي تمثل في الأسلاك الشائكة المكهربة أو ما يعرف بخطي شارل وموريس مزودين بجهاز إنذار الكتروني على طول الحدود الشرقية والغربية على عرض يفوت 150 متر مملوءان بالألغام الفردية التي بدأت أعماله في أواخر 1956 [5] .

وبعد فشل هذه المخططات عملت فرنسا على تعزيز قواتها العسكرية من خلال جلب قوات حربية من الحلف الأطلسي ، حيث خصصت لهذه العملية أموال طائلة إذ أصبحت تستهلك في اليوم الواحد قيمة الملايين من الفرنكات وهو ما أدى إلى حدوث اضطرابات في الاقتصاد الفرنسي[6]

([1]) بسام العسيلي ، مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، طلاس ، دمشق ، 1984 ، ص 227 ، 228 .
([2]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 160 ، 161 .
([3]) الجنيدي خليفة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 355 .
([4]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 161 .
([5]) منشورات وزارة المجاهدين ، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962 ، المركز الوطني للدراسات ، الجزائر ، 2001 ، ص 105 .
([6]) أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 320 .

حيث ارتفع عدد القوات المسلحة في الجزائر من 80.000 في جانفي 1955 إلى 400.000 في شهر ديسمبر 1956 [1] .

ولتعزيز مخططها الجهنمي المتمثل في الأسلاك الشائكة عملت على ضرب الحدود التونسية الجزائرية في منطقة ساقية سيدي يوسف في 28 فيفري 1958 وذلك نظرا لأهميتها البالغة حيث كانت مقرا لتقديم الإسعافات حيث دمرت السلطات الاستعمارية في هذه العملية سكان القرية وكل هذا من اجل قطع الروابط النضالية [2] .

كما أنشأت القوات الفرنسية المصالح الإدارية الخاصة (لصاص S.A.S) التي مفادها محاربة الثورة بوسائل إدارية ونفسية سيكولوجية بهدف كسب الشعب ثم لجأت إلى تكوين فرقة الحركية والقومية التي وسعها الجنرال دغول عام 1958 والذين ارتكبوا فيها أبشع الجرائم في حق الشعب الجزائري [3] .

وبعد فشل المخططات الاستعمارية بأساليبها الاضطهادية اتجه دغول إلى استخدام الأساليب الإغرائية أهمها مشروع قسنطينة [4] يوم 13 أكتوبر 1958 المتمثل في إقامة أحياء سكنية ومنح بعض الوظائف للجزائريين وذلك من اجل كسب الرأي العام العالمي [5] .

---

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، 356 .
(2) يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص 351 ، 352 .
(3) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين .... ، المرجع السابق ، ص 191 ، 192 .
(4) **مشروع قسنطينة** هو مشروع استعماري إغرائي أعلنها الجنرال ديغول في 4 أكتوبر 1958 بقسنطينة ، يتضمن بناء 200 ألف سكن لإيواء مليون شخص ، توزيع 250 ألف هكتار من أراضي الجزائريين وبناء المدارس وتوفير 400 ألف وظيفة جديدة ، وهو في الحقيقة مشروع استعماري هدفه إفشال الثورة وإبعاد وفصل الشعب عنها وعن جيش التحرير الوطني وإقناعه بضرورة الاندماج في فرنسا ، وخلق فئة بورجوازية تدافع عن فرنسا ، للمزيد أنظر : محمودي عادل ، المرجع السابق ، ص 18.
(5) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين .... ، المرجع السابق ، ص 176 .

الفصل الثاني :

المجلس الوطني للثورة ونشاطه (1956-1958)



الفصـل الثاني: المجلس الوطني للثورة ونشاطه (1956-1958)

المبحث الأول : أعضاء المجلس الوطني ومهامه

المطلب 1 : التعريف بالمجلس الوطني وأعضاءه .

المطلب 2 : مهام المجلس الوطني وصلاحياته.

المبحث الثاني: نشاط المجلس الوطني .

المطلب 1: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ.

المطلب 2: دورة المجلس الوطني بالقاهرة.



المبحث الأول : أعضاء المجلس الوطني ومهامه

يعد مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في مسار الثورة الجزائرية يظهر ذلك من خلال قراراته المصيرية ، حيث انبثق عنه مجلس أعلى سمي بالمجلس الوطني للثورة [1] الذي تعود فكرة إنشاءه إلى عبان رمضان الذي اقترح ضرورة وضع هيئتين لقيادة الثورة ، الأولى تشرع القوانين وهي المجلس الوطني والأخرى تعمل على تنفيذه [2] .

المطلب 1 : التعريف بالمجلس الوطني وأعضاءه .

أولا : تعريف المجلس الوطني للثورة

هو الهيئة التشريعية العليا للثورة التي يرسم معالمها ويحدد إستراتيجيتها ،حيث عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية [3] فهو بمثابة برلمان الشعب الجزائري أثناء الثورة التحريرية [4] .

الذي يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج هذا التنظيم الذي جسد روح التضامن العربي مع الثورة الجزائرية [5] ،مهمته القيام بتشريع القوانين ، يجتمع في دورة عادية كل سنة وفي دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ أو الأعضاء [6] .

انبثقت عنه لجنة التنسيق والتنفيذ وتعد هذه اللجنة بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ، حيث تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاءها [7] ، والمشكلة من :

1- عبان رمضان مكلف بالتنسيق بين الولايات (بين الداخل والخارج)
2- محمد العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن .
3- كريم بالقاسم مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية .

([1]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 54 .
([2]) عبد النور خيثر ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 159 .
([3]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص54 .
([4]) عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق، ص 48 .
([5]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 181 .
([6]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص54
([7]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 309 .

4- بن يوسف بن خدة [1] مكلف بالإعلام والاتصال وباتحادات الطلبة والعمال .
5- سعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية [2] .

لقد صادف إنشاء المجلس الوطني للثورة اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، وهو ما دعى أعضاء المجلس الوطني إلى إصدار بلاغ يدينون فيه عملية الاختطاف محملين فرنسا نتائج أفعالها [3] .

ثانيا : أعضاءه

تشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضوا ، 17 عضو دائمين و 17 عضو إضافيين ، مكونين بذلك مختلف التشكيلات المساهمة في العمل الثوري لتحرير الجزائر [4] ، حيث تتكون غالبية أعضاءه من مفجريها الذين فرضوا تواجدهم داخل المجلس [5] .

أ- الأعضاء الدائمين .

- مصطفى بن بولعيد (من قادة غرة الفاتح نوفمبر 1954).
- محمد العربي بن مهيدي (من قادة غرة الفاتح نوفمبر 1954)[6] .
- محمد بوضياف (من قادة غرة الفاتح نوفمبر 1954).
- كريم بالقاسم (من قادة غرة الفاتح نوفمبر 1954).
- رابح بيطاط (من قادة غرة الفاتح نوفمبر 1954).
- زيغود يوسف (قائد الولاية الثانية).
- حسين آيت أحمد [7] (الوفد الخارجي) [8] .

---

(1) **بن يوسف بن خدة** ولد ببرواقة عام 1920 ، واصل دراسته حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة ، عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 13 ماي 1955 ، عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزير للشؤون الاجتماعية ، وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961 ، للمزيد أنظر : محد حربي المرجع السابق ، ص 193 .
(2) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 397 .
(3) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 55 .
(4) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 395 .
(5) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 55
(6) **محمد العربي بن مهيدي** ولد سنة 1923 قرب عين مليلة ، التحق بحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة ، من لجنة الـ 22 ، استلم قيادة الولاية الخامسة (القطاع الوهراني) الذي نظمه تنظيما محكما ، عضو في المجلس الوطني للثورة ، للمزيد أنظر: محمد الشريف ولد الحسين ، المرجع السابق ، ص 10 .
(7) **حسين أيت أحمد** ولد حسين آيت أحمد في 26 أوت 1926 ، انضم عام 1942 إلى حزب الشعب ، نادى منذ عام 1946 باللجوء إلى الكفاح المسلح ، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة ، من الزعماء الخمسة المختطفين ، عضو في المجلس الوطني للثورة منذ 1966 وهو في المنفى ، للمزيد أنظر : محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 185 ، 186 .
(8) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 395 .

- عبان رمضان (المناضلين البارزين في حزب الشعب).
- فرحات عباس (زعيم حزب البيان)[1] .
- أحمد بن بلة (الوفد الخارجي).
- محمد خيضر (الوفد الخارجي).
- محمد الأمين دباغين (المناضلين البارزين في حزب الشعب) [2] .
- محمد يزيد (المركزيين في حزب الشعب).
- أحمد توفيق المدني (الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين) [3] .
- بن يوسف بن خدة (المركزيين في حزب الشعب).
- سعد دحلب (المركزيين في حزب الشعب) [4] .

ب- الأعضاء المساعدين .

- عمار العسكري .
- لخضر بن طوبال .
- محمد بن يحي .
- هواري بومدين .
- محمود الشريف .
- بن عودة [5] .

([1]) **فرحات عباس** ولد في 14 أكتوبر 1899 في بني عافر بلدية الطاهير حاليا ولاية جيجل ، بدأ حياته السياسية عندما كان طالبا ، تحصل على شهادة الصيدلة عام 1946 ، من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقا ، أسس حزب أحباب البيان والحرية ، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 ، ولجنة التنسيق والتنفيذ 1957 ، ترأس الحكومة المؤقتة الأولى في 19 سبتمبر 1958 إلى غاية 27 أوت 1961 ، للمزيد أنظر : محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 110 .

([2]) خالفه معمري ، عبان رمضان ، ترجمة زينب زخروف ، ط2 ، دار ثالة ، الجزائر ، 2008 ، ص 252 ، 253 .

([3]) **أحمد توفيق المدني** ولد في 1 نوفمبر 1899 ، بدأ نضاله السياسي مبكرا بتونس ، كان كاتبا لجمعية العلماء المسلمين ، ين عضواً في الوفد الخارجي لـ جبهة التحرير الوطني، وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم صار عضواً في الحكومة المؤقتة، حيث أسندت إليه حينئذ وزارة الشؤون الثقافية في تشكيلتها الأولى ، للمزيد أنظر : محمد الشريف ولد لحسن ، المرجع السابق ، ص 31 .

([4]) بسام العسيلي ، مصطفى طلاس، المرجع السابق ، ص 25 .

([5]) المرجع نفسه ، ص 25 .



- عبد الحفيظ بوصوف [1] .
- محمد السعيد .
- أحمد فرانسيس .
- إبراهيم مزهودي .
- علي ملاح .
- أحمد محساس [2] .
- محمد بجاوي .
- الطيب الثعالبي .
- عبد الحميد مهري .
- صالح الونشي .
- عبد المالك تمام . [3] .

المطلب 2 : مهام المجلس الوطني وصلاحياته.

يتمتع المجلس الوطني للثورة بالعديد من الصلاحيات التي يؤدي من خلالها مهامه السياسية والتشريعية والمتمثلة في مجموعة من المواد القانونية

المادة 14 : من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة على أن الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب منه لكافة الأعضاء وعند كل تصويت لا يقبل الاستكشاف مطلقا ، وبالنسبة لأعضاء المجلس الوطني والذي يمتنع عليهم الحضور يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم ، كما أن المجلس لا يستطيع أن يستغني من سلطاته كائنا ما كان الظرف وله أن يعدل المؤسسات القائمة بأكثرية الثلثين من أعضاءه [4] .

المادة 35 : لا يمكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتخلى عن صلاحياته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني [5] .

---

(1) **عبد لحفيظ بوصوف** ولد بمدينة ميلة سنة 1936 ، عضو في المنظمة السرية 1947 ، شارك في اجتماع الـ22 التاريخي تولى قيادة الولاية الخامسة محل بن مهيدي ، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 ، ثم عين وزير للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة ، للمزيد أنظر : حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص 309 .

(2) خالفه معمري، المرجع السابق ، ص252 .

(3) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 396 .

(4) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ،الجزائر ، 2010 ، ص 240 .

(5) المرجع نفسه، ص 240.

كما يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية له مكتب مكون من ثلاث أعضاء فيما بين دورته ، وهو المسؤول عن دعوة المجلس لعقد دوراته سواء كانت عادية أو استثنائية وذلك إما بطلب من ثلثي أعضاء المجلس أو بطلب من الحكومة المؤقتة.

حيث تخص المادة 21 لهذا المكتب والتي تنص على :

" يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه ، إذا طلبت إليه الحكومة ذلك ، ولكن رأيه غير ملزم للمجلس الوطني [1] "

كما يعتمد المجلس الوطني للثورية الجزائرية على العديد من الطبقات الاجتماعية والمتكونة من طلبة وعمال وتجار ونساء والتي كانت بمثابة الممون الرئيسي له في الثورة التحريرية والمتمثلة في مجموعة من الحركات :

- الحركة العمالية .
- حركة الشباب والطلبة .
- الحركة الفلاحية .
- حركة التجار والصناع.
- الحركة النسائية [2] .

يمكن للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية أن تستدعي المجلس الوطني للثورة إلى جلسة غير عادية [3] .

يمنح للحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضاءه الحاضرين أو الممثلين ، وله صلاحية مراقبتها حيث يرسم لها السياسة التي ينبغي أن تطلعه على ما قامت به من أعمال في كل دورة [4] .

([1]) محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005 ، ص 130 .
([2]) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص146 – 149 .
([3]) محمد تقية،الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال ، المرجع السابق ، ص 240 .
([4]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 307 .

المبحث الثاني : نشاط المجلس الوطني.

المطلب 1 : نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ

عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ،انتقلت الثورة الجزائرية من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام وبفضل التنظيم الجديد أصبح المجلس الوطني للثورة هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا، حيث سمحت إقامة لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني أن تجند أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات الثورية (1) .

بهذا اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة الموجه لجميع فروع الثورة الجزائرية (السياسي ، العسكري والدبلوماسي) ، حيث لعبت دورا كبيرا في مسار الثورة الجزائرية فهي اللجنة المنفذة لقرارات و أوامر المجلس الوطني للثورة .

فقد تضافرت جهود أعضاءها الخمسة (عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، محمد العربي بن مهيدي ، كريم بالقاسم وسعد دحلب) والتي توسعت فيما إلى 14 عشر عضوا (2) .

ومن نشاطات اللجنة أنها تقوم بدراسة منح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان التابعة لها (3) .

كما كان لكل عضو من اللجنة ، أو نائب له السلطة الكافية، لمراقبة كل نشاط المنظمات في الداخل والخارج، كما أن قادة الولايات يجب عليهم أن يقدموا قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر (4) .

وفي مطلع 1957 قامت لجنة لجنة التنسيق والتنفيذ بالقيام بنشاط ثوري جديد ، المتمثل في إضراب الثمانية أيام ابتداء من 28 جانفي 1957 (5) ، حيث وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ نداءها للشعب الجزائري في بيان أعدته إلى أبناء الأمة الجزائرية من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وطلبة وتلامذة ، رجالا ونساء و أطفالا، ووصف البيان هذا بالإضراب التاريخي وهو الخطوة الحاسمة في سبيل النصر العظيم (6)

---

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 397 ، 398 .
(2) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص192 .
(3) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين .... ، المرجع السابق ، ص25
(4) أحمد توفيق المدني، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 349.

(5) سعد دحلب ، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 ، ص105.
(6) خالفه معمري ، المرجع السابق ، ص 412



وتتمثل أهداف هذا الإضراب في :

- تحقيق القطيعة النهائية بين الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي .
- إدراج القضية الجزائرية وإيصالها إلى جمعية الأمم المتحدة للمصادقة والاعتراف بها [1].
- إشراك طبقات اجتماعية جديدة في الثورة النشطة بتحويل كراهيتهم للاستعمار التي لم تتجاوز مستوى الشعور إلى أعمال ملموسة عنيفة [2] .

ومن نتائج هذا الإضراب :

- تعزيز مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا .
- نسف خرافة الجزائر الفرنسية باطلاع الرأي العام الدولي على حقيقة النزاع .
- إبراز جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية رئيسية تمثل الشعب [3] .
- تعززت وحدة الشعب الجزائري في محنته وصموده للقمع الفرنسي [4] .
- وعلى المستوى العالمي فإن هيئة الأمم المتحدة قد ناقشت القضية الجزائرية في جمعيتها العامة في 15 فيفري 1957 أي 11 يوما بعد نهاية الإضراب ولكنها كانت متأثرة بالتغطية الإعلامية للإضراب وبنجاحه رغم موقف فرنسا السلبي ، فوافقت الجمعية على لائحة تعبر فيها عن(أملها في إيجاد حل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة بالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة) هذا ما يعني تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة وهو ما كان يرمي إليه الإضراب [5] .

وخلال مدة هذا الإضراب حاولت السلطات الفرنسية خنق صوت الشعب الجزائري ومنع وصوله إلى الرأي العام الدولي بالوضوح الكافي فقد مهدت له وواكبته بحملة قمع لم يسبق لها مثيل بعد أن حاولت دعايتها تقديمه في صورة تمرد شامل [6] .

ولقد أدى هذا العمل بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخروج إلى الخارج ، وذلك بعد فشل معركة الجزائر 1957 ،وردود الفعل العنيفة لسلطات الاستعمارية التي قامت بمحاصرة مقرها في الجزائر العاصمة [7] .

---

(1) رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص19 .
(2) خالفه معمري ، المرجع السابق ، ص412 .
(3) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص223 ، 224 .
(4) خالفه معمري ، المرجع السابق ، ص424 .
(5) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص 40 .
(6) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص224 .
(7) المرجع نفسه ، ص239.



وعن أسباب خروجهم يذكر أبو شيبة أيضا " من الأسباب الأساسية التي أدت بالأخوة للخروج من الجزائر والمعارك الكبرى التي وصلت إلى العاصمة وتطويق اللجنة فأصبح من المستحيل البقاء بالداخل ... وبعد استشهاد العربي بن مهيدي وبعض الأخوة أعضاء المجلس الثوري كزيغود يوسف و غيره كذلك عندما ألقت فرنسا القبض على بن بلة والجماعة سنة 1956 ..حصل فراغ سياسي خارج البلاد فاضطر الأخوة للذهاب إلى الخارج لتعويض الإخوة الذين ألقت عليهم فرنسا القبض ... [1] "

وبهذا حاولت لجنة التنسيق أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس) لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ حيث أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية تمثلت في الصراع بين كريم بالقاسم و عبان رمضان ولكن بفضل فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة [2] .

أما فيما يخص موقفها في الخارج فقد استغلت لجنة التنسيق والتنفيذ الاعتداء الوحشي الذي قامت به فرنسا في ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 ، حيث أصدرت بيانا عبرت فيه عن تضامنها مع الشعب التونسي منددة على هذا الاعتداء ومكذبة أن تكون تلك المنطقة قاعدة للجيش الفرنسي [3] .

([1]) الجنيدي خليفة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 378 .

([2]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص88 ، 89.

([3]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن .....، المرجع السابق ، ص 239.

المطلب 2: دورة المجلس الوطني بالقاهرة.

- **ظروف وأسباب ما قبل الدورة .**

لقد اجتمعت العديد من الظروف والأسباب التي أدت إلى عقد المجلس الوطني لدورته الأولى من بينها :

- اضطرار لجنة التنسيق والتنفيذ للخروج من الجزائر " سعد دحلب ، عبان رمضان إلى المغرب ومنه إلى تونس والتحاق كريم بالقاسم وبن يوسف بن خدة وذلك بسبب فشل معركة الجزائر 1957 والرد الفعل العنيف للسلطات الفرنسية والتي كانت من أهم أسبابها إضراب الثمانية أيام [1] .

- استعراض موقف الثورة منذ مؤتمر الصومام 1956 [2] .
- تقييم الكفاح الذي يخوض فيه الشعب الجزائري .
- الاختلافات التي تقسم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ .
- الأوضاع الداخلية للثورة والصراعات بين القادة [3] .
- توسيع الهيئات القيادية (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة à) [4] .
- الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسئولين المصريين لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات بين مصر والجزائر [5] .

فبعد اتصالات مكثفة تمت بين قادة الثورة وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ اتفقوا على عقد الاجتماع في القاهرة ، فلاشك أن خروج جميع القادة الرئيسيين للثورة الجزائرية واجتماعهم في القاهرة كان أمرا مهما لمسيرة الثورة الجزائرية [6] .

---

(1) عمر بوضربة ،النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة (سبتمبر 1958-جانفي1960) ، دار الحكمة ، الجزائر، 2010، ص22 .

(2) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 344.

(3) علي زغدود، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص32 .

(4) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص234 .

(5) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 344.

(6) المرجع نفسه ، ص 344.



- **انعقاد الدورة .**

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957 من استدعاء المجلس الوطني من أجل عقد اجتماع لدراسة أوضاع الثورة والذي عقد في القاهرة مابين 20 إلى 28 أوت برئاسة فرحات عباس ، و23 عضو من بينهم :

كريم بالقاسم ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب ، لخضر بن طوبال ، عبد لحفيظ بوصوف ، محمد لامين دباغين [1] ، توفيق المدني وغيرهم [2] .

كما هيمن القادة العسكريون على أشغاله ،حيث كلف عبان رمضان بالإعلام في لجنة التنسيق والتنفيذ كما تم التأكيد على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر و أيضا بروز القائدين العسكريين الجديدين هما : لخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية خلفا لشهيد زيغود يوسف وعبد لحفيظ بوصوف خلفا للعربي بن مهيدي قائد الولاية الخامسة [3] .

ولقد جرت دون الاجتماع على مستويين هما :

1- جلسات سرية : اقتصرت على كبار المسؤولين سياسيين وعسكريين وظهر خلالها عبان بمظهر الأقلية قياسا بأغلبية كريم وحلفائه .
2- جلسات عامة ختامية : ترأسها فرحات عباس استغرقت حوالي ثلاث ساعات ، استمع من خلالها أعضاء المجلس الوطني إلى خطط وتقارير كل من :

- ❖ عبان رمضان المنسق الفعلي للجنة التنسيق والتنفيذ
- ❖ محمد الأمين دباغين مسؤول الوفد الخارجي (منذ اختطاف الزعماء).
- ❖ محمد يزيد ممثل جبهة التحرير الوطني بنيويورك [4] .

([1]) **محمد الأمين دباغين** ولد سنة1917 بشرشال بالجزائر ، طالب في الطب ، أسهم في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين وشمال افريقيا ، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1939 انتخب نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي بين 1946 و 1951 اعتقلته السلطات الاستعمارية في 1955 ، عضو في المجلس الوطني للثورة ، عين وزير للشؤون الخارجية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية التي قدم استقالته منها في السنة الموالية ، للمزيد أنظر : محمد الشريف ولد حسن ، المرجع السابق ، ص29 .

([2]) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص47 .

([3]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص235 .

([4]) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص355 .



وترجع السرية التامة لهذا الاجتماع من أجل الحفاظ على أمنه وأمن المؤتمرين .

ومن الأعضاء الأولين الذين وصلوا إلى القاهرة هم :

- القائد عبان رمضان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ .
- كريم بالقاسم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ .
- لخضر بن طوبال قائد ولاية قسنطينة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ .
- بن يوسف بن خدة قائد ولاية الجزائر وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ .
- سعد دحلب قائد الصحراء وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ .
- عمر أوعمران [1] ممثلين جبهة التحرير الوطني بالخارج .
- عبد لحفيظ بوصوف قائد ولاية وهران [2] .

ثم التحق الأعضاء الآخرين أي 22 عضو من أصل 34 عضو ، وكان الغياب بالنسبة للمسجونين وللذين استشهدوا في ميدان الشرف أمثال مصطفى بن بولعيد الذي دون اسمه شرفيا فقط [3] .

وتمثلت دراسات هذه الدورة في :

- استعراض موقف الثورة العام منذ مؤتمر الصومام والمساعدات التي حصلت عليها .
- الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات المصرية الجزائرية [4]

. دراسة أيضا أوضاع الثورة الجزائرية وخططها المستقبلية إضافة إلى بحثهم عن الخلاف بين الداخل والخارج والتوصل لحل مناسب [5] .

- تحديد نوعية اللجان التي ستوكل اليها ادارة شؤون الثورة (داخليا وخارجيا).
- تحديد الشروط الواجب توفرها قبل الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا [6] .

---

(1) **أعمر أوعمران** ثوري جزائري وأحد المحركين للثورة خلال حرب التحرير ، ولد عام 1919 بذراع الميزان بالقبائل الكبرى ، رفض المشاركة في مجزرة 08 ماي 1945، عين نائب في حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، قاد أول العمليات خلال اندلاع الحرب التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 بمنطقة ذراع الميزان ، عضو ف يالمجلس الوطني للثورة ، وفي 1960 عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني بلبنان ثم بتركيا ، للمزيد أنظر: محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 190 .

(2) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 343 .

(3) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ،المرجع السابق، ص 99 ، 100 .

(4) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 344.

(5) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق ، ص346

(6) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 352 .

وعلى الرغم من أن الدعوة إلى عقد اجتماع 20-28 أوت 1957 جاءت بصورة عادية لأن القانون الداخلي الذي كان يحدد طريقة عمل المجلس الوطني للثورة كان ينص على انعقاده بصورة دورية بعد عام من آخر اجتماع له ، إلا أن انعقاد ذلك الاجتماع لم يخلو من المناورات السياسية التي هدفت إلى إقصاء عناصر من داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي أشرفت على قيادة الثورة في الفترة الممتدة من سبتمبر 1956 إلى أوت 1957 [1] .

وبهذا خرجت الدورة بمجموعة من القرارات وهي :

- توسيع المجلس الوطني لأعضائه وذلك من 34 إلى 54 وأضيف إليهم الأعضاء الخمسة (السجناء) أعضاء شرفيين [2] .
- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 عوضا م 5 وهم :

عبان رمضان ، كريم بالقاسم احتفظا بمركزهما وأدرجوا 7 أعضاء جدد :

- ➢ أربعة مسؤولين عسكريين : عبد لحفيظ بوصوف ،لخضر بن طوبال ، عمر أوعمران ، محمود الشريف [3] .
- ➢ ثلاثة مسؤولين سياسيين: عبد الحميد مهري ، محمد لأمين دباغين ، فرحات عباس [4] .

وعزل أثنين وهما : بن خدة وسعد دحلب [5] .

- المساواة بين جميع المشاركين في الثورة وبالتالي إلغاء قرار أولوية الداخل على الخارج الذي جاء في مؤتمر الصومام [6] ،وفي مقدمتهم الأربعة المختطفون الذين أبعدوا من القيادة التنفيذية للثورة في مؤتمر الصومام وهم : بن بلة ، بوضياف ، خيضر ، آيت أحمد [7] .

([1]) عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 172 .

([2]) Ben youcef ben khedda , l'Algérie a l'indépendance la crise de 1962, éditions , Algérie , 1997, p 132.

([3])علي كافي ، المصدر السابق ، ص 211 .

([4]) المصدر نفسه ، ص 211 .

([5]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص236 .

([6]) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 211 .

([7])) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص236 .

- كما منح للجنة التنسيق والتنفيذ موجب قرار يسمح لها بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة متى دعت الضرورة إلى ذلك [1] .
- إقرار مبدأ رفض الدخول في أية مفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر أولا [2] .
- الهدف من الثورة هو إنشاء جمهورية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية [3] .
- إقرار مبدأ حرية تنقل لجنة التنسيق والتنفيذ ما بين مصر وتونس ومراكش للإشراف على شؤون الثورة [4] .
- توسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج من أجل كسب المزيد من التضامن العالمي مع القضية الجزائرية، حيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتحديد 30 مارس ليكون يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا و آسيا [5]
- الإصرار على عروبة الشعب الجزائري [6] .
- تكثيف الاتصال بين سلطات البلدان من أجل العمل بجميع الوسائل وتحميس الشعب الجزائري في كل من تونس والمغرب حتى يستمروا في الضغط على السلطات المساندة للكفاح [7] .
- أن المسؤولين العسكريين وضعيتهم غير ثابتة وأن الثورة تخلصت لوحدها من معظم العوائق التي تواجهها [8] .

وبهذا حققت دورة القاهرة نتائج التي سطرها قادة الثورة والذين كانوا على اتفاق ، ولتأكيد على هذا الاتفاق قاموا بجملة إعلامية لتكذيب الإشاعات القائلة بوجود خلافات وانقسامات داخلية وما إلى ذلك من الأكاذيب [9] .

وفي الأخير اختتم الاجتماع بمصادقة الحاضرين على كافة القرارات ، كما تم إنهاء الخلافات التي ظهرت في القيادة (السياسيين و العسكريين) .

---

(1) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ، ص 491 .
(2) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص352 .
(3) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ...، المرجع السابق ، ص181 .
(4) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص352 .
(5) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 181 ، 182 .
(6) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص352 .
(7) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ،المرجع السابق، ص 108 – 112 .
(8) علي زغدود ، المرجع السابق ، ص 136 .
(9) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص 236 .

الفصل الثالث :

الحكومة المؤقتة ودورها في استقلال الجزائر



الفصل الثالث: الحكومة المؤقتة ودورها في استقلال الجزائر

المبحث الأول: نشأة الحكومة المؤقتة و أهم انجازاتها .

المطلب 1 : أهداف الحكومة ونشأتها .

المطلب 2 : أهم انجازاتها.

المبحث الثاني : الحكومة المؤقتة الثانية وصراعها مع هيئة الأركان .

المطلب 1 : نشأة هيئة الأركان .

المطلب 2 : صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان .

المبحث الثالث : الحكومة المؤقتة ومؤتمر طرابلس .



المبحث الأول: نشأة الحكومة المؤقتة و أهم انجازاتها .

المطلب 1 : أهداف الحكومة ونشأتها .

مرت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وإلى غاية سيادتها الوطنية بأحداث وتطورات كثيرة وهامة على مختلف المستويات والأصعدة والتي كان لها التأثير الواضح على مسيرة الثورة و استمرارها ، ولعل أهم التطورات التي شهدتها هذه الأخيرة هي إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة التي كانت لها عدة أهداف أنشئت من أجلها والتي شملت صعيدين (داخلي وخارجي) وهي :

على الصعيد الداخلي :

- القضاء على مشكل القيادة من أجل تحسين الظروف وزرع نوع من الاندماج والتوازن الذي لطالما افتقدته لجنة التنسيق والتنفيذ والتي أدركت في الأخير أن كل ما عرفته كان سببه مشكل قيادة [1] .
- الوقوف في وجه الحكومة الفرنسية المستبدة الهادفة إلى قهر الثورة الجزائرية وما تدعيه من تصريحات وادعاءات بأنه لا يوجد ممثل رسمي وحقيقي للجزائريين تتفاوض معه رسميا من أجل الوصول إلى حل للقضية الجزائرية [2] .
- اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تحقيق حكومة وطنية شرعية هدفها كسب الدعم على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي مع إمكانية بث روح التفاؤل لدى الشعب الجزائري [3] .
- إيجاد حل لمشكلة التسليح الذي يعتبر من أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خاصة بعد إقامة خطي شال وموريس [4] .

على الصعيد الخارجي :

- كان تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية كرد فعل علني في وجه الحكومة الفرنسية وإستراتيجيتها وسياستها الظالمة التي ألقت بها في وجه الشعب الجزائري والمتمثل في

([1]) عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص38 .
([2]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 413 .
([3]) عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص38 .
([4]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 102 .

سياسة الاندماج التام ومحاولتها إرغام الشعب على المشاركة في استفتاء 28 سبتمبر 1958 والذي يدور حواره حول الدستور الفرنسي الجديد [1] .

- محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على أساس الشروط التي أعلنتها الثورة [2] .
- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك ، المتسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي (الاتحاد السوفيتي) والمعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) ، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استغلالية القرار السياسي الجزائري [3] .

❖ نشأتها:

ترجع فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى عام 1956 من خلال الرسائل المتداولة بين قادة الثورة في الخارج والداخل ، ولكن نظرا للخلافات بين الطرفين من بينها أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري إضافة إلى حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي إلى تونس في 22 أكتوبر 1956 [4] .

ثم طرحت الفكرة بشكل جدي سنة 1937 في الجلسة الثانية للمجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 ، بقرار التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائري مؤقتة في وقت ما [5] .

ولعل السبب الرئيسي لإنشاء الحكومة المؤقتة هي تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل خاصة بعد تورط بعضهم في قضية استشهاد عبان رمضان [6] .

---

(1) أحمد منغور ، المرجع السابق ، ص 99 .

(2) محمد بالعباس ، المرجع السابق ، ص 212 .

(3) Mouhamed Harbi , les archives de la révoulition algérienne , ED jeune afrique , paris , 1975 , p189-193 .

(4) عبد الحميد زوزو ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، د،ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص25 .

(5) عمر بوضربة، المرجع السابق ، ص 42 ، 43 .

(6) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 430 .

وبهذا دعى مؤتمر طنجة في جانفي 1958 إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب ، حيث قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقارير مشجعة على إنشاء هذه الحكومة منها تقرير كريم بالقاسم في 5 ماي 1958 [1] .

كما أعلن فرحات عباس في اجتماع له بسويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958 بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري قيد الدراسة [2] ، وفي الاجتماع المعقود بتاريخ 9 سبتمبر 1958 تم دراسة تقرير اللجنة المتمثلة في إنشاء حكومة مؤقتة ، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار المجلس الوطني للثورة المتمثل في :

1- تكون في أقصر مهلة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .
2- يتم تكوين الحكومة على النحو الآتي [3] :

رئاسة المجلس ، نيابتان عن الرئاسة ، وزارة القوات المسلحة ، وزارة الشؤون الداخلية والخارجية ، وزارة التسليح والتموين ، وزارة العلاقات العامة والاتصالات ، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة الشؤون الثقافية ، وزارة الاستعلامات ، وزارة شؤون شمالي إفريقيا ، أربع وزارات للدولة ، ثلاث سكريتاريات للدولة تعطى للمسئولين القائمين بالعمل [4] .

ومن ثمة تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة والأنباء وسفراء بعض الدول العربية [5] .

حيث ضمت أول حكومة مؤقتة جزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة فرحات عباس ، 14 وزير ونائبين للوزير وثلاثة كتاب دولة [6] .

وقسمت عليهم مختلف الأدوار سابقة الذكر على الشكل الآتي :

1. فرحات عباس : رئيس المجلس .
2. كريم بالقاسم : نائب الرئيس وزير القوات المسلحة .

الفصــل الثالث : الحكومة المؤقتة ودورها في استقلال الجزائر

([1]) عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص115 ، 116 .
([2]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص106 .
([3]) محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص 105 ، 106 .
([4]) عمار قليل ، ج2 ، المصدر السابق ، ص117 .
([5]) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 108 .
([6]) عمر بوضربة، المرجع السابق ، ص 193 ، 194 .

1. أحمد بن بلة : نائب الرئيس .
2. لخضر بن طوبال : وزير الداخلية .
3. عبد الحفيظ بوصوف : وزير الاستعلامات والاتصال.
4. محمد الأمين دباغين : وزير الشؤون الخارجية
5. محمود الشريف : وزير السلاح المئونة [1].
6. عبد الحميد مهري : وزير شؤون شمال إفريقيا .
7. بن يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية .

10-- أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية .

11- أحمد فرنسيس : وزير المالية .

12- محمد يزيد [2] : وزير الإعلام .

13- محمد بوضياف : وزير الدولة .

14- حسين آيت أحمد : وزير الدولة .

15- محمد خيضر : وزير الدولة.

16- رابح بيطاط : وزير الدولة .

17- الأمين خان : كاتب الدولة (الولاية الثانية)

18- عمر أوصديق : كاتب الدولة (الولاية الرابعة)

19- مصطفى سطمبولي : كاتب الدولة ممثل لمنطقة وهران [3] .

أما بالنسبة لاختيار فرحات عباس رئيس الحكومة فإن ذلك يرجع إلى أسباب إستراتيجية سياسية حيث أن عباس يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية [4] .

الفصـل الثالث : الحكومة المؤقتة ودورها في استقلال الجزائر

([1]) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 193 .
([2]) **محمد يزيد** ولد سنة 1923 بالبليدة انخرط في حزب الشعب الجزائري بصفة طالب ثم أصبح أمينا عاما لجمعية مسلمي شمال افريقيا بين 1946 – 1947 ، أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية كممثل لها بفرنسا ، وفي 1955 مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ ثم أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني بأمريكا ، للمزيد أنظر : ولد حسن محمد الشريف ، المرجع السابق ، ص 31 .
([3]) عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 193 ، 194 .
([4])عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 476 .



وقد كان لإعلان إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية صدى عميق في الداخل والخارج ، ففي الداخل استقبل الشعب الجزائري الخبر بفرح بالغ [1] .

فبمجرد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة اعترفت جميع الدول العربية بها ، وإن كانت الحكومة اللبنانية انتظرت أربعة أشهر ، كما اعترفت بها كذلك الصين وكوبا ثم توالت الاعترافات من جميع القرارات ماعدا أوروبا ويرجع ذلك إلى العلاقات الفرنسية التي هددت الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة [2] .

وبهذا يعتبر حدث تأسيس الحكومة المؤقتة أشبه ما يكون لإعلان الهوية الجزائرية ، كما كان أيضا مرحلة انتقالية حاولت من خلالها قيادة الثورة أن تكتسب هذه الأخيرة مكانة سياسية رسمية في الساحة الدولية [3] .

([1]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 434 .

([2]) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص 58 .

([3]) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر،2002، ص 90 .

المطلب 2 : نشاط الحكومة المؤقتة .

لقد اجتهد الباءات الثلاثة (لخضر بن طوبال وزير الخارجية) ، (عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة) ، (كريم بالقاسم وزير التسليح) منذ إنشاء الحكومة المؤقتة للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم ، ومنع أية سيطرة من طرف لآخر ولكن بالرغم من هذا إلا أنه نتجت العديد من المشاكل الخطيرة مما انعكس سلبا على نشاط الحكومة [1] .

فمنذ الإعلان عن الحكومة المؤقتة ظهرت أزمة بين القيادة في الداخل [2] ، حيث تشكلت مجموعة من المعارضين لإنشاء هذه الحكومة ظهر هذا في مؤامرة لعموري التي اعتبرت محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة والتي تفطن إليها كريم بالقاسم وتمكن منه إلقاء القبض على المتآمرين [3] .

أما الفريق الثاني المعارض للحكومة فقد آخذها على إهمالها للجانب العسكري ومنه الداخل والتركيز على النشاط الدبلوماسي [4] .

ولقد أدت هذه المعارضة إلى اجتماع عرف باجتماع العقداء الذي كان من 16 إلى 22 ديسمبر 1958 بالولاية الثالثة [5] والمتمثل محاوره في :

- تناقص حجم المساعدات من الأسلحة .
- نقص الذخيرة والأدوية .
- إهمال الحكومة للكفاح المسلح [6] .

وفي مطلع أكتوبر 1958 قام كريم بالقاسم بصفته مسؤولا عن القوات المسلحة بإعداد خطة للإرسال عدة وحدات عسكرية متواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر [7] .

---

(1) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 110 .
(2) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ...، المرجع السابق ، 265 .
(3) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 113 ، 114 .
(4) المرجع نفسه ، ص 116 .
(5) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ...، المرجع السابق ، 267 .
(6) محمد العربي الزبيري وآخرون ، المرجع السابق ، ص115 .
(7) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 477.

وفي غضون هذه الصراعات والمؤامرات الداخلية قدم كريم بالقاسم ملحقا للحكومة حول القضية طالبا الإذن بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين والتي كانت في 20 جانفي 1959 برئاسة هواري بومدين [1] قائد أركان الغرب [2] .

وبهذا فقد عاشت الحكومة المؤقتة خلال الأشهر الأولى من عمرها سلسلة من الأزمات أدت إلى إرباك نشاطها خاصة داخليا وخارجيا نتيجة عدم انتظام اجتماعاتها [3] .

فاضطرت إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بالقاهرة ما بين 29 جوان إلى 14 جويلية 1959 للبحث عن أسباب الأزمة وإيجاد مخرج لها [4] محاولة بذلك كل مافي وسعها للحفاظ على سيادتها [5] .

فمن أهم نشاطات الحكومة المؤقتة هو موقفها من مشروع ديغول " سلم الشجعان " حيث اعتبرته مشروعا خادعا وذلك بعد مناقشة هذا المشروع بين أعضاء الحكومة المؤقتة فأصدرت بيانا أعلنت فيه عن رفضها الصريح لهذا المشروع مؤكدة عرضها بتفاوض مع فرنسا [6] .

كما كان للحكومة المؤقتة أيضا موقف في مشروع ديغول الآخر المتمثل في حق تقرير المصير الذي كان موقفها صعبا ظهر ذلك بعقدها 7 اجتماعات مؤكدة في اجتماع تونس 19 سبتمبر 1959 والذي ترأسه لخضر بن طوبال على عدم تضييع فرصة تقرير المصير مع ضرورة تحديد بعض الشروط [7] .

([1]) **هواري بومدين** اسمه الحقيقي محمد بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 بقالمة ، قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد (1957) عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، عضو لقيادة العمليات العسكرية بالقطاع الغربي ، ثم هيئة الأركان (1960-1962) عين وزير الدفاع في أول حكومة بعد الاستقلال في سبتمبر 1962 ، ثم نائب لرئيس مجلس الوزراء في شهر ماي 1963 ، أصبح رئيسا لجزائر بعد الانقلاب العسكري على احمد بن بلة سنة 1965 ، للمزيد أنظر : سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 219-220.

([2]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق ، ص 467 ، 468 .

([3]) المرجع نفسه ، ص 472 ، 473 .

([4]) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 ، المصدر السابق ، ص 412 .

([5]) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ....، المرجع السابق، ص 475 .

([6]) عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 89 ، 90 .

([7]) المرجع نفسه ، ص 95 – 98 .

حيث استشارت الحكومة المؤقتة في هذه القضية بعض الدول العربية " تونس ، مصر ، ليبيا ، وغيرها الذين أكدوا لها على القبول بهذه الفرصة وتم الاتفاق على الصيغة النهائية للبيان الحكومي بإرسال نسخة إلى الجمهورية التونسية يوم 27 سبتمبر 1959 الذي أكد فيه بورقيبة للوفد الجزائري على ضرورة تغيير بعض العبارات الواردة في البيان بهدف تشريع في بدأ المفاوضات [1] .

وهو ما قامت به حيث صاغت الحكومة المؤقتة بيانها يوم 28 سبتمبر 1959 الذي تضمنت العديد من النقاط أهمها الهوية الجزائرية ، اللجوء إلى الاستفتاء ، الحكومة هي الضامن لصالح الشعب الجزائري [2] .

وبهذا سعت الحكومة المؤقتة إلى توحيد الكلمة بين قادتها ورفض أنصاف الحلول ببقضية الجزائرية .

وعلى الصعيد الدولي فإن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية يعني تجاوز مرحلة " الحركة الثورية " وإضفاء شرعية أكثر على جبهة التحرير الوطني من أجل تقرير المصير واستقلال الجزائر [3] .

حيث حاولت الحكومة المؤقتة منذ نشأتها على تعزيز مكانتها الدولية وتقوية نشاطها في الخارج من أجل البحث وإيجاد حل للقضية الجزائرية من خلال إدراجها ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ، ومن خلال هذا عملت الحكومة على التعريف بالقضية الجزائرية ومحاولتها كسب تأييد الدول ودعمها المادي والدبلوماسي [4] .

وهو ما أدركته الحكومة بأهمية مساهمة الدول الإفريقية والآسيوية في تدويل القضية الجزائرية وذلك من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات أهمها :

- **مؤتمر أكرا الثاني ديسمبر 1958 :** انعقد من أجل وضع خطة نوعية للثورة ، حيث حظى أعضاءها باستقبال حار وانتهى هذا المؤتمر بالإجماع على مساعدة الشعب الجزائري وتشكيل مجموعة افريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة وتوحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني [5].

---

(1) Benrnard Tricot , les sentiers de la paix Algérie 1958-1962 , ED plon , paris , 1972 , p 116

(2) عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 101 ، 102 .

(3) المرجع نفسه ، ص 251 .

(4) محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص 169.

(5) عبد القادر خليفي ، المؤتمرات الأفرو آسيوية والقضية الجزائرية: **مجلة البصائر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،العدد الثامن ، الجزائر ، 2003 ، ص226.

- **مؤتمر الدول الإفريقية 8 أوت 1959 :** انعقد بطلب من الحكومة المؤقتة بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة ، كما طلبت فيها الاعتراف بها [1].

وبهذا استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إرباك الدبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الشجاعة سواء داخليا من خلال تصديها للأزمات الداخلية أو للمشاريع الديغولية ، و خارجيا من خلال جملة الملتقيات والمؤتمرات التي تمكنت من خلالها من كسب دعم الدول للوصول إلى هيئة الأمم المتحدة ومن ثمة التعريف بالقضية الجزائرية .

(1) محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص 169.

المبحث الثاني : الحكومة المؤقتة الثانية وصراعها مع هيئة الأركان .

المطلب 1 : نشأة هيئة الأركان .

واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إبان تأسيسها العديد من المشاكل بسبب الأوضاع المضطربة والصراعات بين الداخل والخارج حيث اضطر بعض القادة العسكريين إلى عقد اجتماع من أجل تشكيل قيادة جديدة تشرف على تسيير الدولة وعرف هذا الاجتماع باسم اجتماع العقداء العشرة [1] والذي كان في أواخر شهر جويلية 1959 بتونس ،حيث دام هذا الاجتماع قرابة 94 يوم وانتهى بتشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2] .

حيث تعتبر الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نقطة انطلاق وتطور جيش التحرير الوطني ، فبعد اجتماعات ونقاشات حادة بين الهيئات القيادية للجبهة قرر المجلس الوطني المنعقد في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 تكوين هيئة الأركان العامة ، وقد طرحت خلال هذه الدورة مجموعة من القضايا المتعلقة بالقيادة والأزمة بين الداخل والخارج ونتج عن ذلك مجموعة من القرارات تمثلت في :

- إعادة تشكيل حكومة مؤقتة جديدة مع إبقاء فرحات عباس رئيسا لها .
- إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش .
- تشكيل لجنة وزارية للحرب [3] .

كما صادق المؤتمر أيضا على مجموعة من القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها والتي تتمثل في :

- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا .
- تقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية ومحاولة إدخالهم للالتحاق بجيش الحدود.
- إدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة المراقبة والمحاسبة المالية .
- دخول قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر [4] .

([1])**العقداء العشرة**

([2]) عامر رخيلة ،التطور السياسي والتنظيمي... ،المرجع السابق ، ص 76 .

([3]) صالح بالحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 ، ص285.

([4]) محمد عباس ، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية) ،دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 429 .

كما تقرر أيضا إلغاء وزارة القوات المسلحة ، وأنشأه بدلها اللجنة الوزارية المشتركة للحرب يرأسها كل من بوصوف وبن طوبال وكريم بالقاسم ، كما تم إلغاء هيئتي الأركان الشرقية والغربية لتحل محلها هيئة ثانية ، اعتبرت محطة أساسية في تطور الجبهة والجيش سميت بقيادة الأركان العامة [1] .

وتم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة وكان له الحق في اختيار ثلاث نواب ليشاركونه في تنظيم الجيش وهيكلته وقد وقع اختياره على القائد أحمد [2] المشهور بلقبه الحربي كوماندا سليمان والعقيد علي منجلي [3]، أما فيما يخص العضو الآخر فتعسر اختياره وظلت المسألة معلقة قرابة شهرين إلى أن تم اختيار الرائد عز الدين [4] باقتراح من بومدين [5] .

بدأ العقيد هواري بومدين مهمته الصعبة يوم 23 جانفي 1960 بعد أن تخلي مباشرة على مقره السابق في وجدة ليستقر بغار ديماو في تونس [6] .

وبعد التعيين والتنصيب باشرت هيئة الأركان العامة عملها والمتمثل في إعادة تنظيم جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية وتحديثه لصبح جيشا نظاميا ومهيكلا [7] .

---

(1) عبد الله مقلاتي ، طافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ، دار سحنون ، الجزائر ، 2013 ، ص 398 ، 399 .

(2) **القايد أحمد** يدعى الرائد سليمان ناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالجبهة الوطنية في نهاية 1955 ، عين عضو في قيادة الولاية الخامسة بوجدة (1956 -1954) ونائبا للعقيد هواري بومدين 1958 وعضو في هيئة الأركان العامة (1960-1962) للمزيد أنظر: سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 717 .

(3) **علي منجلي** ولد في 7 ديسمبر 1922 بعزابة سكيكدة ، انخرط بحزب الشعب الجزائري سنة 1942 وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التحق بجبهة التحرير الوطني في أوت 1955 ، وبعد مؤتمر الصومام عين عضو بالولاية الثانية ، عضو في قيادة القوات العامة لجيش التحرير ، وعضو في المجلس الوطني للثورة في 1959 ، وعضو في هيئة الأركان العامة سنة 1960 ، للمزيد أنظر : محمد الشريف ولد حسين ، المرجع السابق ، ص 41 .

(4) **الرائد عز الدين** اسمه رابح زراري ، التحق بجيش التحرير الوطني في سنة 1955 ، ألقي القبض عليه في جويلية 1956 ، فر من السجن وأصبح قائدا عسكريا للولاية الرابعة 1958 ، غادر الجزائر إلى تونس في مارس 1959 ، عضو في المجلس الوطني (1959-1962) ، وقيادة الأركان العامة ، للمزيد أنظر : صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 716-717 .

(5) محمد عباس ، رواد الوطنية ....، المرجع السابق ، ص 429 .

(6) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 286 .

(7) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود ، المرجع السابق ، ص 408 .

ومن بين الإجراءات التي اتخذت أيضا توفير الحراسة و الإطارات بالدخول إلى الجزائر مع ربط الاتصالات بين قوات جيش التحرير وتوطيد العلاقات مع ولايات الداخل في محاولة الإشراف عليها [1] .

كما قامت باستدعاء الضباط القدامى وعلى إثرهم ثم إطلاق سراح المعتقلين في مؤامرة محمد لعموري [2] وإرسالهم إلى الجبهة الجنوبية [3] ، وقد تم تكوين جبهة جديدة على الحدود المالية الجزائرية من تلك المجموعات ضف إلى ذلك أن هيئة الأركان العامة قامت بعمل هائل بالمناطق الحدود تمثل في تقسيم المناطق إلى منطقتين ، منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية مع وضع لكل منها حدود وضباط على النحو التالي :

- منطقة العمليات في الشمال واستندت قيادتها لعبد الرحمان بن سالم مع ثلاث نواب وهم محمد بن أحمد ، عبد الغني ، والشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو .
- منطقة العمليات في الجنوب وتم إسناد قيادتها لصالح صوفي مع نائبين وهم سعيد عبيد ، ومحمد علاق [4] .

ولقد سعت هيئة الأركان العامة إلى مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود باعتبار أن كل إمكانيات الحرب أسندت إليها فقامت بتشكيل وحدات قتالية وهي كالآتي :

- ثلاث وعشرون (23) فيلقا ترابط بالحدود ،أي حوالي 23 ألف جندي بالاضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة وجيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سيادته [5] .

ولقد كان للعقيد هواري بومدين الفضل في بناء جيش قوي وموحد وتمكن أيضا من استرجاع الفارين في الجيش الفرنسي وحصر مهمتهم في تدريب الجيش واستعمالهم لصالحهم من أجل إعادة تنظيم جيش الحدود وعصرنته [6] ، باعتبار أنهم يختلفون اجتماعيا عن أغلبية جيش الحدود فهم يعدون من ذوي الأصول البرجوازية [7] .

---

(1) مصطفى الهشماوي ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 138 .

(2) **مؤامرة لعموري** هي محاولة انقلابية دبرها ضباط من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة ، وعلى وجه الخصوص ضد كريم بلقاسم ومحمود الشريفي في أكتوبر 1958 ، إلا أنها باءت بالفشل حيث انكشف أمرهم وألقي القبض عليهم وطبق حكم الاعدام على لعموري ونواورية وعواشرية ومصطفى لكحل يوم 16 مارس 1959 ، للمزيد أنظر : صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص728 .

(3) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود ، المرجع السابق ، ص 408 .

(4)عبد الحميد ابراهيم ، في أصل المأساة الجزائرية (شهادات عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999) ، مركز دراسات الوحدة المربية ، بيروت ، 2001 ، ص49 .

(5) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 258 .

(6) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 45 .

(7) عبد الحميد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 47 .

كما تم تشكيل مكتب تقني ألحق به الضباط الفارين [1] (محمد زرقيني ،سليمان هوفمان ، محمد بوتلة) الذين فشلوا من قبل في كسب ثقة المجاهدين وقاموا كذلك بتعيين فارين آخرين (حمو بوزادة ومصطفى ستلوفي) في مصلحة التسليح ،وأسندت لهؤلاء الفارين المناصب الحساسة في قيادة الأركان وكلفوا بإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير في فيالق [2] .

فأنشأت فيالق في المنطقة الأولى وقاموا بتشكيل كتيبتين ، الكتيبة الحادي عشر والكتيبة الثالث عشر ، إضافة إلى تزويد جل المناطق الأخرى بكتائب مماثلة مع تعيين ضباط صف وخبراء في مناصبهم وتجهيزهم بالأسلحة اللازمة [3] .

وقد أحدث الانضباط في صفوف جيش التحرير الوطني نجاحا باهرا في مد الداخل بالجنود والسلاح ومحاصرة القوات الفرنسية على الحدود مع مضاعفة الهجومات على خطي شال وموريس [4] ، أبدى هذا العمل استرجاع الثقة للجندي نفسه وسلاحه [5] .

(1) خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 1999 ، ص 48 .
(2) عبد الحميد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص48 .
(3) خالد نزار ، المصدر السابق ، ص 48 .
(4) سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 60 .
(5) مصطفى الهشماوي ، المرجع السابق ، ص140 .

المطلب 2 :خلاف الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

كانت بداية النزاع القائمة من قبل هيئة الأركان العامة في بادئ الأمر منصبة على أعضاء اللجنة الوزارية كريم بلقاسم ،بوصوف وبن طوبال غير أن الدورة الرابعة للمجلس الوطني زادت من حدة الخلاف وصولا إلى الحكومة المؤقتة وقضاياها المختلفة.

بعد نجاح هيئة الأركان العامة في مهمتها المتمثلة في توحيد الجيش وإعادة تنظيمه ، بدأ العقيد هواري بومدين وجماعته يتطلعون إلى السلطة بشكل جدي غير أن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصل إلى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية [(1)] .

وقد اعتبرت الأحداث التي جرت أثناء الدورة الثالثة للمجلس الوطني نقطة أساسية في تبلور الأفكار لدى القادة العسكريين في مقدمتهم بومدين وأعضاء قيادة الأركان العامة من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين وعلى رأسهم الباءات الثلاث [(2)] .

تميز الوضع العسكري في 1960 إلى تزايد نفوذ جيش التحرير بالحدود بقيادة العقيد هواري بومدين وذلك بفضل مجهوداته التي جعلته يحتل موقع الصدارة في تسيير شؤون الثورة مقارنة بالداخل [(3)] .

كما استطاعت هيئة الأركان إبراز قدراتها التي تمثلت في مهمة توحيد وتنظيم الجيش تحت سلطة واحدة إذ أصبح في الحدود جيش قوامه 23 فيلق أي حوالي 23 ألف جندي بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة وجيش كلاسيكي [(4)] .

ومن هنا يتضح أن هيئة الأركان استعادة النظام كما كان لها الفضل في تقليص الانشقاقات عن طريق توحيد القيادة وعمليات التسوية التي كانت من بين البرامج الهادفة إلى هيكلة الجيش طبقا لمتطلبات الثورة [(5)] .

([1]) الطاهر الزبيري ، مذكرات قائد أركان جزائري (نصف قرن من الكفاح) ، الشروق للإعلان والنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص 12 .

([2]) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 483 .

([3]) عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي... ، المرجع السابق ، ص77 ، 78 .

([4]) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 258 .

([5]) خالد نزار ، المصدر السابق ، ص 48 .

كان الانتصار الذي حققته هيئة الأركان صدمة بالنسبة للجنة الوزارية التي بدأت تسعى من أجل تحجيم صلاحيات الهيئة و تتباطئ في إمدادها باحتجاجات الجيش إلا أن هيئة الأركان كان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشفية حادة [1] .

إن الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة يتمحور حول مجموعة من المسائل والمتمثلة في :

- السلطة على الولايات ، مضاعفة قوات جيش الحدود وتجنيد الطلبة والأطباء إضافة إلى المفاوضات مع القوات الفرنسية [2] .
- سعي هيئة الأركان إلى توسيع سلطتها عن طريق الولايات بالداخل ، خاصة وأنها ترى بأن الولايات التابعة لها باعتبارها القيادة العامة للجيش ، غير أن اللجنة الوزارية المشتركة للحرب خالفت الهيئة في رأيها ورفضته باعتبار أن سلطة هيئة الأركان ترتكز على جيش الحدود فقط لأنها ظلت في الخارج ولم تعود إلى الداخل كما تقرر وقد اقتصرت صلاحيات هيئة الأركان على الوحدات المتوفرة في الخارج فقط ولا دخل لها بالداخل حسب رأي اللجنة الوزارية [3] .

وفي الواقع اعتبر التحكم في الولايات نقطة تحول في تطور الصراع على السلطة بالنسبة للطرفين فهيئة الأركان كانت تريد تعزيز سلطتها لكي لا تجد ولايات معارضة في حالة ما قررت الدخول إلى الجزائر ، أما فيما يخص اللجنة الوزارية فقد أيقنت أن جيش الحدود قد أفلت من يدها لذا استوجب عليها فرض سلطتها على الولايات التي أصبحت في نظرها أمرا في غاية الأهمية [4] .

وكان الخلاف الآخر بين الجانبين يعود إلى عدم تطبيق القرارات المترتبة على الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة وخاصة المتعلقة بدعم الجيش ماديا وبشريا [5] ، كذلك رفض الحكومة المؤقتة إمداد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني [6] ، غير أن هيئة الأركان باشرت عملها في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش والمتمثلة في تجنيد الأطباء والطلبة وتعيينهم سياسيا [7] .

([1]) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص141 .
([2]) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص487 .
([3]) عبد الحميد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 52 .
([4]) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 487
([5]) سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 31 .
([6]) سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 62 ، 63 .
([7]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 449 .

كما لجأت هيئة الأركان إلى تجنيد أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين الفارين على حمل السلاح بقصد تقوية صفوف جيش التحرير الوطني دون موافقة اللجنة الوزارية التي رأت بأن هذه الوحدات الجديدة ستبقى مجمدة في الخارج [1] .

والشيء الذي زاد في حدة الخلاف هو إصدار الأوامر لجيش الحدود وقيادته بالدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961 ومن هنا وقعت قيادة الأركان بين خيارين إما تنفيذ الأوامر وتفقد سلطتها على قوات الجيش بالحدود أو ترفض تنفيذ الأوامر وتفقد سمعتها ومصداقيتها في أوساط الجيش [2] .

ومن بين الأسباب التي اعتبرت أيضا جوهر الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة اتفاقيات ايفيان ، حيث رأت هيئة الأركان بأن هذه المفاوضات ترمي حسب رأيها إلى تأسيس نظاما استعماريا جديدا بعد الاستقلال [3].

كما اعتبرت أيضا أن الحكومة المؤقتة انتهجت سياسة نيوكولونيالية ، وذلك كونها قامت بمجموعة من التنازلات من أجل المفاوضات وقبولها الدخول فيها دون حسبانها للأوضاع المتردية التي كانت تعاني منها الثورة [4] ،وهو ما جعل هيئة الأركان تطالب بضرورة إعادة تقويم الثورة وتعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض من موقع قوة [5] .

فمنذ بدأ الاتصالات في مولان إلى غاية التوقيع على اتفاقيات ايفيان كان موقف هيئة الأركان حيادي لكن هذا لا يدل على أنها ضد المفاوضات فهي أيضا تريد السلم لكنها كانت تنتقد الأسلوب المتبع من طرف الحكومة في إدارة المفاوضات كما أنها كانت متخوفة من مهارات وقدرات الأشخاص الذين تم اختيارهم لإجراء هذه المفاوضات [6] .

ففي 21 جوان 1961 زادت الخلافات بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بسبب حادثة الطيار فديريك نمايار ، حيث قام الطيار الفرنسي بمهمة استطلاعية على الحدود الجزائرية التونسية وإثر هذه المهمة تمكن جيش التحرير الوطني من إسقاط طائرة فرنسية في الأراضي

---

(1) عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 262 .
(2) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص499 .
(3) عبد الحميد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص56 .
(4) سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 63 .
(5) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال ، المرجع السابق ، ص 61 .
(6) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 489 .

التونسية وخلال هذه العملية تم القبض على طيار فرنسي قفز بمظلته في التراب التونسي ومن ثمة قام الجنود بالتقاطه وأصبح أسيرا عندهم ،ونظرا لكون الحادثة جرت في داخل الأراضي التونسية تدخلت الحكومة التونسية وطالبت من هيئة الأركان تسليم الطيار الفرنسي حالا [1] .

غير أن أعضاء هيئة الأركان لم يتقبلوا هذا الأمر ورفضوه وعلى وبهذا الرفض ازداد الوضع سوءا بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان وكانت حادثة الطيار قد تسببت أيضا في خلاف بين الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية [2] .

ومن هنا هددت الحكومة التونسية بأنها ستعلن رسميا أن هيئة الأركان العامة قد أعلنت التمرد على الحكومة المؤقتة ، كما صرح أيضا الرئيس بورقيبة بأنه في حال ما لم يتم تنفيذ الأوامر سيضطر لغلق الحدود ومنع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية مع وضع رقابة على الحدود إضافة إلى قطع التموين [3] .

فتدخلت الحكومة المؤقتة وأمر فرحات عباس العقيد هواري بومدين تلبية طلب الرئيس التونسي إلا أن بومدين ومساعديه رفضوا هذا الطلب [4]، باعتبار أن الطائرات الاستكشافية التابعة للجيش الفرنسي كانت تسبب الكثير من الأضرار والمتاعب لجيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود التونسية [5] .

كما التحق أيضا بن طوبال وبوصوف إلى مقر قيادة هيئة الأركان وتحدث مع العقيد هواري بومدين وحاولا إقناعه بحجة أن الثورة في خطر وأن الحكومة التونسية ستشيع أخبار التمرد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في وسائل الإعلام [6] ، وخلال هذه المحاورات اقتنع بومدين ووافق على إطلاق سراح الطيار الفرنسي غير أنه أعلن استقالته من هيئة الأركان [7].

فقام بتقديم بيان يوم 15 جويلية 1961 إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس يشرح فيه أسباب استقالته والتي بلغت درجة من الخطورة ولم يعد بوسع الهيئة السكوت عليها والتي تتمحور في :

---

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 99 .
(2) عمر بوداود ، من حزب الشعب الجزائري إلى جهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)،دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، 225 .
(3) محمد زروال ، إشكالية القيادة....،المرجع السابق ، ص 54 .
(4) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 260 .
(5) حميد عبد القادر ،المرجع السابق ، ص228 .
(6) سعد بن البشير لعمامرة ، المرجع السابق ، ص 31 .
(7) المرجع نفسه ، ص 31 .

- الإهمال والطمع الذي انتشر بين عناصر الحكومة [1] .
- ممارسات الطاقم الحكومي المبنية على الانحراف [2] والتي تتضمن عدم تطبيق قرارات طرابلس ومحاولة تصفية هيئة الأركان باعتبارها العقبة الوحيدة أمام تحقيق مصالحهم الشخصية [3] .
- التلاعب بالأموال بين الوزارات ويقصد بذلك الباءات الثلاث فقد كانوا يشرفون على وظيفة مزدوجة فقد كانوا من جهة يشرفون على هيئة الأركان ومن جهة أخرى كان لكل منهم وظيفة خاصة به ، كريم بالقاسم وزير الخارجية وبوصوف وزير الاتصالات والتسليح وبن طوبال وزير الداخلية [4] ، ولذا اتهمت الحكومة بالميول والانحراف [5] .

إضافة إلى سوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية واعتبرت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح هيئة الأركان الفرصة اتهاماتها ضد النظام التونسي والحكومة المؤقتة وقد تم التركيز على الرئيس بورقيبة وكريم بالقاسم [6] .

غير أن الرئيس فرحات عباس رفض استقالته خوفا من انتشار خبر الصراع والانشقاق بين الحكومة والهيئة [7] .

وبعد استقالة أعضاء قيادة الأركان توجه القادة إلى ألمانيا فالتفوا بأحد كبار المسؤولين في فيدرالية فرنسا السيد عمر بوداود وطرحوا عليه الأزمة كما قاموا بإرسال رسالة إلى الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا لاطلاعهم على الوضع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان [8] .

ومن هنا بدأت اللجنة الوزارية تبحث عن بديل لقيادة الهيئة وقد توجهت أنظار اللجنة إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو "مراد" الذي يعتبر أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة وقد قدم له العرض ولم يرفضه [9] .

---

(1) محمد زروال ،إشكالية القيادة ... ، المرجع السابق ، ص 54 .
(2) حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 288 .
(3) محمد عباس ، رواد الوطنية.. ، المرجع السابق ، ص 431 .
(4) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال ،المرجع السابق ، ص 513 .
(5) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 273 .
(6) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 492 ، 493 .
(7) محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال ، المرجع السابق ، ص 513 .
(8) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 500 .
(9) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص145 .

فلجأ الكومندا موسى إلى جمع توقيعات الضباط لكنه فشل وقد تبين بأن جيش التحرير أصبح له مكانة وكلمة في نصرة طرف على الآخر في أي صراع [1] .

وبهذا تواصلت الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وأمام هذا الوضع توجب على أنه من الضروري إعادة تشكيل حكومة جديدة برئاسة عنصر جديد معروف بتشدده وصرامته [2] من أجل إيجاد حلول لتخطي هذه المشاكل ، حيث تم تحديد انعقاد الدورة الرابعة بطرابلس في الفترة ما بين 9 إلى 17 أوت 1961 وتبنى هذا الاجتماع برنامج عمل الثورة مع وضع أفاق جديدة للدولة الجزائرية ، وقد حضر هذه الدورة أعضاء هيئة الأركان ووزراء الحكومة المؤقتة وجرت بينهم مجموعة من النقاشات والحوارات الحادة [3] .

وقد عالجت هذه الدورة مسألتان ارتبطت بهما وهم كالآتي :

- الأزمة القائمة بين القيادة والحكومة.
- المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا [4] .

حيث أسفرت قرارات هذا المؤتمر على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة [5] عوضا على فرحات عباس ، وعين كريم بالقاسم وزير الداخلية وتولى دحلب وزارة الخارجية كما أكد المجلس على ضرورة مضاعفة هيئة الأركان العامة لجهودها من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاجه وأكد على استعداد الحكومة لتفاوض من أجل تحقيق السيادة الوطنية [6] .

كما تقرر أيضا خلال هذه الدورة تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وضرورة تزويده بالأسلحة وتعبئة الجماهير الجزائرية مع محاولة رفع مستواها النضالي إضافة إلى تدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية [7] .

([1]) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 47 .
([2]) فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 529 .
([3]) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود ، المرجع السابق ، ص 441 .
([4]) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 453.
([5]) محمد عباس ، رواد الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 431 .
([6]) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود ، المرجع السابق ، ص 142.
([7])علي كافي ، المصدر السابق ، ص 273 .

ومن خلال القرارات التي أقرها المجلس الوطني والمتمثلة في مضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج قررت قيادة الأركان الرجوع إلى مقرها في بداية نوفمبر 1961 غير أن جل الخلافات بقيت على مستوى القيادة فحسب ولم يكن لها أي تأثير على الجانب السياسي [1] .

وفي هذه الأثناء كانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية في المرحلة الحاسمة فرأت هيئة الأركان أن المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة فحسب وهذا ما دفع الهيئة إلى مقاطعة المرحلة الأخيرة من المفاوضات [2] .

وعلى الرغم من كل الصعوبات والأزمة القائمة إلا أن الحكومة المؤقتة واصلت تفاوضها مع فرنسا وانتهت في الأخير إلى إقرار وقف إطلاق النار واتفاقيات ايفيان .

([1]) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 145 .

([2]) محمد عباس ، رواد الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 432 .

المبحث الثالث : الحكومة المؤقتة الثالثة ومؤتمر طرابلس .

تعتبر الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نقطة تحول للحكومة المؤقتة ، حيث وجد بن يوسف بن خدة نفسه أمام مشكلين رئيسيين هما :

تسوية الخلاف القائم بين الحكومة وهيئة الأركان ، أو استئناف المفاوضات التي توقفت "بلوثران" في شهر جويلية 1961 ، غير أن الحكومة المؤقتة أعطت الأولوية لاستئناف المفاوضات لأنها كانت تعني مصير الشعب بأكمله .

وهكذا بدأت الحكومة المؤقتة الثالثة بتشكيلتها الجديدة تدرس كيفية استئناف المفاوضات الجزائرية –الفرنسية التي قد دخلت مرحلة حاسمة ، وذلك من خلال الاتصالات السرية القائمة بين الطرفين [1]، رغم معارضة هيئة الأركان العامة لاتفاقيات إفيان وانتقاداتها واعتبرتها الداعية بأنها تمهيد للاستعمار جديد [2] .

إلا أن موقف قيادة الأركان لم يكن نهائيا باعتبار أن موقفها هذا كان مجرد وسيلة ضغط على فرنسا ومن جهة أخرى اعتبر جهاز دعم للحكومة المؤقتة وذلك من أجل التفاوض من موقع قوة [3] .

والواضح أن ما كان يخشاه بومدين وأتباعه هي الانعكاسات السلبية لاتفاقيات ايفيان على مخطط للوصول إلى السلطة لأن النجاح الدبلوماسي للحكومة سيمدها دعما شعبيا لاسيما الباءات الثلاث الذين يختفون وراءها [4] .

وقد واصلت الحكومة المؤقتة تفاوضها مع فرنسا إلا أن وقعت نهائيا على اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962 [5] ، حيث كانت مفاوضات ايفيان في بادئ الأمر على الحدود السويسرية بين سعد دحلب ، رضا مالك ، أحمد قايد ، محمد الصديق بن يحي ، الطيب بولحروف ، أحمد فرنسيس ، أحمد بومنجلي من الجانب الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية لويس جوكس وزير الوفد الفرنسي، غير أن هذه المفاوضات توقفت بسبب موضوع فصل الصحراء إضافة إلى المحافظة على مصالح وامتيازات الأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة .

---

(1) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 447 .
(2) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 55 .
(3) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 203 .
(4) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 55 .
(5) صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (418-1962) ، دار العلوم ، الجزائر ، 2003 ، ص 285 .

حاول سعد دحلب أن يجد مخرجا لحل مشكلة الصحراء فتقدم باقتراح للوفد الفرنسي يتضمن أخذ اللجنة التقنية المشتركة بين الوفدين برأيهما وهذا بخصوص منح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن النفط وقد كانت المفاوضات بشأنها بين أخذ ورد بين الطرفين [1] .

وليست قضية الصحراء وحدها محل النقاش بل هناك عدة محاور إلى جانب الصحراء كالبنود العسكرية والأقلية الأوروبية والفترة الانتقالية [2] .

غير أن الوفد الجزائري قد أدرك من خلال المباحثات أن لويس جوكس كان هدفه الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار حيث وافق في الأخير على جميع شروط الوفد الجزائري ، وفي اللقاء الذي جرى بمدينة لي روس في الفترة الممتدة مابين 11 إلى 19 فيفري 1952 قبل الفرنسيون في النهاية بجميع مقترحات وشروط الحكومة المؤقتة وبالخصوص وقف إطلاق النار ، غير أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الاتفاق النهائي على جميع النقاط المطروحة في كل المجالات [3] .

وبعد الاتفاق النهائي على كل النصوص كان لابد من الإطلاع عليها من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودراسة كل بنود الاتفاقية ، فاجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية وطارئة بمدينة طرابلس من 22 إلى 27 فيفري لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس بالإجماع [4] .

وقد عارضه أربعة من بينهم أعضاء قيادة الأركان (العقيد هواري بومدين ، قائد أحمد ،علي منجلي ، أما الرابع فهو الرائد مختار بويرم المدعو ناصر من الولاية الخامسة وهران) [5] .

أما الخمسة الموجودون بأولنوي فقد صوتو بتأييد الاتفاقيات وهم :

آيت أحمد ، بن بلة [6] ، بيطاط ، بوضياف وخيضر كما قاموا بارسال رسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بتاريخ 15 فيفري 1962 يوكلون الرئيس بالتصويت وكذلك أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) [7] .

---

(1) بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات ايفيان) ، ترجمة لحسن غداد ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، د،ت ، ص 33 .

(2) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 406 .

(3) عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 215 .

(4) محمد عباس ، رواد الوطنية .. ، المرجع السابق ، ص 243 .

(5) سعد بن بشير لعمامرة ، المرجع السابق ، ص 340 .

(6) **أحمد بن بلة** ولد بمغنية 1916كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري منذ شبابه ، تولى قيادة المنظمة الخاصة ، عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل واصل نشاطه الثوري كأحد مسيري الثورة في الخارج ، تم اعتقاله في عملية القرصنة الجوية عام 1956 ، أول رئيس لدولة الجزائرية المستقلة مابين 1962-1965 ، للمزيد أنظر : **جريدة المجاهد** ، ج2 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،العدد 8 ، 19 سبتمبر1957،ص62.

(7) بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير ...، المصدر السابق ، ص 37 .

وقد استأذنت المفاوضات الجزائرية الفرنسية يوم 7 مارس 1962 بصفة رسمية حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بالقاسم أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس [1] .

وركزت المفاوضات في ايفيان على بعض القضايا الهامة منها تلك الخاصة بالفترة الانتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته إضافة إلى قوات الشرطة التي تتولى حفظ النظام وإجراء الاستفتاء وجلاء القوات الفرنسية ، كذلك العفو عن المساجين السياسيين وتبادل الأسرى [2] .

وقد دامت النقاشات اثنا عشر يوما (12) وانتهت بتوقيع وثيقة اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962 ونصت هذه الوثيقة على وقف إطلاق النار من الجانبين ابتداءا من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962.

وبهذه الاتفاقيات دخلت الثورة الجزائرية محلة جديدة وهي المرحلة الانتقالية والتي يقصد بها الفترة الفاصلة بين إعلان وقف إطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد بتاريخ 1 جويلية 1962 ، حيث اتفق الطرفان على وضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية والتي كانت في الفترة الممتدة ما بين 19 مارس حتى 20 سبتمبر 1962 [3] .

وعلى إثر ذلك عقد رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة اجتماعا مع أعضاء حكومته الذين شاركوا في المفاوضات من أجل تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية التي ستعمل على تسيير شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، حيث تم تعيين عبد الرحمان فارس رئيسا لها متخذا بومرداس مقرا لها وقد تكونت هذه الهيئة من تسعة أعضاء جزائريين وثلاثة فرنسيين [4] .

وبعد هذه الاتفاقيات أطلق سراح جميع المعتقلين سواء في فرنسا أو في الجزائر ومن بعدها تم الإفراج على السجناء الخمسة وكان ذلك يوم 21 مارس من سنة 1962 ، وتجنبا لأي اعتداءات من منظمة الجيش السري الفرنسي تكلفت الحكومة المصرية بعملية تأمين وصول هؤلاء القادة إلى القاهرة وذلك بالاتفاق مع السلطات السويسرية [5] .

([1]) سعد بن بشير لعمامرة ، المرجع السابق ، ص 34 .

([2]) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود ، المرجع السابق، ص 448 .

([3]) محمد عباس ، رواد الوطنية ..، المرجع السابق ، ص 250 .

([4]) ادريس خيضر ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 ، 1962) ، ج2 ، دار الغرب ، الجزائر ، 2006 ، ص 405 ، 406 .

([5])فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 562 .

وبالرغم من استئناف المفاوضات والاتفاق على جميع شروطها إلا أن الانشقاق الحاد والقائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ظل قائما ، فعملت هيئة الأركان على إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة إلا أن بن خدة بدأ بالتعاون مع كريم بالقاسم مع محاولة إرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل وتجنيد قادة الولايات وتحريضهم ضد هيئة الأركان العامة [1] .

فهيئة الأركان لم تكن في صراعها مع الحكومة المؤقتة قادرة على استلام السلطة وذلك لافتقارها للشرعية التاريخية ، فقائدها هواري بومدين لم يكن من أعضاء المنظمة الخاصة مثل الباءات الثلاث ولا هو من التاريخيين مثل كريم بالقاسم والسجناء الخمسة [2] .

ومن هنا بدأت هيئة الأركان تبحث عن حليف لمواجهة الحكومة المؤقتة فقامت باستدعاء السجناء إلى مقرها بوجدة وطرح قادة هيئة الأركان لأحمد بن بلة موضوع الأزمة التي بينهم وبين الحكومة المؤقتة [3] ، فتحالف أحمد بن بلة مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة وبهذا اكتسب بومدين الزعيم التاريخي الذي سيضمن كيفية التغلب على الحكومة والوصول إلى السلطة [4] .

فطرحت هيئة الأركان على بن بلة كيفية حل الأزمة وذلك عن طريق تأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني تكون له سلطة على الحكومة المؤقتة [5] .

فقام بن بلة وقيادة الأركان بإرسال طلبه إلى مكتب المجلس الوطني للثورة لإقامة اجتماع غير أن الحكومة المؤقتة رفضت الطلب لدخول اتفاقيات ايفيان حيز التنفيذ [6] .

وفي بداية شهر أفريل 1962 باشرت التحضيرات للاجتماع فتم إرسال استدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفقين بجميع أعضاء مجالسهم ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي وأن الهدف العام من وراء هذا الاجتماع يتمثل في :

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي [7] .

---

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 503 .
(2) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 54 .
(3) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 224 .
(4) عبد الحميد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 58 .
(5) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 540 .
(6) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 153 .
(7) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 289 .

وببداية اجتماع المجلس الوطني كان الاختلاف واضحا بين القادة وذلك من خلال تهجم بن بلة على بن خدة وسعيه إلى التقليل من دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات غير أن بن خدة لم يلفت أي انتباه لما يقال له فقام بوبنيدر بدفاع عنه [1] .

حيث يقول علي كافي بأن قيادة الثورة اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص والجدير بالذكر هو أن البرنامج السياسي " برنامج طرابلس " تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أي مناقشة إذ لم يغير منه حرف وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد [2] .

ومن أهم بنود برنامج طرابلس جوان 1962 ما يلي :

1- الاعتماد على اختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية.
2- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوني وتبني سياسة الحزب الواحد أي رفض التعددية الحزبية.
3- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني.
4- انتخاب قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني [3] .

وبالنسبة لمشروع برنامج جبهة التحرير الوطني فقد تم تكليف لجنة خاصة للإشراف عليه تضم عضوين من الحكومة المؤقتة (بن بلة ومحمد يزيد) وعضوان من المجلس الوطني للثورة (محمد بن يحي ومصطفى الأشرف) ورضا مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد ، محمد حربي مسؤول القيادة المركزية في الوزارة الخارجية وعبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني [4] .

ويعتبر البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر المتمثل في تعيين قيادة سياسية التي ستحل محل مؤسسات الثورة والتي ستنتهي الصلاحيات السياسية لكل من الطرفين وذلك بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في جويلية 1962 [5] .

ويعد هذا البند أصعب بكثير من البند الأول وذلك لاختلاف الآراء حول اختيار الشخصيات القيادية التي ستتولى تنفيذ برنامج طرابلس بحيث انقسمت آراء قيادة الثورة في ذلك الوقت غلى قسمين :

(1) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 58 .
(2) علي كافي ، المصدر السابق ، ص 289 .
(3) عمار قليل ، المصدر السابق ، 261 .
(4) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص533 .
(5) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 506 .

القسم الأول : وعلى رأسه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بن طوبال ، كريم بالقاسم ، بوصوف وبعض قادة الولايات في الداخل فهذا القسم يرى ضرورة بقاء مؤسسات الثورة (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني) والاستمرار في أداء مهامها حتى إجراء انتخابات حرة ينتخب على إثرها الشعب الجزائري القيادة الجديدة .

القسم الثاني : كان يتزعمه رئاسة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة بومدين والزعماء الخمسة عدا بوضياف وبعض قادة الولايات في الداخل وكان هذا القسم يرى ضرورة تعيين قيادة جديدة .

وبعد مناقشة قضية انتخاب القيادة الجديدة انتقل المؤتمرون إلى البند الثاني المتعلق باختيار المكتب السياسي كهيئة عليا للثورة [1] .

وقد تشكلت لجنة استشارية من أجل دراسة ومناقشة هذه القضية وهي :

الأولى كانت بزعامة أحمد بن بلة ترى أن المكتب السياسي يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وهم (محمد خيضر ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، رابح بيطاط ، محمدي السعيد والحاج بن علة .

أما الثانية فقد تزعمها كريم بالقاسم واقترح أن يتكون المكتب السياسي من تسعة أشخاص وهم آيت أحمد ، خيضر ، بيطاط ، بن طوبال ، بوصوف ، بن بلة ودحلب) [2] .

كما قام أيضا لخضر بن طوبال باقتراح لجنة أسندت إليها مهمة اختيار أعضاء المكتب وقد ضمت هذه اللجنة الحاج بن علة ، محمد بن يحي ، قاضي بوبكر وعمر بوداود ، وقد باشرت هذه اللجنة بالقيام باستشارات بين أعضاء المجلس من أجل اقتراح قائمة تحظى بقبول ثلثي الناخبين خلال الجلسة وقد واجهت هذه اللجنة صعوبات كبيرة إذ تمسكت بموقفها ولم تبدي رأيها وذلك بسبب الصراعات القائمة على السلطة [3] .

وقد اتضح أن قائمة أحمد بن بلة حصلت على استطلاعات اللجنة الاستشارية بتأييد ثلاثة وثلاثين (33) عضو بينما قائمة كريم بالقاسم قد تحصلت على واحد وثلاثين (31) عضو، غير أن هذه النتيجة لم تمنح الشرعية القانونية لقائمة بن والسبب يعود إلى أن قوانين مجلس الثورة تنص على ضرورة الحصول على ثلثي الأصوات أي 46 صوت [4] .

([1]) عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 261 ، 262 .

([2]) محمد عباس ، رواد الوطنية ... ، ص 286 .

([3]) علي هارون ، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003، ص 26 .

([4]) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 549 .

ومن هنا سادت العديد من المناوشات حول عملية التصويت في مؤتمر فعمت الفوضى والغموض بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت حيث أخذها الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر [1] .

كما أثيرت مشكلة التصويت بالوكالة بالنسبة للولاية الأولى التي يتزعمها الطاهر الزبيري ويبدوا أن التصويت بالوكالة نيابة عن مساعده في الولاية الأولى كان لصالح هيئة الأركان وأحمد بن بلة [2] .

غير أن هذا الإجراء رفضته مجموعة من الحكومة المؤقتة وقد تقدم أحمد بن بلة وحلفاؤه في رئاسة الأركان بقائمة تمثلت في الزعماء الخمسة مضاف إليهم العقيد محمدي السعيد والمناضل بالحاج بن علة ، كما عين أيضا أعضاء الحكومة المؤقتة كل من كريم بالقاسم وبوصوف وبن طوبال ، وقد لقي الترشيح الأول موافقة مبدئية من مجلس الثورة الذي رفض الاقتراح الثاني [3] .

غير أن آيت أحمد وبوضياف رفضا المشاركة في التشكيلة المقترحة من قبل هيئة الأركان والتي لم تحرز على أغلبية الثلثين من الأصوات ، لذلك اعترض بن طوبال على اقتراح الزبيري وقال أن الوكالات جاءت متأخرة ، وعندما تدخل بن خدة في الموضوع قابله بن بلة بالرد العنيف [4]، وكان ذلك سببا في انسحابه من الاجتماع إلى تونس في ليلة 6 إلى 7 جوان 1962 دون إشعار مكتب المجلس الوطني فاتحا بذلك مجال الانسحاب لبقية الأعضاء [5] .

وقد برز بن خدة مغادرة طرابلس فقال " عجز المجلس عن تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية .... كل هذا أقنعني أنه كان من الأفضل الاحتفاظ بالحكومة المؤقتة على الأقل إلى غاية الاستقلال لأنها رغم نواقصها كانت تحظى بسمعة عظيمة ..... لهذه الأسباب بادرت بالعودة إلى تونس لاستثناء مسؤولياتي" [6] .

أما فيما يخص البقية الحاضرة فقد حاول إقناع بن بلة من أجل إعلان المكتب السياسي ولكنه رفض في البداية لكن بعد ضغوط الحاضرين تمت الموافقة على تأسيس المكتب السياسي الذي سجل محل المجلس الوطني للثورة كما قاموا بتحرير محضر عاينوا فيه عجز الحكومة وأمضاه حوالي 39 عضو من الحاضرين [7] .

([1]) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 60 ، 61 .
([2]) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 506 .
([3]) محمد عباس ، رواد الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 286 .
([4]) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 507 .
([5]) زهير إحدادان ، المرجع السابق ، ص 96 .
([6]) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 552 .
([7]) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 157 .

وقد تشكل هذا المجلس من أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، حسين آيت أحمد إضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علة [1] .

ومن هنا بدأت الأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة تزداد تفاقما ونظرا لهذه الظروف المليئة بالصراعات اجتمع في زمورة بالولاية الثالثة قادة الولايات الثانية (الشمال القسنطيني) الثالثة (القبائل) والولاية الرابعة إضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني وكان ذلك يومي 24 و25 جوان 1962 [2] .

وقد طرحت خلال هذا الاجتماع مجموهة من القضايا تمثلت في :

- الانقسامات التي حلت بالحكومة المؤقتة والتي مست بهيبتها ومكانتها.
- الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة .
- غياب السلطة جعل الولايات تتصرف بمفردها [3] .

وبعد مناقشة مختلف القضايا توصلوا في نهاية الاجتماع إلى الاتفاق على جملة من القرارات أبرزها :

- إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات وأسندت لها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمترشحين للمجلس الوطني التأسيسي مع ضبط الشروط اللازمة للمشاركة في المؤتمر الوطني المقبل [4] .
- تشكيل مجلس مهامه تنظيم إدماج وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود في الولايات وادخال الأسلحة المكدسة في الخارج [5] .

وقد تم إرسال رسالة إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع وأعلنت بأن المجتمعون سيكون موقفهم حيادي اتجاه أعضاء الحكومة المؤقتة [6] .

فعجل مجلس مابين الولايات بإرسال وفد إلى تونس في 27 جوان 1962 وقد تم استقبال هذا الوفد من قبل أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة وهم بن خدة ، بن بلة ، خيضر وكريم بالقاسم ،

---

(1) محمد عباس ، رواد الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 287 .
(2) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 71 .
(3) المصدر نفسه ، ص 71
(4) محمد تقية ، المرجع السابق ، ص 589 .
(5) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 560 .
(6) مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 158 .

وأبلغهم بالقرارات المتخذة وكانت نتيجتها انسحاب خيضر من الاجتماع معلنا استقالته وتبعه بن بلة [1] .

وفي 30 جوان 1962 أقدمت الحكومة المؤقتة على إقالة هيئة الأركان العامة [2] ، مطالبة كل الضباط والجنود إلى عدم الامتثال لقراراتهم واحترام قرارات وتوجيهات الحكومة المؤقتة [3] .

وبعد الإعلان عن استفتاء استقلال الجزائر في 3 جويلية 1962 دخل رئيس الحكومة بن خدة إلى الجزائر العاصمة أما بن بلة فدخل إلى تلمسان والتحق به كل من بومدين وفرحات عباس وبعدها تم الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي وكان ذلك يوم 22 جويلية 1962 [4] ، المشكل من خيضر ، بن بلة ، بيطاط ، بوضياف ، محمدي السعيد ، آيت أحمد وقد اعترف بن خدة بسلطة المكتب السياسي معلنا نقل كل الصلاحيات إليه ، ومعلنا استقالته يوم 25 جويلية 1962 [5] .

وقد تشكلت مجموعة عرفت بمجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بالقاسم ، بوضياف وآيت أحمد الذين رفضوا الاشتراك في المكتب السياسي بدعم من محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة القبائل الكبرى وقد اقترحت هذه الأخيرة استبدال محمدي السعيد بكريم بالقاسم كحل وسط على أن يبقى المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان أما فيما يخص الولاية الرابعة فقد كانت محايدة في قرارها واقترحت تكوين مكتب سياسي يضم قادة الولايات كلها أما باقي الولايات فقد وافقت على تشكيلة المكتب [6] ، وفي 29 أوت 1962 حدث اصطدام بين عناصر ياسف السعدي الوالية للمكتب السياسي وقوات الولاية الرابعة وراح ضحيتها 13 قتيل [7] .

ونتيجة لهذه الأحداث أعلن بن بلة في 3 سبتمبر 1962 الزحف على العاصمة وهنا نشبت معارك بين الاخوة الجزائريين وهنا حطت طائرة نزل منها أحمد بن بلة حاملا معه أمر بوقف إطلاق النار فتوقف القتال في 6 سبتمبر 1962 وفي يوم 20 سبتمبر 1962 تم انتخاب مجلس تأسيسي كما عين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة وبومدين وزير للدفاع يوم 29 سبتمبر 1962 [8]

([1]) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 75 ، 76 .

([2]) عبد الحميد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 84 .

([3]) محمد عباس ، رواد الوطنية ، المرجع السابق ، ص 289 .

([4]) عبد الحميد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 84 .

([5]) محمد تقية ، المرجع السابق ، ص 599 .

([6]) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 507 .

([7]) محمد عباس ، رواد الوطنية... ، المرجع السابق ، ص 289 .

([8]) صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 587 ، 588 .


الخاتمة

الخـاتمـة

من خلال دراستنا وتناولنا لموضوع مؤسسات الثورة الجزائرية ودورها في تطور أحداثها " المجلس الوطني والحكومة المؤقتة" وذلك بناءا على مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة دراسة وهذا بعد اطلاعنا على بعض المصادر والمراجع التي تحدثت على الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

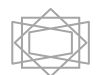
- العامل الأساسي في قيام الثورة ونجاحها يعود إلى تبلور الوعي الشعبي للمجتمع الجزائري ، وبضرورة تغيير كل أوضاعه وظروفه الصعبة تحت كلمة واحدة وهي " الثورة المسلحة " .
- إن قرار اندلاع الثورة وتفجيرها الصادر عن المنظمة الخاصة كان بعد مشاورات ونقاشات دامت عدة أشهر تظهر ديمقراطيته من خلال اجتماع لجنة 22 في 24 جوان 1954 واجتماع مجموعة الستة في 23 أكتوبر 1954 الذي ناقش فيه المجتمعون قضايا هامة متفقين على إنشاء جناحين : سياسي وعسكري ، الأولى تحت اسم جبهة التحرير الوطني والأخرى جيش التحرير الوطني والارتباط الوثيق بينهما الذي كان سر نجاح العمل السياسي .
- بعد اندلاع الثورة اعتمدت السلطات الفرنسية على وسائل الإعلام في تلك الفترة كعامل أساسي لمواجهة الثورة الجزائرية مكذبة بذلك كل ما يحصل في الجزائر .
- أظهرت الثورة الجزائرية في سنواتها الأولى تطورات سياسية وعسكرية بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها أبرزها أحداث 20 أوت 1955 الذي أكد مصداقية الثورة وحقيقتها وكان له الأثر الواضح في تقوية عزيمة الشعب والتفافه حول الثورة .
- أهمية مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 في تصعيد نضال الشعب الجزائري وتحقيق توازن الثورة وتنظيمها حيث قام المؤتمرون برسم عدة قرارات لمستقبل الثورة والتي انقسمت إلى قرارات سياسية شملت قواعد ومبادئ رتب الجيش ، وتأسيس هيئة قيادية عرفت بالمجلس الوطني للثورة وهيئة أخرى تقوم على تنفيذ قراراته عرفت بلجنة التنسيق والتنفيذ .

الخـاتمـة

- تشكل المجلس الوطني بواسطة التعيين حيث ضم في عضويته كامل التيارات الوطنية مما جعله ممثلا للشعب الجزائري بأصدق صورة من خلال الصلاحيات الموكلة له .
- تميز المجلس الوطني بالقدرة على التنظيم والتسيير لضبط مسار الثورة ، ظهر هذا من خلال اجتماع القاهرة أوت 1957 الذي تم فيه رفع عدد أعضائه إلى 54 عضو وأعضاء لجنته التنفيذية إلى 9 أعضاء مع تعديل بعض قرارات مؤتمر الصومام خاصة فيما يخص أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج حيث تقرر بأن لا فرق بينهما .
- كان قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس الحكومة المؤقتة نتيجة ظروف داخلية وخارجية ، داخلية متمثلة في معاناة الشعب الجزائري من نقص التموين خاصة بعد إقامة الأسلاك الشائكة إضافة إلى الصراعات الداخلية بين قادتها ، وخارجيا من خلال ادعاءات فرنسا بعدم وجود ممثل لشعب الجزائري تتفاوض معه .
- لقد كان لتشكيل الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان زيادة في الصراعات الداخلية للثورة .
- استطاعت الحكومة المؤقتة بالرغم من ظروفها الداخلية من إرباك الدبلوماسية الفرنسية من خلا مواقفها الشجاعة اتجاه مشاريعها الديغولية سواء كانت اغرائية أو قمعية .
- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من كسب دعم الدول لها يظهر هذا من خلال نشاطها الخارجي المتمثل في مختلف الاتفاقيات والمؤتمرات التي حضرتها .
- لم يتمكن قادة الثورة من وضع حد للخلافات القائمة بينهم هذا ما لاحظناه في اجتماعات المجلس الوطني .
- استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تفرض على فرنسا الجلوس معها للتفاوض الذي انتهى بتوقيع اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962.
- مؤتمر طرابلس 27 ماي 7 جوان 1962 الذي شمل كل جوانب الدولة الجزائرية المستقلة والذي يعتبر الوثيقة التاريخية الثالثة لمسيرة الثورة الجزائرية.



الملاحق



الملاحق

الملحق رقم 1: [1]

بيـــان فـــاتـح نـــوفـمـبـر 1954

"أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة–نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية".

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية –في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل. أما الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف أخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أن تتحقق أبداً بين الاقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 576.

حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء وهي محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز على أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة!

"أمام هذه الوضعية التي يخشي أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

"وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

"ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: **جبهة التحرير الوطني**.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

- المرجع نفسه، ص 577 .

2) إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

"إنسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

"ان **جبهة التحرير الوطني**، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة،

- المرجع نفسه ، ص 578 .

وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرفيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وأيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل".

"أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو إنتصارك.

"أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

- المرجع نفسه ، ص 579 .



الملحق رقم 2 :

قائمة أسماء قادة الولايات الستّة حسب الترتيب التاريخي

الولاية الأولى:

- ☐ مصطفى بن بو العيد: من أكتوبر 1954 إلى مارس 1956
- ☐ خلاف داخل قيادة الولاية: من مارس 1956 إلى ديسمبر 1956
- ☐ محمود الشريف: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- ☐ محمد العموري: من ديسمبر 1957 إلى أفريل 1958
- ☐ أحمد النواورة: من أفريل 1958 إلى نوفمبر 1958
- ☐ الحاج الأخضر العبيدي: من نوفمبر 1958 إلى جوان 1959
- ☐ مصطفى بن النوي: من جوان 1959 إلى ماي 1960
- ☐ علي سوهاي: من ماي1960 إلى فبراير 1961
- ☐ الطاهر زبيري: من فبراير 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الثانية:

- ☐ مراد ديدوش: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- ☐ يوسف زيغود: من جانفي 1955 إلى سبتمبر 1956
- ☐ الأخضر بن طوبال: من سبتمبر 1956 إلى يوليو 1957
- ☐ علي كافي: من يوليو 1957 إلى جوان 1959
- ☐ صالح بو بنيدر: من جوان 1959 إلى يوليو 1962.

الولاية الثالثة:

- ☐ بلقاسم كريم: من أكتزوبر 1954 إلى يوليو 1957
- ☐ السعيد محمدي: من يوليو 1957 إلى ديسمبر 1957

- زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 107 .

- أعميروش آيت حمودة: من ديسمبر 1957 إلى مارس 1959
- خلاف داخل قيادة الولاية بين محند ولحاج و ميرة إلى أكتوبر 1959
- محند ولحاج: من أكتوبر 1959 إلى يوليو 1962 .

الولاية الرابعة:

- رابح بيطاط: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- بو جمعة سويداني: من جانفي 1955 إلى أفريل 1956
- عمّار وعمران: من أفريل 1956 إلى ديسمبر 1956
- سليمان دحيلس: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- محمد بو قرّة: من ديسمبر 1957 إلى ماي 1959
- صالح زعموم: من ماي 1959 إلى يوليو 1960
- محمد بو نعامة: من يوليو 1960 إلى أوت 1961
- يوسف خطيب: من أوت 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الخامسة:

- العربي بن مهيدي: من أكتوبر 1954 إلى ماي 1956
- عبد الحفيظ بو الصوف: من ماي 1956 إلى يوليو 1957
- محمد بو خروبة (هواري بو مدين): من يوليو 1957 إلى أكتوبر 1958
- بن علي بو دغن (لطفي): من أكتوبر 1958 إلى مارس 1960
- بن عبو بو جحار (عثمان): من مارس 1960 إلى يوليو 1962.

الولاية السّادسة:

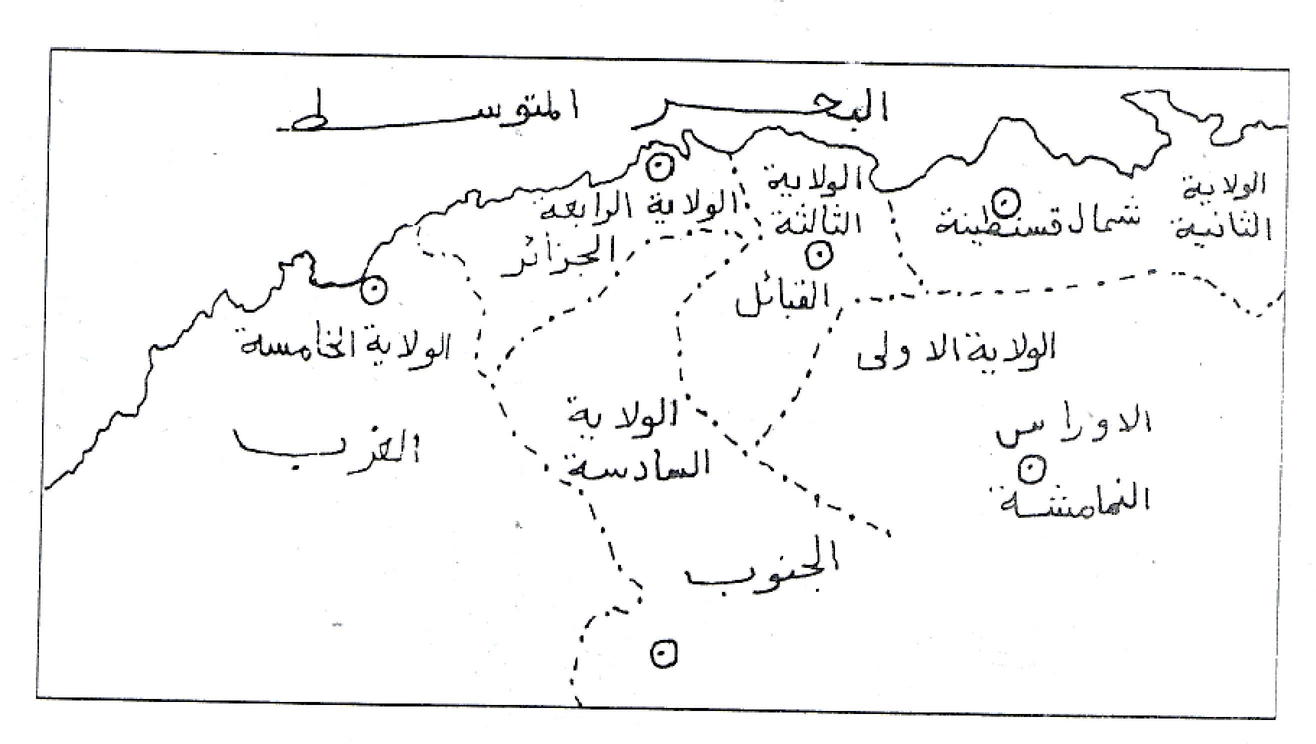
- علي ملاّح: من أوت 1956 إلى ماي 1957
- أحمد بن عبد الرزاق (الحوّاس): من ماي 1957 إلى مارس 1959
- الطيب جغلالي: من مارس 1959 إلى يوليو 1959
- حلّت في 1960

القاعدة الشرقية:

- عمارة بو قلاز: ديسمبر 1956 إلى أكتوبر 1958
- عواشرية: من أكتوبر 1958 إلى أفريل 1959

- المرجع نفسه ، ص 108 .

الملحق رقم 3 :



التقسيم الإداري للجزائر بعد مؤتمر الصومام

- صالح فركوس، المرجع السابق ،ص 265.

الملحق رقم 5 :



صورة تذكارية لقادة الثورة في موتمر الصومام 1956/08/20 وهي تمثّل من اليمين إلى اليسار:

الواقفون: الرائد حماي، لخضر بن طوبال، رمضان عبّان، يوسف زيغوت، بلقاسم كريم، عمرو أوعمران، العربي بن مهيدي.

الجالسون: عميروش، الرائد رويبح، عمار بن عودة.

[1] -يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر .....، المرجع السابق ،ص 86.

الملحق رقم 6 :

القيادة الثانية لجبهة التحرير الجزائري
أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد (الأولى)

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 .عبان رمضان ...... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج

2. بن يوسف بن خدة .... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات

3. العربي بن مهيدي .... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4. سعد دحلب .... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية

5. بلقاسم كريم .... مكلف بالعمل العسكري

- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 581 .

الملحق رقم 7:

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

وتتكون هذه الحكومة من :

1- رئيس مجلس الحكومة ....فرحات عباس

2- نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ....كريم بلقاسم

3- نائب رئيس الحكومة(في السجن).................أحمد بن بلة

4- وزراء الدولة(المسجونين في فرنسا)............حسين آيت أحمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5- وزير الشؤون الخارجية ....محمد الأمين دباغين

6- وزير التسليح والتموين......................محمود الشريف

7- وزير الداخلية ....لخضر بن طوبال

8- وزير الاتصالات والاستخبارات ....عبد الحفيظ بوصوف

9- وزير شؤون شمال افريقيا .... عبد الحميد مهري

10-وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.......أحمد فرنسيس

11-وزير الإعلام ....محمد يزيد

12-وزير الشؤون الاجتماعية ....بن يوسف بن خدة

13-وزير الشؤون الثقافية ....أحمد توفيق المدني

14-كتاب الدولة (المحاربون في الجبال)......الأمين خان

عمر أوصديق

مصطفى سطمبولي

- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 584، 585 .



الملحق رقم 8 :

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 ، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم :

1- رئيس مجلس الحكومة .... فرحات عباس

2- نائبه وزير الشؤون الخارجية ....كريم بالقاسم

3- نائب رئيس مجلس الحكومة(مسجون بفرنسا)....أحمد بن بلة.

4- وزير الدولة ....محمدي السعيد.

5- وزراء الدولة(المسجونين في فرنسا)............حسين آيت أحمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية ....عبد الحميد مهري

7- وزير الاتصالات والاستخبارات ....عبد الحفيظ بوصوف

8- وزير الشؤون الاقتصادية والمالية..........أحمد فرنسيس

9- وزير الإعلام ....محمد يزيد

10-وزير الداخلية ....لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم ، عبد لحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم أن الحكومة المؤقتة عينت " قيادة الأركان العامة " التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب " وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين ، قايد أحمد ، علي منجلي .

- المرجع نفسه ، ص585 ، 586 .

الملحق رقم 9:

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم :

1- رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية لشؤون الاقتصادية ....بن يوسف بن خدة
2- رئيس الحكومة وزير الداخلية ....كريم بلقاسم
3- نائب رئيس الحكومة (في السجن).................أحمد بن بلة
4- نائب رئيس الحكومة (في السجن).................محمد بوضياف
5-وزير الداخلية ....لخضر بن طوبال
6-وزير الدولة ....محمد سعيد
7-وزير الدولة(في السجن)..........................حسين آيت أحمد
8-وزير الدولة(في السجن)..........................رابح بيطاط
9-وزير الدولة(في السجن)..........................محمد خيضر

10-وزير الشؤون الخارجية ....سعد دحلب

11-وزير التسليح والاستخبارات ....عبد الحفيظ بوصوف

12-وزير الإعلام ....محمد يزيد

- المرجع نفسه ، ص587



الملحق رقم10 :

مراسلات بين المجلس الوطني للثورة
والحكومة المؤقتة

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

BUREAU

Ce jour le 30 Novembre 1961

Cher frère,

Des doutes ayant été émis sur l'authenticité du rapport du C.N.R.A. fourni par le Secrétariat, nous avons chargé le rapporteur Oussedik et le secrétaire Abdelhafid de réécouter les bandes.

Nous te transmettons, ci-joint, leurs conclusions.

Fraternellement.

Le Bureau.

DESTINATAIRE :

مراسلة من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى رئيس المجلس (نوفمبر 1961).

1- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 351 .

الملحق رقم11 :

اتفاقيات ايفيان (النص الكامل)

– اتفاقية وقف إطلاق النار :

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 الساعة الثانية عشر.

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية. يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها.

تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

- إيجاد حل للحوادث التي تقع، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة.
- حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة 8 : يمثل كل الطرفين في اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في "الصخرة السوداء" (ببومرداس).

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار، وعلى الفريقين أن يخبروا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

- يوسف بن خدة ، حرب التحرير اتفاقيات ...، المصدر السابق ، ص 85 ، 86.

الملحق رقم12 :

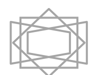


الرئيس عبد الناصر يستقبل وفد الزعماء الخمسة بعد خروجهم من السجن بالقاهرة يوم 31 مارس 1962 بمنزله في منشية البكري.

من اليمين إلى اليسار : محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، الرئيس جمال عبد الناصر، احمد بن بله، علي كافي، فتحي الذيب.

علي كافي ، المصدر السابق ، ص 295 .

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1-باللغة العربية

- آيت احمد حسين ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-195 ، ترجمة سعيد جعفر ، د،ط ، منشورات البرزخ ، د،س، 2002 .
- بن خدة بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات ايفيان) ، ترجمة لحسن غداد ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، د،ت .
- بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة مسعود الحاج مسعود ، ط2 ، دار الشاطبية ، الجزائر ، 2012.
- بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف، دار النعمان ، الجزائر ، 2004.
- دحلب سعد ، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال ، منشورات دحلب ، الجزائر،2007.
- الزبيري الطاهر، مذكرات قائد أركان جزائري (نصف قرن من الكفاح) ، الشروق للإعلان والنشر ، الجزائر ، 2011.
- قليل عمار ،ملحمة الجزائر الجديدة ،ج1 +ج2، دط ،دار العثمانية ،الجزائر ،2013.
- كافي علي ،مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، د،س .
- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية ، ج3 ،المجلد 3 ،عالم المعرفة ،الجزائر ،2010.
- المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، 2001 .
- ميرل روبير ، مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة لعفيف الأخضر ،دط ،دار الأدب ، بيروت ، د،س.
- نزار خالد ، مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 1999 .
- هارون علي ، خيبة الانطلاقة أو أزمة صيف 62 ، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر ، 2003 .

2-باللغـة الفـرنـسيـة

- ben khedda Ben youcef , l'Algérie a l'indépendance la crise de 1962, éditions , Algérie , 1997.
- Harbi Mouhamed, les archives de la révoulition algérienne , ED jeune afrique , paris , 1975.
- Tricot Benrnard , les sentiers de la paix Algérie 1958-1962, ED plon , paris, 1972 .

ثانيا: المراجع

- إبراهيم عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية (شهادات عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999) ، مركز دراسات الوحدة المربية ، بيروت ، 2001 .
- إحدادان زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ،مؤسسة إحدادان ، الجزائر ، 2007.
- أحمد مسعود سيد علي ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010
- أزغيدي محمد لحسن ، بومالي أحسن ، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010.
- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دط ، دار هومة ، الجزائر ، 200
- أزغيدي محمد لحسن و معراج أجديدي ، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954 ، دط ، دار الهدى ، -الجزائر ، 2012.
- بالحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 .
- بالعباس محمد ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار التنوير ، الجزائر ، 2009 .



- باور سليمان، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد ، دط ، دار الشهاب ، الجزائر ، د ،س ،ن.
- بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005.
- بلحسن مبروك ، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ، القاهرة) 1954 -1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية ، ترجمة الصادق عمادي ، دط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2004.
- بلغيت محمد أمين ، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق صور نادرة نشرت لأول مرة) ، دار البلاغ ، الجزائر ، 2011.
- بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب ، بيروت ، 1997 .
- بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)،دار القصبة ، الجزائر ، 2007 .
- بوضربة عمر، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي1960 ،دار الحكمة ، الجزائر،2010.
- بوعزيز يحي ، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2012.
- بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962) ، ج3، دار الغرب ، الجزائر ، 2010.
- بومالي أحسن ،إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،دس .
- تقية محمد ، الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ،الجزائر ، 2010 .
- تقية محمد ، حرب التحرير في الولاية الرابعة ، ترجمة البشير بولفراق ، د،ط، دار القصبة ، الجزائر ، 2012.
- الجبلي طاهر ، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر،2015.



- الجنيدي خليفة و آخرون ، حوار حول الثورة ، ج1، موفم للنشر ، الجزائر ، 2009.
- جيار الهاشمي ،مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره ، ترجمة حضرية يوسفي ، منشورات ANEP، الجزائر ،2013.
- حربي محمد ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،ت نجيب عياد ، سلسلة صاد ،الجزائر ، 1994.
- حمدي أحمد ، الثورة الجزائرية والإعلام ، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995 ،
- خلاص علي ، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني الولاية الثانية ، منشورات الحضارة ، الجزائر ،2005.
- خيضر ادريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 ، 1962) ، ج2 ، دار الغرب ، الجزائر ، 2006 .
- رخيلة عامر ، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.
- رخيلة عامر ،التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د،س.
- الزبيري رشيد ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956 – 1962) ،دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.
- الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث ، الجزائر ،1984
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2،اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1999.
- زروال محمد ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.
- زروال محمد ، اللمامشة في الثورة " دراسة ويليها قصة المشتاق فمائة وخمسين رفات شهيد في مدينة الشريعة ، د،ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2003.

- زغدود علي ، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر ، 2004.
- زوزو عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، د،ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 .
- سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلات السلاح 1954-1962 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009.
- الشريف محمد ولد حسن ، عناصر للذاكرة حتى لا احد ينسى (من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962)،دار القصبة ،الجزائر ،2009.
- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر،2002.
- عباس محمد ، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية) ،دار هومة ، الجزائر ، 2009 .
- عباس محمد ، فرسان الحرية ،د،ط، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ،
- عباس محمد ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962) ،د ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007.
- عباس محمد الشريف ، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، دار الفجر ، الجزائر ، 2005.
- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر،2007.
- العسيلي بسام ، مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، طلاس ، دمشق ، 1984.
- علوي محمد ،قادة ولايات الثورة الجزائري (1954-1962) ، منشورات مديرية الثقافة ، بسكرة،2013.
- علية عثمان الطاهر ، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات ، دط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1996 .
- العمامرة سعد بن البشير ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978 ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997.



- عمراني عبد المجيد ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 -1962 ، دط ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010
- عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار ريحانة ، القبة- الجزائر ، 2002.
- غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962 (دراسة والسياسات والممارسات) ، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.
- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (418-1962) ، دار العلوم ، الجزائر ، 2003 .
- فلوسي مسعود ،مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى) ، دط ، دار الهدى ، الجزائر ،2009.
- قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.
- لونيسي رابح ،الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دط ، دار المغرب ، الجزائر ، 2000
- لونيسي رابح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007.
- محمودي عادل ، مصطلحات ،شخصيات ،تواريخ معلمية وخرائط ، دار البدر ، الجزائر ،2010 .
- مرتضى محمود عبد المنعم ،الجزائر المنتصرة ، د،ط ، د،ن ، د،م ، د،ت
- مسعود عثماني ،مصطفى بن بولعيد مواقف و أحداث ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009.
- مطمر محمد العيد ، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة (العقيد سي الحواس) ، دار الهدى ، الجزائر ، دس .
- معمري خالفه ، عبان رمضان ، ترجمة زينب زخروف ، ط2 ، دار ثالة ، الجزائر ، 2008 .
- مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.

- مقلاتي عبد الله ، نجود طافر ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ، دار سحنون ، الجزائر ، 2013 .
- مناصرية يوسف ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،دار هومة ،الجزائر،2014 .
- منشورات وزارة المجاهدين ، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962 ، المركز الوطني للدراسات ، الجزائر ، 2001
- مهساس أحمد ،الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة ،ت الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس ، دط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 .
- مورو محمود ، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492 -1992 (الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم) ، دط ،المختار الإسلامي ، القاهرة،
- نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر (او بعض مآثر فاتح نوفمبر)، دار الأمة ، الجزائر ،2007.
- النجار حسين فوزي ، انتصار الجزائر ، د،ط ، د،ن ، د،م ، د،ت.
- الهشماوي مصطفى ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 .
- الورثلاني الفضيل ، الجزائر الثائرة ، ط4 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2005.
- يوسفي محمد ، الجزائر خلال المسيرة النضالية –المنظمة الخاصة- ، ط2،دار ثالة ، الجزائر، 2003..
- صاوي الجيلالي ، قداش محفوظ ، الجزائر في التاريخ والمقاومة السياسية بين 1900-1954 ، ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987.

ثالثا : الدوريات

1-المجلات

- بزيان سعدي ، 20 أوت 1955 وانعكاساته على الثورة ، **مجلة أول نوفمبر** ، العدد 130-131 ، الجزائر ، 1991

- بومالي أحسن ، التنظيمات الأولية للثورة في الولاية الأولى (أوراس النمامشة) ، مجلة **أول نوفمبر** ، العدد 61 ،الجزائر ،1983.
- خليفي عبد القادر ، المؤتمرات الأفرو آسيوية والقضية الجزائرية: **مجلة البصائر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،العدد الثامن ، الجزائر ، 2003.

2- الجرائد

- **جريدة المجاهد**،ج2،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، العدد 08 ، 19 سبتمبر 1957.

- عباس محمد ، الولاية الثانية زمؤتمر الصومام الأقلية المعارضة ،جريدة **الشروق اليومي** ، العدد 654 ، الجزائر ، 23 سبتمبر 2002.

رابعا: الرسائل الجامعية

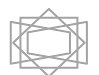
- بوعريوة عبد المالك ، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 ، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
- خيثر عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
- الشلي أمال ،التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة ماجستير،قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ،2005-2006.

خامسا : الموسوعات

- مرتاض عبد المالك ، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962 ، د،ط، دار الكتاب العربي ، الجزائر ،2010 .



فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

